**جامعة ابن خلدون – تيارت–**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم: العلوم الاقتصادية**

# برنامج التجديد الفلاحي والريفي وأثره على القطاع الفلاحي في الجزائر

## –دراسة حالة ولاية تيارت–

**مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر**

**تخصص: اقتصاد التنمية**

**اعداد الطالب:** **الأستاذ المشرف:**

**بوحداجة يسين** **عدة عابد**

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ: 2016/05/24

**السنة الجامعية 2016/2015**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

## الحمد لله

والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد ابن عبد الله وارضى اللهم عن آل بيته وصحابته ومن والاه

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَا بِالله عَلَيْهِ تَوَكَلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبْ ﴾

الحمد لله الذي أمدني بالقوة والصبر لإتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر الى الأستاذ عدة عابد لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدني وأعانني من قريب أو من بعيد.

# الفهرس

# الفهرس


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وتقدير** | |
| **الفهرس** | |
| **مقدمة**..... | أ |
| **الفصل الاول**: مدخل الى القطاع الفلاحي في الجزائر | |
| **تمهيد**..... | 02 |
| **المبحث الاول**: نظرة عامة حول القطاع الفلاحي في الجزائر..... | 03 |
| **المطلب الاول**: مفهوم الفلاحة، خصائصها وانواعها..... | 03 |
| **المطلب الثاني**: الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للفلاحة في الجزائر..... | 08 |
| **المبحث الثاني**: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر..... | 13 |
| **المطلب الاول**: القطاع الفلاحي في الجزائر قبل اصلاح 1987..... | 13 |
| **المطلب الثاني**: القطاع الفلاحي في الجزائر بعد اصلاح 1987..... | 17 |
| **المبحث الثالث**: آليات تمويل ودعم القطاع الفلاحي في الجزائر..... | 23 |
| **المطلب الاول**: مفهوم التمويل الفلاحي وأهم مخاطره..... | 23 |
| **المطلب الثاني**: الدعم الفلاحي وآثاره على القطاع الفلاحة في الجزائر..... | 28 |
| **خلاصة الفصل**..... | 33 |
| **الفصل الثاني**: عموميات حول برنامج التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر | |
| **تمهيد**..... | 35 |
| **المبحث الاول**: نشأة برنامج التجديد الفلاحي والريفي..... | 36 |
| **المطلب الاول**: تعريف برنامج التجديد الفلاحي والريفي وخصائصه..... | 36 |
| **المطلب الثاني**: مراحل ظهور برنامج التجديد الفلاحي والريفي..... | 41 |
| **المبحث الثاني**: محتويات برنامج التجديد الفلاحي والريفي..... | 45 |
| **المطلب الاول** أليات تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي..... | 45 |
| **المطلب الثاني**: تمويل برنامج التجديد الفلاحي والريفي..... | 48 |
| **المبحث الثالث**: واقع وأفاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي..... | 52 |

| | |
|---|---|
| **المطلب الاول**: مدى تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي..... | 52 |
| **المطلب الثاني**: الاهداف المرجو من برنامج التجديد الفلاحي والريفي مطلع 2019..... | 56 |
| **خلاصة الفصل**..... | 63 |
| **الفصل الثالث**: دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية تيارت | |
| **تمهيد**..... | 65 |
| **المبحث الاول**: تقديم ولاية تيارت..... | 66 |
| **لمطلب الاول**: تعريف بولاية تيارت وتقسيماتها الادارية..... | 66 |
| **المطلب الثاني**: امكانيات ولاية تيارت (طبيعية، بشرية، مادية)..... | 67 |
| **المبحث الثاني**: الهيئات العمومية الفاعلة في القطاع الفلاحي لولاية تيارت..... | 73 |
| **المطلب الاول**: تقديم مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت..... | 73 |
| **المطلب الثاني**: اهم المؤسسات العمومية الفاعلة في القطاع الفلاحي بالولاية..... | 75 |
| **المبحث الثالث**: واقع وأهداف برنامج التجديد الفلاحي والريفي في ولاية تيارت..... | 79 |
| **المطلب الاول**: النتائج المحققة ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي في ولاية تيارت..... | 79 |
| **المطلب الثاني**: الاهداف المسطرة للإنتاج ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي في ولاية تيارت آفاق 2019..... | 84 |
| **خلاصة الفصل**..... | 88 |
| **خاتمة**..... | 90 |
| **قائمة الجداول**..... | 93 |
| **قائمة الاشكال**..... | 94 |
| **قائمة المراجع**..... | 95 |

# قائمة الجداول

| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول رقم (1-1) | توزيع الأرضي القابلة للفلاحة في الجزائر المساحة(هكتار) سنة 2011 | 08 |
| جدول رقم (2-1) | الأرضي المستغلة فعليا في الإنتاج الفلاحي في الجزائر 2011 | 09 |
| جدول رقم (3-1) | ارتفاع اسعار مستلزمات الإنتاج للفترة 83-1992 | 29 |
| جدول رقم (4-1) | ارتفاع أسعار العتاد الفلاحي للفترة 83-1992 | 30 |
| جدول رقم (1-2) | مشاريع التجديد الريفي المبرمجة للفترة 2010-2014 | 46 |
| جدول رقم (2-2) | تطور انتاج اهم المنتجات النباتية والحيوانية خلال الفترة 2009-2011 | 53 |
| جدول رقم (1-3) | دوائر وبلديات ولاية تيارت | 67 |
| جدول رقم (2-3) | توزيع الاراضي المستغلة في الزراعة للمواسم 2008-2014 | 68 |
| جدول رقم (3-3) | النتائج المحققة للإنتاج النباتي للفترة 2009-2015 | 79 |
| جدول رقم (4-3) | النتائج المحققة للإنتاج الاعلاف والبقوليات 2009-2015 | 80 |
| جدول رقم (5-3) | النتائج المحققة الكروم والفواكه والحمضيات 2009-2015 | 80 |
| جدول رقم (6-3) | النتائج المحققة اللحوم الحمراء والبيضاء 2009-2015 | 81 |
| جدول رقم (7-3) | النتائج المحققة انتاج الحليب 2009-2015 | 81 |
| جدول رقم (8-3) | النتائج المحققة في منتوجات اخرى 2009-2015 | 82 |
| جدول رقم (9-3) | تقسيم مشروع جواري لشق طريق ريفي بطول 444 كم على بلديات تيارت | 83 |
| جدول رقم (10-3) | النتائج المتوقعة للإنتاج النباتي آفاق 2019 | 84 |
| جدول رقم (11-3) | النتائج المتوقعة لإنتاج الاعلاف والبقوليات آفاق 2019 | 85 |
| جدول رقم (12-3) | الكروم والفواكه والحمضيات آفاق 2019 | 85 |
| جدول رقم (13-3) | اللحوم الحمراء والبيضاء آفاق 2019 | 86 |
| جدول رقم (14-3) | انتاج الحليب آفاق 2019 | 86 |
| جدول رقم (15-3) | النتائج المتوقعة في منتوجات اخرى أفاق 2019 | 86 |

# قائمة الأشكال

| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| الشكل رقم (1-2) | برنامج التجديد الفلاحي | 37 |
| الشكل رقم (2-2) | برنامج التجديد الريفي | 39 |
| الشكل رقم (3-2) | برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية | 41 |
| الشكل رقم (4-2) | تطور انتاج الحبوب بين الأهداف والانجازات | 53 |
| الشكل رقم (1-3) | مخطط الهيكل الوظيفي لمديرية المصالح الفلاحية | 73 |

**الملخص:**

سعت الجزائر منذ استقلالها للنهوض بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا، لما يتوفر عليه من إمكانيات (طبيعية وبشرية)، والذي يوفر إمكانية تحقيق الأمن الغذائي وكذا تحقيق ميزة نسبية في عدة منتوجات ولذلك قامت بعدة اصلاحات توالت بفترات زمنية، كان الهدف منها حل المشاكل التي يعرفها القطاع من توفير للدعم وتمويل، الى الحق في ملكية الاراضي، وقد جاء آخر هذه الاصلاحات تحت مسمى برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي أطلق سنة 2008، ولازال قيد التطبيق، يسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف كرفع مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني الخام وتقليص الفاتورة الغذائية، ومحاولة تحسين الظروف المعيشية للمجتمع الريفي وفك العزلة عنه، عن طريق تمويل المشاريع التنموية ودعم المشاريع الإنتاجية.

**الكلمات الدالة:** الاصلاحات الاقتصادية، البرامج التنموية، التجديد الفلاحي والريفي، الأمن الغذائي، المشاريع الجوارية.

## **Résumé** :

L'Algérie recherche depuis l'indépendance de développer le secteur agricole, qui est un secteur stratégique qui a des potentialités (naturel et humain), qui prévoit la possibilité de parvenir à la sécurité alimentaire, et des taux élevés dans plusieurs produits. Pour cela à fait plusieurs réformes dans des périodes dans le temps, le but de ces réformes de trouve des solutions pour les problèmes qui sont connus dans le secteur agricole, dans le domaine du soutien et financement des réformes, et aussi pour résoudre les problèmes de la propriété foncière. Le dernier de ces réformes venu sous le nom « Renouveau agricole et rural », qui a été lancé en 2008, et en coure et qui vise à atteindre une série d'objectifs, comme l'augmentation de la contribution du secteur agricole dans le PIB national, et de réduire la facture de la consommation et essayer d'améliorer les conditions de vie de la communauté rurale en soulevant l'isolement, en finançant les projets de développement et soutenir les projets productifs.

**Mots clé** : Les réformes économiques, les projets de développement, Renouveau agricole et rural, la sécurité alimentaire, projet de proximité

# مقدمة

تعرض القطاع الفلاحي في الجزائر إلى تغيرات هامة خلال نصف قرن مضى، بسبب تغير الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، حيث عرفت الفلاحة الجزائرية إصلاحات هامة ومتعددة عبر مراحل مختلفة، وقد أتت هذه الإصلاحات بإيجابيات للبيئة الإقتصادية والإجتماعية، لكن بالمقابل فهي لا تخلوا من السلبيات، لأنه رغم تشابه الأهداف إلا أن تأثيرها كان مختلف، فكل سياسة جاءت بتغيرات جزئية للعالم الفلاحي والريفي.

وقد توالت هذه الإصلاحات وتعاقبت بفترات زمنية، إذ بدأت من أولى سنوات الإستقلال بسياسة التسيير الذاتي التي إنطلقت سنة 1962، كانت تهدف إلى النهوض بالقطاع وتسييره بعد ما خلفه الإستعمار من دمار في كل القطاعات، وهي تقوم على مبدأ الإشتراكية في وسائل الإنتاج الفلاحي، جاءت بعدها الثورة الزراعية محاولة تصحيح ما عجزت عنه سياسة التسيير الذاتي، وتميزت هذه الفترة بتأميم الأراضي وإعادة توزيعها بمبدأ "الأرض لمن يخدمها"، كما أولت اهتماما بالقطاع الريفي من خلال مشروع الألف قرية.

تلتها مرحلة إعادة الهيكلة التي أتت من أجل توحيد وتنظيم قطاع الدولة وذلك بتنظيم القطاع الاشتراكي وقطاع الثورة الزراعية، مع إنشاء المستثمرات الفلاحية الإشتراكية.

وجاءت إصلاحات التعديل الهيكلي سنة 1990 محاوِلةً إيجاد مناخ ملائم للحد من الأثار السلبية للسياسات السابقة، حيث يهدف هذا القانون إلى تجديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للفلاحة.

وفي مطلع الألفية الجديدة أُعتمِد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للنهوض بالقطاع ومحاولة مواكبة التطورات الحاصلة.

وفي نفس إطار السياسات السابقة لجأت الجزائر إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي، التي تم تبنيها في ندوة الحكومة والولاة المنعقدة في شهر ديسمبر من سنة 2006، وهذا بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم شارك فيها كل من المعنيين والخبراء الوطنيين والأجانب، والسلطات المحلية والوطنية، وشُرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008، حيث تسمح هذه السياسة بفتح آفاق جديدة في عالم الريف في إطار مواكبة العولمة، عن طريق تثمين أمثل للموارد المحلية، ضمن آفاق دعم شروط المنافسة والترغيب في الأقاليم الريفية، وكان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسالة الأمن

الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الإجتماعي، كما تستند الى تحرير المبادرات والطاقات وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الإقتصاد الوطني.

**الإشكالية:**

إنطلاقا مما سبق تتبلور معالم الإشكالية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

**ماهو الأثر الذي خلفه برنامج التجديد الفلاحي والريفي على القطاع الفلاحي بالجزائر ؟**

وقد إرتاينا طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الموارد المتاحة للفلاحة في الجزائر؟
- ما هي أهم الإصلاحات التي شهدها القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- ماذا يعني برنامج التجديد الفلاحي والريفي وعلى ماذا يحتوي؟
- ما مدى تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي؟ وما هي أهدافه المستقبلية؟
- ما أثر برنامج التجديد الفلاحي والريفي على القطاع الفلاحي في ولاية تيارت؟

**فرضيات البحث:**

قصد تسهيل الإجابة على التساؤلات السابقة إرتاينا تقديم الفرضيات التالية:

- كل الإمكانيات المتاحة في القطاع الفلاحي بالجزائر مستغلة، ولا يمكن تحقيق نتائج أفضل.
- الهدف الرئيسي من إعتماد برنامج التجديد الفلاحي والريفي هو تحقيق الأمن الغذائي.
- حقق برنامج التجديد الفلاحي والريفي في ولاية تيارت النتائج المرجوة منه.

**أهمية الموضوع:**

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا إستراتيجيا في كل إقتصاديات دول العالم، وهو يحضى بأهمية كبيرة لديها لأنه يحقق أمنها الغذائي ويضمن سيادتها الوطنية، إلا أنه في الجزائر يعتبر قطاعا ثانويا ولا يعتمد عليه للقيام بالتنمية اللازمة، ولكن وبعد مرور السنوات وانخفاض سعر البترول أصبح التوجه إلى القطاع الفلاحي ضرورة وليس إختيارا.

**أهداف البحث:**

إن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من وراء دراستنا لهذا الموضوع يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- إيضاح الإمكانيات الكبيرة التي بحوزة الجزائر للقيام بالتنمية في القطاع الفلاحي.
- تسليط الضوء على قطاع لم يُعنى بالاهتمام اللازم ولم تقدم له الرعاية والدعم المثالي لتحقيق أهدافه التي تحدد مستقبل البلاد.
- معرفة أثر آخر إصلاح في القطاع الفلاحي، والنتائج المحققة ضمنه.

**أسباب اختيار الموضوع:**

هناك العديد من الأسباب الموضوعية والذاتية التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع، يمكن اجمالها فيما يلي:

الأسباب الموضوعية:

- موجة الاهتمام بالقطاع الفلاحي في السنة الاخيرة بعد سقوط أسعار البترول.
- الطابع الاقتصادي لولاية تيارت المعروفة بالفلاحة والريف.

الأسباب الذاتية:

- مجال تخصصنا اقتصاد التنمية، الذي يُعنَى بالمشاريع التنموية.
- الإدراك بأن تحقيق التنمية يمر عبر القطاع الفلاحي في الجزائر.

**حدود الدراسة:**

لقد تم التطرق في الجانب النظري الى إمكانيات الجزائر في القطاع الفلاحي، وأهم الاصلاحات التي شهدها القطاع، والتعريف بآخر برنامج وهو برنامج التجديد الفلاحي والريفي، أما في دراسة حالة ولاية تيارت تم دراسة أهم الفاعلين في القطاع الفلاحي على مستوى الولاية، وكذا إنتاج الولاية في مختلف الشُعب من سنة إنطلاق البرنامج 2008 الى سنة 2015، وأهم الاهداف المستقبلية للولاية في القطاع الفلاحي.

**المنهج المستخدم:**

لمعالجة موضوع البحث إعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال دراسة الإصلاحات التاريخية التي شهدها القطاع الفلاحي، والمنهج الوصفي من خلال وصف إمكانيات الجزائر في القطاع الفلاحي، وكذا وصف

برنامج التجديد الفلاحي والريفي، كما إستخدمنا المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الإحصائية الخاصة بالفلاحة على مستوى ولاية تيارت بهدف الوقوف على مدى تحقيق أهداف البرنامج.

**الدراسات السابقة:**

إعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة، وفي ما يلي بعض هذه الدراسات:

- دراسة الطالبة فاطمة بكدي، تحت عنون " التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر"، وطرحت الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن إعتبار التنمية الزراعية والريفية المستدامة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي؟، وقد توصلت إلى النتيجة التالية:التنمية الريفية تمثل مدخل من مداخل تحقيق التنمية الشاملة.
- بلال خزار، في رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية بجامعة الحاج لخضر باتنة، تحت عنوان" السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" وطرح الإشكالية التالية: مدى مساهمة السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟
وقد توصل الى النتيجة التالية: يملك القطاع الزراعي في الجزائر عدة إمكانيات تسمح بتلبية إحتياجات السكان من الغذاء وتحقيق الإكتفاء الغذائي من السلع الإستراتيجية إلا أن الإنتاج ظل ضعيفا.

**تقسيم الدراسة:**

حتى نتمكن من الإلمام بكل جوانب الموضوع والوصول الى تحقيق الأهداف المسطرة والإجابة على الإشكالية سنقوم بتقسيم هذه الدراسة الى ثلاث فصول:

الفصل الاول: مدخل الى القطاع الفلاحي في الجزائر

سنتطرق فيه الى نظرة عامة حول الفلاحة من مفهوم وخصائصها، وكذا الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للفلاحة في الجزائر، وأهم الاصلاحات التي شهدها القطاع منذ الاستقلال الى يومنا هذا، كما سنتكلم عن أليات تمويل ودعم القطاع الفلاحي في الجزائر.

الفصل الثاني: عموميات حول برنامج التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر.

سنتكلم فيه عن تعريف ومراحل ظهور برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وكذا الى محتوياته من سياسات وطرق تمويل وسنعرج على مدى تطبيق البرنامج والأهداف المرجوة منه آفاق 2019.

الفصل الثالث: دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية تيارت.

سنتحدث فيه عن إمكانيات الولاية طبيعية وبشرية، وكذا عن أهم الهيئات العمومية الفاعلة في القطاع الفلاحي على مستوى ولاية تيارت، وعرض النتائج المحققة في مختلف الشُعب ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي وأهدافه المسطرة آفاق 2019 بولاية تيارت.

**صعوبات الدراسة:**

لا يمكن لأي دراسة أن تخلو من الصعوبات والعراقيل التي تواجه الباحث في الحصول على المعلومة وفي ما يلي بعض الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث:

- قلة الكتب والدراسات المتناولة للقطاع الفلاحي في الجزائر.
- تضارب الإحصائات بين الجهات الرسمية، مما يصعب على أي مصدر يعتمد الباحث.
- تعنت موظفي مديرية المصالح الفلاحية على مستوى ولاية تيارت في إعطاء الإحصائيات الدقيقة عن الولاية، مما يوحي بأنها لم تُعَدْ أصلا.

# الفصل الاول

# مدخل الى القطاع

# الفلاحي في الجزائر

## تمهيد

يعد القطاع الفلاحي ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد الوطني، ويعتبر أحد الموارد الهامة للدخل الوطني حيث تقع على عاتقه عدة مهام منها توفير الأمن الغذائي، خلق مناصب عمل، تموين الصناعة الأولية التي تعتمد على مدخلات فلاحية، وكذا تنويع الصادرات، وهذا ما سعت إليه الجزائر كباقي دول الاقتصاديات الريعية، من خلال ما عرفته من سياسات وإصلاحات وقوانين تهدف كلها إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والنهوض بالقطاع ورفع مستوى أدائه.

ويعتمد الإنتاج الفلاحي أو العملية الفلاحية على عدد من العوامل الاقتصادية والطبيعية تمثل مجموعة من عوامل الإنتاج الفلاحي التي توصف بأنها مدخلات الإنتاج الفلاحي (الأرض، العمل، رأس المال والإدارة) ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى هذه العوامل بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، سيشمل الأول تعريفا موجزا للفلاحة بالإضافة إلى عاملي الأرض والعمل، أي كل ما تشمله الأرض من مساحة ومياه وما يتوفر من يد عاملة في هذا القطاع، أما المبحث الثاني فسيخصص لعامل الإدارة( وهو مختلف الإصلاحات التي شهدتها الجزائر في القطاع الفلاحي)، والمبحث الثالث سنتكلم فيه عن عامل رأس المال وكيفية توفيره من تمويل بنكي أو دعم مباشر من الدولة.

# المبحث الأول: نظرة عامة حول القطاع الفلاحي في الجزائر

تعد الفلاحة أحد أقدم الأنشطة التي مارسها الإنسان لتوفير احتياجاته اليومية من مأكل وملبس، وبتقدم السنين وتطور مراحل الحياة شهد هذا النشاط تنوعا ملحوظا وامتاز بخصائص، وأثرت فيه عوامل طبيعية متمثلة في المياه والأراضي الفلاحية، وعوامل بشرية تمثلت في اليد العاملة وخبرتها.

وليست الجزائر في معزل عن هذه التطورات لما لها من مقدرات طبيعية وبشرية.

## المطلب الأول: مفهوم الفلاحة، خصائصها وأنواعها

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه من أجل العيش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة والزراعة ...

من الملاحظ بأنه كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء.

### أولا: تعريف الفلاحة

في اللغة الانجليزية وسائر اللغات المشتقة من اللاتينية فإن الزراعة تعني "Agriculture"ف Agri من الكلمة اللاتينية ager (أي الحقل)، وculture من cultura والتي تعني "حراثة" بمعنى حراثة التربة أو الأرض للزراعة، وتاريخ الزراعة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ الإنسان وكانت للتطورات الزراعية عوامل شديدة الأهمية في التغير الاجتماعي، وذلك بتخصص النشاط الإنساني في الزراعة، حيث يبلغ جملة المشتغلين في الزراعة 42% من جملة السكان في العالم مما يجعل الزراعة من أكثر الوظائف شيوعاً بلا استثناء[1].

وتعرف الفلاحة بأنها علم وفن وصناعة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان، حيث أن تعريف الفلاحة بأنها علم يعتبر تعريفاً حديثاً نسبياً نظراً لأنه كان ينظر إلى الفلاحة قديماً على أنها مجرد عملية بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها فتحصد، كما كان ينظر إلى العمليات الفلاحية على أنها عبارة عن عادات قديمة وخبرات متوارثة من جيل إلى جيل، ثم تطورت الأحوال وتقدمت العلوم التي أفادت الفلاحة، هذا بالإضافة إلى جانب التجارب والبحوث العديدة التي أجريت على الطرق المختلفة للفلاحة والتسميد وتغذية الحيوان ومقاومة الآفات وغيرها مما أدى إلى أن أصبحت الفلاحة علماً من العلوم بل مجموعة من العلوم والعمليات العلمية المبنية على أساس الملاحظات التي تم اثباتها بالتجارب

[1] محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 1983، ص87

التي كررت مراراً والتي ساعدت المزارع على إنتاج المحاصيل ذات الجودة العالمية بكميات كافية وبصفة مستمرة وبسعر ومجهود وتكاليف معقولة[1].

والفلاحة بالإضافة إلى كونها علم، فهي أيضاً مهنة أو فن، والمهنة أو الفن هي الطريقة التي تؤدي بها عملية معينة دون البحث عن مسبباتها، بعكس العلم الذي يبحث عن مسببات الظواهر ونتائجها، وعلم الفلاحة يمكن أن يكتسب عن طريق الكتب والمراجع أما فن الفلاحة فإنه لا يمكن أن يكتسب عن طريق الدراسة في الكتب وحدها، فالدقة في العمل وفي إجراء العمليات الفلاحية المختلفة وتوقيتها تحتاج إلى الكثير من المران حتى يصبح الفرد خبيراً في أدائها ولذلك كان الحقل وليس الفصل هو خير مكان للتدريب على حرفة الفلاحة لأن الفلاحة كمهنة تشمل الكثير من الأمور المعقدة التي لا يمكن جمعها كلها في كتاب وتدريسها دفعة واحدة وإنما يمكن اكتسابها بالمران الكثير أثناء الدراسة وبالخبرة العملية في الحقل.

والفلاحة كصناعة لها نواتج تباع في الأسواق وتتأثر أسعارها بعوامل عديدة تستوجب أن يكون الفلاح ملماً بطرق الشراء والبيع الحكيمة وكذلك الوسائل التي يتمكن بها من تقليل تكاليف الإنتاج والمعلومات الأخرى التي تمكنه من الحصول على أعلى ربح بأقل مجهود وتكاليف ممكنة.

والفلاحة هي الصناعة الرئيسية التي تركزت عليها الصناعات الأخرى فهي مصدر الدفعة الأولى التي دفعت بالقطاع الصناعي إلى التقدم فهي التي أمدت السكان بالغذاء ومواد الكِساء الأساسية وهي التي أمدت الصناعات الأخرى بالكثير من المواد الأولية ورؤوس الأموال والقوى العاملة اللازمة لتقدُمها.

إذاً الفلاحة هي علم وفن وصناعة وتجارة وإنتاج للمحاصيل النباتية والحيوانية، وهي ليست فقط أرض وزروع نباتية وحيوانية بل أيضاً الفلاح وأسرته، أولئك الذين يقومون بتوفير حاجياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية والذين لا يقلون في أهميتهم عن الأرض والمحاصيل الناتجة منها، إذاً فالزراعة الناجحة تعتمد على ثلاث عناصر رئيسية هي النجاح التكنولوجي أي النجاح الفلاحي من الناحية الفنية، والنجاح الاقتصادي أي الكفاءات في تسويق المحاصيل الفلاحية، وأخيراً النجاح الاجتماعي أي تحقيق مستوى معيشة عالي[2].

[1] خلف بن سليمان النمري، الاقتصاد الزراعي من منظور إسلامي، معهد البحوث العلمية/ جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، السعودية، 1995، ص 28

[2] http://faculty.ksu.edu.sa/13330/Pages/AF.aspx

مقرر دراسي بجامعة الملك فيصل، السعودية، اطلع عليه يوم 2015/11/29 على الساعة 17:38

**ثانيا: أنواع الفلاحة**

تنقسم الفلاحة إلى عدة أنواع، نذكرها فيما يلي[1]:

- **الفلاحة البدائية المتنقلة:** يتوقف نوع الفلاحة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلا تحدث الفلاحة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم الفلاحون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الأرض، فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا إلى أرض جديدة غيرها، إلا أنهم لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقافتهم الفلاحية بل ينتقلون عنها.
- **الفلاحة المتخصصة:** وهي التي تتخصص بزراعة محصول معين كالقمح أو القطن أو القهوة وغيرها ويمكن أن يكون التخصص في أكثر من محصول وتعتمد في الحصول على أكثر من 50 في المئة من دخلها النقدي السنوي من إنتاج محصول واحد، إنتاج هذه المزارع في الغالب مخصصا للتصدير، ومن أهم فوائد التخصص: تزويد الفلاحة بالخبرة والتجربة، تسهيل عملية الفلاحة كالحرث، الحصاد، الري يسهل عملية تصنيف المنتوج وتسويقه، كما يسهل عملية القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الفنية إلا أن هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الاعتماد على محصول واحد.
- **الفلاحة المتنوعة:** نجد في هذا النوع تنوع المنتجات من حيث النشاط (فلاحي، نباتي وحيواني) ومن حيث عدد المنتجات (قمح، خضر، فواكه والنشاط الفلاحي، تربية المواشي، الطيور في النشاط الثاني)، ومن فوائد هذه الفلاحة نجد:
  - المحافظة على خصوبة التربة عن طريق إتباع نظام الدوريات الفلاحية؛
  - إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها الفلاح وعائلته؛
  - ضمان استغلال الأرض وتشغيل العمال طوال فترة السنة؛
  - التقليل من عنصر المخاطرة نظرا لتنوع النشاط الفلاحي بصورة دورية؛
- **الفلاحة الواسعة:** نجد هذا النوع من الفلاحة في المناطق التي تتوفر على مساحات شاسعة من الأرضي الفلاحية، ولكن لا تستغل على أحسن وجه بسبب قلة السكان أو قلة توفر عوامل الإنتاج الفلاحي الحديث وغيرها، في هذه الحالة يزرع جزء من المساحات الشاسعة والجزء الآخر يترك لاستراحة الأرض وهو ما يعرف بنظام التبوير الدوري أو نظام التعاقب.
- **الفلاحة الكثيفة:** عندما ازدادت حاجة الإنسان إلى الاستقرار واتسعت ثقافته الزراعية وتناقصت الأراضي الجديدة، أخذ الفلاح في تقسيم أرضه إلى أكثر من محصول، بحيث بدأ يستعمل المخصبات من الأسمدة الكيماوية والعضوية بكثافة في الأراضي الفلاحية وابتكر الدورة الفلاحية وصار لا يزرع

[1] رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار اسامة للنشر، الطبعة الأولى، عمان-الاردن، 2013، ص ص: 166-167

الزرع المجهد للأرض إلا سنة بعد أخرى أو سنة بعد سنتين وهنا بدأت الدورة الفلاحية الثنائية والثلاثية، وعلى هذا المنوال ظهر ما يعرف بالزراعة الكثيفة، خاصة في الأراضي المزدحمة بالسكان وذات القيمة المرتفعة ويخفف هذا التنويع في الفلاحة من إجهاد الأرض ويفسح لها مجالا لتجديد خصوبتها.

**ثالثا: خصائص الفلاحة**

تعتبر الزراعة أكبر صناعة أولية في العالم، وهي تختلف عن الصناعات الأخرى بأمور كثيرة ولها خصائص تنفرد بها عن غيرها من الفعاليات الاقتصادية ومن أهم هذه الخصائص ما يلي[1]:

- **ارتباط العمل والمعيشة الريفية:** من الأمور الشائعة في الزراعة اندماج منزل الفلاح بحقله حيث أن المزارع يدير المزرعة من البيت وعلى هذا يعتبر البيت بمثابة الإدارة التي يدير منها المزارع المزرعة.
- **اندماج الإدارة والحيازة في الزراعة:** طبيعة الزراعة تجعل من الضروري قيام الزُراع بوظيفتي الإدارة والحيازة في آن واحد وهذا ما لا نجده في المنشآت الصناعية والتجارية الحديثة، حيث أن الإدارة تكون منفصلة عن الملكية.
- **الزراعة تتخصص بالمناطق والعوامل الطبيعية:** التخصص هو قيام فرد أو جماعة معينة بأداء عمل معين دون غيره، وأن أهم ميزة للتخصص هي زيادة الإنتاج، والتخصص نوعان تخصص بالمناطق ويرجع السبب في هذا التخصص في الغالب إلى عوامل طبيعية كالمناخ أو طبيعة التربة أو توفر المياه وهذا النوع في التخصص هو الشائع في الزراعة، أما النوع الثاني فهو التخصص بالواجبات والأعمال الذي يطبق بصورة خاصة في الصناعة ويتم بتوزيع الأعمال والواجبات في المصنع.
- **عدم تجانس السلع الزراعية وصعوبة توحيد نمطها:** إن تماثل الوحدات المنتجة لا يمكن تطبيقه في المنتجات الزراعية بنفس السهولة التي يطبق فيه على السلع الصناعية، فاستعمال العمليات الميكانيكية في الصناعة يجعل من الممكن إنتاج كميات كبيرة من السلع المتماثلة من حيث الشكل والحجم والنوعية، أما في الزراعة فإن صفات المحصول الواحد قد تختلف من منطقة إلى أخرى.
- **صعوبة تحديد كمية الإنتاج في الزراعة:** من صفات الزراعة تقلب كمية الإنتاج من سنة إلى أخرى أو من موسم إلى آخر بسبب العوامل الجوية والطبيعية لذلك يعتبر من الصعوبة بمكان التنبؤ بالمحصول السنوي للهكتار وبالتالي المحصول السنوي للدولة.
- **ضعف مرونة الطلب والعرض على السلع الزراعية:** والمقصود بمرونة العرض أو الطلب درجة التغيرات الحاصلة في الطلب على المحاصيل الزراعية أو في عرضها في حالة تغير أسعارها، ويعتبر الطلب

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، الطبعة الأولى، بغداد –العراق، 1969، ص ص: 42-47

أو العرض مرنا إذا أدى تغير قليل في ثمن إحدى السلع إلى تغير كبير في الكمية المطلوبة منه أو الكمية المعروضة للبيع، أما إذا كان التغير قليل في الكميات المعروضة والمطلوبة، قيل إن لتلك السلع طلباً أو عرضاً غير مرن.

- **تعرض الزراعة لمخاطر كثيرة:** الزراعة أكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن الجفاف والأمطار والبرد الشديد والفيضانات والحشرات والأوبئة والأمراض النباتية والحيوانية، بينما نجد أن الصناعات يمكنها بدرجة كبيرة حماية نفسها من التقلبات الجوية وهذا بالإضافة إلى عم تعرضه للأوبئة والأمراض التي تتعرض لها الزراعة.
- **صعوبة التمويل الزراعي:** يعود سبب صعوبة تمويل الزراعة الى طول مدة الإنتاج وكذا المخاطر التي تهدد سلامة المنتوج.
- **تعدد وصغر الوحدات الإنتاجية في الزراعة:** تتكون الزراعة من مزارع صغيرة متعددة وهذا يؤدي إلى عدم التحكم بالكمية المنتجة والأسعار بعكس الصناعة.
- **تناقص الغلة الزراعية.**
- **ارتباط الإنتاج الفلاحي بالزمن:** تختلف الزراعة عن بقية الصناعات الأخرى في أن الزراعة تتعامل مع كائنات حية، وهذه الكائنات الحية تتطلب زمناً محدداً لتكوينها البيولوجي فعلى سبيل المثال تتطلب بعض أصناف القمح أن تبقى في التربة فترة 120 يوماً قبل الحصاد، وتربية الأبقار تتطلب من الفلاح أن ينتظر تسعة شهور حتى تلد، ومربي الدواجن تتطلب منه عملية حضانة البيض 21 يوماً حتى تفقس، وهذه الحالة لا تجد لها مثيلاً في الإنتاج الصناعي الذي يتعامل مع كائنات غير حية، إذ أنه من الممكن إنتاج ماكينة زراعية في مدة معينة إذا توافر في المصنع المواد الخام وتوفرت العمالة الكافية.
- **موسمية الإنتاج الفلاحي:** يقصد بموسمية الإنتاج الفلاحي أن زراعة المحصول وحصاده والعمليات الإنتاجية الفلاحية الأخرى تتم في مواسم معينة وذلك بسبب العوامل الجوية والطبيعية، ويترتب على موسمية الإنتاج الفلاحي موسمية العمل الفلاحي وموسمية الدخول الفلاحية وكذلك موسمية الصناعات التي يعتمد إنتاجها على المواد الخام الفلاحية.
- **ضخامة نسبة رأس المال الثابت:** تتصف الزراعة باتساع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية وعلى الأخص عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الأخرى، وقد قدر البعض قيمة الأرض والمباني وما بها من تحسينات رأسمالية وغير ذلك من المنشآت الثابتة بنحو 75% من رأس المال الزراعي.

## المطلب الثاني: الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للفلاحة في الجزائر

تعتبر الجزائر أكبر الدول في إفريقيا بمساحة بلغت 238 مليون هكتار، وبتعداد سكان بلغ 40.4 مليون نسمة، وتتوافر على إمكانيات فلاحية هامة لما يؤهلها لتحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاعتماد على إنتاجها المحلي وفيما يلي أهم هذه الموارد[1]:

### أولا: الموارد الطبيعية المتاحة للفلاحة في الجزائر

تزخر الجزائر بموارد طبيعية كبيرة تتمثل فيما يلي:

1- **الأراضي الزراعية**: يمكن تصنيف هذه الأراضي إلى ثلاثة أصناف:

أ) **الأراضي القابلة للفلاحة**: وتشمل الأراضي المستغلة وغير المستغلة والتي تدخل في نطاق الأراضي الممكن استصلاحها وتقدر مساحة الأراضي القابلة للفلاحة بـ 42.4 مليون هكتار ويتم استخدام هذه الأراضي في إنتاج المحاصيل المستديمة والموسمية ومساحةً للغابات والمراعي وهناك مساحات متروكة، الجدول التالي يوضح استخدام الأراضي في الجزائر:

**جدول رقم (1-1)**: توزيع الأراضي القابلة للفلاحة في الجزائر سنة 2011 المساحة(هكتار)

| البيان | المساحة | % |
|---|---|---|
| المساحة الفلاحية الصالحة | 8.445.490 | 19.89 |
| مراعي ومجاري | 32.942.086 | 77.63 |
| أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة | 1.056.284 | 2.48 |
| الإجمالي | 42.443.860 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول يتضح لنا الاختلال الواضح بين نسبة مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة 19.89% ونسبة المراعي والمجاري 77.63%، وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج الفلاحي ولذلك وجب على الحكومة توسيع الأراضي الصالحة للفلاحة بما يحقق لها زيادة في الإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك هناك أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة والتي تمثل 2.48 % وهي صغيرة إلا أنه لا يعقل أن يبقى أكثر من 1.056.284 هكتار غير منتج بصورة دائمة، لأن ذلك يعد تبديدا لعنصر الأرض.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، http://www.ons.dz/-Demographie-.html، اطلع عليه يوم 2016/03/07 على الساعة 11:07

وما يلاحظ كذلك على مساحة الغابات أنها تشغل مساحات شاسعة، إلا أنها تختلف هذه الغابات من حيث كثافتها ودرجة نضجها وإنتاجيتها، إذ الملاحظ وجود غابات كثيفة ناضجة مغطاة بصورة جيدة وبقايا غابات متدهورة، هذا إلى جانب تعرضها إلى الانتهاكات والتعديلات والاستغلال التجاري الجائر، والحرث والتحطيب، والحرائق والأمراض، والجفاف، مما يساهم في تدهور خصائصها من حيث النوعية والإنتاجية والكثافة والتوازن البيئي.

أما فيما يخص المراعي في الجزائر فتأخذ النسبة الكبيرة من مساحة الأراضي القابلة للفلاحة، ورغم كبر مساحتها إلا أنها تتميز بانخفاض إنتاجيتها من اللحوم لعدد من الأسباب الفنية والاقتصادية، منها عدم انتظام نقاط المياه والرعي الجائر، إن تحويل مساحات من تلك المراعي إلى مراعي مروية يسهم في توفير أعلاف في المواسم الجافة وبالتالي تحسين الإنتاج الحيواني بجانب فلاحة الحبوب والبقول والزراعات المستدامة.

ب) **الأرضي الصالحة الفلاحة:** ويعبر عنها بالأراضي المستغلة فعليا في الإنتاج الفلاحي حيث جاءت مساحتها على النحو التالي:

**جدول رقم (2-1)**: الأراضي المستغلة فعليا في الإنتاج الفلاحي في الجزائر (2011) المساحة(هكتار)

| البيان | المساحة | % |
|---|---|---|
| أراضي معشوشبة | 4.254.887 | 50.38 |
| أراضي مستريحة | 3.246.508 | 38.44 |
| مروج طبيعية | 24.820 | 0.29 |
| الكروم | 77.730 | 0.92 |
| الزراعة المثمرة | 841.545 | 9.96 |
| الإجمالي | 8.445.490 | 100 |

**المصدر**: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أن المساحة الصالحة للزراعة بلغت 8.4 مليون هكتار، وهو ما يعني أن الجزء الأكبر من المساحة غير صالح للزراعة، وبالتالي محدودية الأراضي الفلاحية في الجزائر، حيث مثلت كما ذكرنا سابقا 19.89 % من الأراضي القابلة للفلاحة أي 3.5 % من مساحة البلاد.

وتشتمل هذه الأراضي على أراضي صالحة للحراثة والتي تنقسم إلى (مزروعات عشبية وأراضي مستريحة) ومزروعات دائمة والتي تقسم إلى (مروج طبيعية وزراعات مثمرة وكروم)، والأراضي المستريحة تمثل ثاني أكبر

نسبة من الأراضي الصالحة للفلاحة بعد المزروعات العشبية وهو ما يعني أن الجزء الكبير من الأراضي غير مستغل وهذا راجع إما إلى مشكل الجفاف أو التصحر ولنقص الإمكانيات اللازمة لاستغلالها.

ولذلك قامت الجزائر بمجهودات كبيرة لاستصلاح هذه الأراضي قصد توسيع مساحة الأراضي المستغلة في الفلاحة، حيث صدرت عدة قوانين وتشريعات لتشجيع استغلال هذه الأراضي لكن ذلك لم يسهم في زيادة حجم المساحة الصالحة للفلاحة.

ج) **المساحة المحصولية:** وهي تلك المساحة من الأراضي التي تزرع فيها عدة محاصيل فلاحية في سنة واحدة، والملاحظ على أغلب الأراضي الفلاحية في الجزائر أنها تطبق الدورة الأحادية أي زراعة محصول واحد في السنة، ولذلك وجب عليها تطوير العمل الفلاحي وزيادة الدورات وذلك عن طريق اتباع تقنيات حديثة تحافظ على نوعية التربة وتزيد في إنتاجية الأرض.

## 2- الموارد المائية

تقدر الموارد المائية المتاحة في الجزائر بـــ 19.2 مليار متر مكعب سنويا منها 14 مليار متر مكعب في المنطقة الشمالية، و5.2 مليار متر مكعب في المناطق الصحراوية، وتقسم المصادر وحجم المياه إلى مياه سطحية ومياه جوفية[1]:

أ) **المياه السطحية:** وتشمل مياه الوديان والأنهار والتي هي قليلة في الجزائر، وقدرت كميتها بـ 15.4 مليار متر مكعب في السنة، ولا يستغل منها إلا 20 % والباقي يصب في البحر والشطوط وتعتبر الأمطار المورد الرئيسي للمياه السطحية حيث قدرت كمية الامطار التي تتساقط على الجزائر بـ 13.325 ملم في السنة، ويتصف الهطول المطري بالتذبذب وعدم الانتظام وهو ما يؤثر على نوع الفلاحة وإنتاجيتها وعلى طبيعة جريان المياه السطحية والجوفية المتجددة.

ب) **المياه الجوفية:** بلغ حجم المياه الجوفية في الجزائر 7 مليار متر مكعب منها 2 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية و5 مليار متر مكعب في المناطق الصحراوية، لكن حجم المستغل منها 3.2 مليار متر مكعب منها 1.8 مليار متر مكعب في الشمال و1.4 مليار متر مكعب في الجنوب، وحسب بعض الدراسات فلقد بلغت احتياجات الجزائر من المياه 6 مليار متر مكعب، ولذلك قامت الجزائر بإتباع سياسة جديدة تمثلت في بناء السدود وإدخال تقنيات جديدة على الري تمثلت في الري بالتنقيط وطريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف وتحلية مياه البحر.

[1] خزار بلال، السياسة الزراعية وآفاق تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2013، ص 44

**ثانيا: الموارد البشرية المتاحة للفلاحة في الجزائر**

ونعني بها خصائص القوى العاملة الفلاحية ومتطلباتها العملية، حيث يعاني القطاع الفلاحي من مشكلة عدم توازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الفلاحية، اين تبرز مشكلة العجز في هذه القوى، بسب أن هذا القطاع غير مغري، مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا، ويعود هذا النقص في القوى العاملة إلى إنعدام الحوافز التي تقدمها الفلاحة، وإلى معاناة عمال القطاع من مشاكل اقتصادية واجتماعية بسب انخفاض الإنتاجية والدخل والمستوى المعيشي في الفلاحة والريف بشكل عام، بفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المهمشة للريف مما يؤدي غالبا إلى النزوح والهجرة هربا من الظروف المعيشية القاسية، كما يعاني عمال الفلاحة من مشاكل عديدة أخرى تزيد من تأزم الوضع، تتمثل أساسا في قصور الإدارة والقطاع العام عن توفير الخدمات خصوصا في مجال الري واستصلاح الأراضي وتقديم القروض، يضاف إلى هذا نوعية اليد العاملة الفلاحية والتي تعاني نقصا في معرفتها لأساليب الإنتاج العلمية والوسائل الحديثة وكيفية استخدامها، وذلك بسب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني الفلاحي، وغياب الإرشاد الفلاحي الفعال، وانتشار الأمية وإتباع الطرق التقليدية، مما يؤثر سلبا على مستوى الإنتاجية.[1]

1- **نقص العمالة الفلاحية المدربة:** على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة من السكان إلا أنه لاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فان المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج والتي عادة ما تكون إحدى أولويات الاهداف لأي مشروع استثماري سواء برأس مال محلي أو أجنبي، والملاحظ أن التكوين في القطاع الفلاحي لم يحقق نتائج مرضية، إذ لم يساهم كما يجب في رفع المستوى التقني ومستوى المهارة لدى العمال، بسب نقص التمويل من جهة والوضعية غير المشجعة للعمل الفلاحي، حيث نادرا ما يقبِل الطلبة والمكونون على التكوين في هذا القطاع غير المفضل اجتماعيا، وغير مغري ماديا، كذلك فإن الطلبة الذين يلتحقون بمعاهد التكوين الفلاحي غالبا إنهم لا يكملون تكوينهم، لذا يجب العمل على اجراء تعديلات هيكلية مؤثرة في سياسة التعليم بصفة عامة والتعليم الفني منه بصفة خاصة، بالشكل الذي يركز على توفير مصادر العمالة الفنية المدربة واستقرارها، وذلك سواء من خلال الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره ودعم مؤسساته أو من خلال الاهتمام بإنشاء مراكز التدريب الهادفة لزيادة كفاءة العمالة ودعم قدرتها على التعامل مع وسائل الإنتاج التكنولوجية الحديثة.

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري –قسنطينة، 2008، ص 285

2- **ضعف البرامج التدريبية:** لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة، والذي يحتاجونه ميدانيا لأنها ( أي البرامج) غالبا ما تكون غير معدة لمعالجة المشاكل العملية المعاشة واقعيا، حيث اتضح جليا مدى محدودية مستوى التدريب في كثير من المواقف ذات الصلة بالعوامل التي تعيق تطور الإنتاجية الفلاحية، وفي هذا الصدد حري بنا أن نشير إلى أن عددا من المعاهد الفلاحية لا تتوفر على مزارع للدراسة التطبيقية، إذ نجدها تأخذ بنمط المعاهد البيولوجية النظرية، بدلا من أن تكون مراكز لتدريب الاطارات الميدانية، على اعتبار ان المعرفة العلمية الفلاحية هي تطبيقية بنسبة كبيرة، إذ تخضع لظروف ذات خصوصيات متباينة، تتغير بناء على عدة عوامل واقعية كالطبيعة الأرض والمناخ وتوفر المياه وما إلى ذلك، وهذه كلها تتباين من منطقة إلى أخرى، وتحتاج إلى خبرة أو ممارسة ميدانية مدعومة بالمعرفة العلمية، وليس العكس.

3- **انتشار الامية وانخفاض المستوى التعليمي:** لا خلاف من أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية، وهي الخطر الداهم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات، ولكنها تزداد حدة بين سكان الأرياف الذين وإن نالوا قسطا من التعليم فإنه يبقى محدودا للغاية ولا يفيدهم في شيء، ولا شك من أن ضعف المستوى التعليمي بين الفلاحين يؤدي إلى المزيد من الجهل بين السكان، وبخاصة سكان الأرياف، فانتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي يجعلان الفلاح مقتنعا بأنه لن يتعلم شيئا من غيره وأنه الوحيد المؤهل لتعليم أبنائه مهنة العمل الفلاحي السليم، وبالتالي يتمسك بالأساليب التقليدية في الإنتاج معارضا أي تجديد يمكن الاستفادة منه. ومن جهة اخرى، إن وجدت بعض المدارس أو مراكز التعليم الفلاحي فإنها تبقى مقتصرة على الجوانب النظرية بعيدة عن ممارسة البحث العلمي التطبيقي، بحيث أنه عندما يتخرج المتكون يجد نفسه بعيدا عن الواقع ولا يستفيد من سنوات دراسته النظرية، فيكون مضطرا لهجرة العمل الفلاحي والابتعاد عنه، وبذلك يبقى عالم الفلاحة في الأمية، ولا يستطيع الاستفادة من التطورات والأساليب العلمية المتاحة، وإنما يكرس التخلف ويصبح في تبعية للآخرين[1].

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 286-287

## المبحث الثاني: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

لقد مر القطاع الفلاحي الجزائري بعدة تجارب وإصلاحات توالت حسب فترات زمنية شهدت فيها الجزائر تغيرات على المستويين السياسي والاقتصادي، ما جعل القطاع الفلاحي يعرف حالة من عدم الاستقرار في إتباع استراتيجية واضحة خلال فترة طويلة، بل كانت مختلف البرامج والإصلاحات ظرفية، حيث بدأت هذه الإصلاحات مع الاستقلال ولازالت متواصلة إلى يومنا هذا.

### المطلب الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر قبل إصلاح 1987

واجهت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا صعبا، حيث أن آخر سبعة سنوات ونصف من عهد الاستعمار كانت لها آثار كارثية، لاسيما بعد تنفيذ سياسة الأرض المحروقة التي دمرت العديد من الهياكل الاقتصادية إضافة إلى هجرة ما يقارب مليون مستعمر إلى فرنسا في عدة شهور تاركين مزارعهم، وتعتبر مرحلة التسيير الذاتي هي المرحلة التمهيدية التي أعادت صياغة تسيير الأراضي المهملة وتليها عدة مراحل منها الثورة الزراعية ومرحلة تمويل القطاع العام والخاص.

#### أولا: مرحلة التسيير الذاتي

بموجب مرسوم 22 مارس 1963 ظهر هذا القطاع الذي عرف على أنه تجربة اشتراكية في ميدان الإنتاج والاستغلال الجماعي لوحدات الإنتاج، والاشتراكية في ملكية وسائل الإنتاج، واقتسام الناتج بين أفراد الجماعة كما عرف أيضا بأنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوربيون أو التي تم تأميمها.

##### 1- مراحل تطبيق التسيير الذاتي

عرف تطبيق التسيير الذاتي ثلاثة مراحل من سنة 1962 إلى سنة 1964 وكانت كما يلي[1]:

أ) **المرحلة الأولى (الأملاك الشاغرة)**: ظهرت هذه المرحلة إثر رحيل المعمرين وتركهم لكل ما يملكون خلال صيف 1962، وبالتالي ظهر نوع من الأملاك تبدو أنها بدون مالك فبدأت عملية الاستيلاء الفردية والجماعية على المزارع من طرف المنظمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي والاتحاد العام للعمال الجزائريين

[1] شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية وتقييمية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2013، ص ص: 35-36

وقدماء المجاهدين، هذا ما دفع السلطات المسؤولة إلى التدخل باسم حماية المصالح العامة وهذا عن طريق مراسيم وقرارات كمرسوم 24 أوت 1962 لحماية الأملاك الشاغرة من النهب والسرقة.

ب) **المرحلة الثانية (التأميم الجزئي)**: امتدت هذه المرحلة من مارس إلى ماي 1963، وتم فيها تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين وكانت حوالي 20.000 هكتار موزعة على 127 مزرعة ذات تجهيز فلاحي متطور مستعملة بطرق حديثة للاستغلال الزراعي وفق مناهج ودراسات علمية، كما تمتاز هذه الأراضي بخصوبتها وجودتها زيادة على ذلك أنها مدعمة بالمدخلات الوسيطية.

ج) **المرحلة الثالثة (التأميم الكامل)**: بدأت هذه المرحلة انطلاقا من 12 اكتوبر 1964، حيث أصبح القطاع مسير ذاتيا يتربع على مساحة 2.632 ألف هكتار من أخصب الأراضي وأجودها تقع معظمها في سهول متيجة وعنابة وأعالي الشلف، كانت موزعة وملك لحوالي 22 ألف معمر.

**2- هياكل التسيير الذاتي:**

تم الاخذ بعين الاعتبار أسلوب التسيير الذاتي رسميا بصدور الأمر رقم 68-653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 والخاص بتشكيل هيئات التسيير الفلاحي المتمثلة في[1]:

أ) **الجمعية العامة للعمال**: وهي الهيئة العليا في المزرعة ويحدد أعضاؤها سنويا وفق برنامج الإنتاج.

ب) **مجلس العمال**: تنتخبه الجمعية العامة، على أن يكون عدد العمال الوحدة أكثر من 50 عاملا ويكون ثلثي (2/3) أعضائه من العمال المنتخبين المباشرين.

ج) **لجنة التسيير**: هي المسؤولة عن نشاط المزرعة وتضم هذه اللجنة ما بين 3إلى 11 عضوا منتخبا بحيث يكون (2/3) منهم مباشرين في الإنتاج.

د) **الرئيس**: ينتخب سنويا من طرف لجنة التسيير بالأغلبية ويشترط أن يكون من اعضائها.

هـ) **المدير**: تعينه وزارة الفلاحة ولا ينتخب وهو ممثل الدولة في الوحدة الإنتاجية ويعتبر عضوا في لجنة التسيير.

و) **الدواوين المساعدة للمزرعة المسيرة ذاتيا**: وهي مؤسسات مختصة تقوم بتمويل وتموين المزارع المسيرة ذاتيا.

**ثانيا: الثورة الزراعية**

جاءت الثورة الزراعية كعملية تغييرية لتعين تنظيم القطاع الفلاحي وفق منشور اشتراكي بعد أن كانت الاستراتيجية الزراعية المسيطرة في تسيير القطاع الفلاحي هي سياسة التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية

[1] شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية وتقييمية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 35-36

وكذا القطاع الخاص والتقليدي التي شهدت تدهورا وتذبذبا في الإنتاج فجاء الأمر الصادر في 08 نوفمبر 1971 الخاص بقانون الثورة الزراعية وفق مبدا الأرض لمن يخدمها.

1- **اهداف الثورة الزراعية:** من بين اهداف الثورة الزراعية ما يلي[1]:

- إلغاء حق الملكية لذوي الامتيازات وتخصيص أراضي للفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية وتزويدهم بالوسائل اللازمة.
- إنعاش الزراعة وفق برامج زراعية عصرية تعمل على توسيع السوق الداخلية وتشجيع النمو الصناعي وإعادة توجيه الإنتاج الزراعي وتطويره في إطار شبكة الصناعات التي تعتمد على المحاصيل الفلاحية.
- إعادة تأسيس هياكل زراعية جديدة عن طريق إنشاء تعاونيات فلاحية وتحرير مبادرات الفلاحين وتكثيف الاستثمارات الزراعية.
- تنمية الزراعات الأكثر أهمية للسكان وذلك باعتماد الوسائل العلمية الحديثة وتشجيع الدراسات والبحوث في هذا الإطار.

2- **مراحل تطبيق الثورة الزراعية:**

لقد مر تطبيق الثورة الزراعية بثلاث مراحل هي[2]:

**المرحلة الأولى (مرحلة الترشيد والتوعية):** إنطلقت في جانفي 1972، وشملت عملية الشرح والاحصاء وتصنيف الملكيات الزراعية وإقامة الهيئات والأجهزة المكلفة بالقيام بمختلف التحقيقات تحت رقابة ومسؤولية كل بلدية، وتميزت هذه المرحلة بإحصاء أراضي المجموعات المحلية وأراضي العرش والأحباس، وتعتبر هذه الأراضي من الدرجة الثانية أو الثالثة من حيث الخصوبة ويقع أغلبها في الجبال والمنحدرات بمناطق الهضاب العليا، وانتهت هذه المرحلة سنة 1974.

**المرحلة الثانية:** انطلقت في سبتمبر 1972 وتناولت إجراء تأميم وتوزيع الأراضي على المستفيدين بالإضافة إلى إقامة التعاونيات المختلفة، إذ تم في هذه المرحلة تأميم أراضي المستفيدين باستثناء الملكيات الكبرى بحيث أن المساحة التي تركت للملاك تمكنهم من العيش مع أسرهم، وفي إطار هذا التحديد يمكنهم من ان يخدموا أراضيهم بأنفسهم، وقد روعِيَ في هذا التحديد تباين الأقاليم المختلفة (طبيعة التربة، طرق الزراعة المتبعة المساحة المروية وغير المروية).

[1] منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص: 86

[2] على ربوح، الزراعة ودورها في الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالبيئة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2012، ص: 70

بالإضافة إلى كل مالك لا يستغل أرضه بنفسه متغيبا تؤمم أرضه وهذا بسبب تفشي ظاهرة التغيب عن الأرض بمختلف أشكاله المؤدي إلى اهمال استغلالها كليا أو جزئيا.

**المرحلة الثالثة:** بدأت هذه المرحلة من الثورة الزراعية في 1976، وذلك بتطبيق قانون الرعي لوضع حد لاستغلال الرعاة من طرف كبار المالكين وذلك بتطبيق" مبدأ الماشية لمن يرعاها" ولقد حددت المواشي بـ 300 إلى 400 رأس شرط ألا يكون لمربيها أي نشاط آخر.

كما قامت في هذه المرحلة بتنظيم مناطق السهول المرتفعة حيث تقدر أراضي المراعي بـ 20 مليون هكتار حيث وزعت إلى 3 مناطق خصصت إحداها للمستفيدين من الثورة الزراعية، والثانية للمراعي أما الثالثة فقد بقيت للاستغلال، بينما الأراضي التي يتم استغلالها بطريقة جماعية تتراوح بين 1 إلى 4 هكتارات لكل رأس حسب طبيعة الأراضي.

**ثالثا: إعادة الهيكلة**

نجمت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين، وتعود أسباب إعادة الهيكلة إلى[1]:

- الحجم الكبير للوحدات الإنتاجية وتشتت مساحتها وصعوبة التحكم فيها.
- كبر حجم بعض المؤسسات الاقتصادية واحتكارها لإنتاج منتوج معين وقيامها بوظيفة التسويق مما جعل بعض الهياكل الاقتصادية لا مبرر لها.
- ارتفاع معدل الهجرة الريفية وتغلب طابع الشيخوخة على اليد العاملة الفلاحية.
- الطموح إلى تطوير القطاع الفلاحي.

وتظهر نتائج إعادة الهيكلة من خلال ما يلي:

- عجز الميزان التجاري الغذائي بسبب زيادة الواردات الغذائية.
- انخفاض معدل نمو الناتج الزراعي مقابل زيادة الطلب على السلع والخدمات الغذائية بسبب ارتفاع في الأجور.
- التفاوت في الاجور بين القطاع الفلاحي وبقية القطاعات الأخرى.
- ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الفلاحي.
- انعدام العلاقة بين دخل العمال ونتيجة العمل.

[1] قصوري ريم، الامن الغذائي والتنمية المستدامة–حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012، ص ص 130-131

## المطلب الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بعد إصلاح 1987

عرفت سنة 1986 سقوطا كبيرا في أسعار البترول، ما جعل الدولة تعيد ترتيب أولوياتها وإدخال إصلاحات جديدة في القطاع الفلاحي محاولة مواجهة الظرف الراهن.

### أولا: إعادة الهيكلة لـ 1987

أصدرت الدولة القانون 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المتضمن إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي العمومي والذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل إستفادات فردية تسمى بالمستثمرات الفلاحية[1].

وجاءت أهداف إعادة الهيكلة لـ 1987 كالآتي:

1- القيام بالاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية.
2- رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.
3- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي.
4- ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية.
5- اقامة صلة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.

وهكذا تم إنشاء حوالي 27.000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية عملية الهيكلة وبعد الانتهاء من عملية تقسيم الأراضي سنة 1989 كان قد تكوّن نحو 29.000 مستثمرة جماعية وفردية، لكن وبسبب النزاعات التي كانت تقوم ما بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات وأصبح بذلك عدد المستثمرات الفردية والجماعية يقدر بنحو 47506 مستثمرة سنة 1993. لقد تقاسمت تلك المستثمرات نحو 2 مليون هكتار، وكان بذلك متوسط المستثمرة الجماعية يقدر بـ 61.7 هكتار، في حين متوسط مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية بـ 9.4 هكتار، ولقد كان الهدف الأساسي لإصلاحات 1987 يتمثل في:

- تقليص التبعية الغذائية خاصة بالنسبة للحبوب.
- تحسين المداخيل في الريف.
- وضع سياسة عقارية تسمح بتحديد سياسة توجيهية للقطاع الفلاحي يمنح حقوق التمتع بأراضي القطاع الاشتراكي لمن له الحق مع إمكانية التنازل لشخص آخر في حالة الوفاة.

[1] زهير عمري، تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(2009/1980)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2014، ص 73

فدور الدولة انحصر في التوجيه العام للأنشطة الفلاحية، وتحديد المحاور الكبرى للخطة الفلاحية، التحفيز على التنمية ولامركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الفلاحي.

وهكذا أصبح القطاع العام في سنة 1988 ينافس بكفاءة القطاع الخاص ويفك الاحتكار الذي يتمتع به.

ورغم الإصلاحات التي جاء بها قانون 87-19 اتضح أن طريقة الانتفاع الدائم اصطدمت بصعوبات ومشاكل كبيرة مست العقار الفلاحي إذ أهمل هذا القانون الأراضي المؤممة لصالح الثورة الزراعية التي وزعت في بداية إصلاح 1987 على مستثمرين في شكل مستثمرات جماعية و فردية، فقام أصحاب الأراضي بالمطالبة باسترجاع أراضيهم المؤممة هذا من جهة ومن جهة أخرى مشاكل التأخر في إعداد وتقديم العقود الإدارية فالتسرع في تطبيق إصلاح 1987 الخاص بالمستثمرات الفلاحية بخلاف الوتيرة التي جاءت بها الإصلاحات في القطاعات الاخرى، أدى إلى استفادت فئات غير معنية بقطاع الفلاحة بأراضي فلاحية إلى جانب التوزيع غير المتكافئ لوسائل الإنتاج وانعدام الموضوعية في تقييم أسعارها حيث قيمت على أساس أسعارها سنة الشراء، وأيضا تمركز وقلة المؤطرين الفلاحين وكذا التأخر في تسليم عقود الملكية للمستفيدين في المستثمرات الفلاحية خلق نوعا من عدم الثقة، كما أن إصلاحات 1987 لم تحقق الأهداف المرجوة، حيث بقيت الجزائر مرتبطة بالسوق العالمية لاسترداد المواد الغذائية، وهذا ما ناجم عن غياب استراتيجية استثمارية على المدى المتوسط و البعيد، ومنه أصبح من الضروري القيام بإعداد وإصدار قوانين للتوجيه الفلاحي.

**ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي**

لقد شهدت السياسات الفلاحية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين الكثير من التحولات والتطورات المهمة، كان بعضها نتيجة أحداث ومستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبرالي وتفاقم أزمة الديون الخارجية، بالإضافة إلى ظهور المنظمة العالمية للتجارة كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني، ومن الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة انعدام الأمن التي كانت نتائجها وخيمة جدا بالنسبة للعالم الريفي تحديدا، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط وعوائده وتراجع فرص العمل، ومن أجل ذلك أولت الجزائر اهتماما متزايدا باتباع سياسات زراعية تتعلق أساسا ببرامج الاصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، ومواصلة لتلك الاهتمامات بفتح المجال لخصخصة نشاطات القطاع الفلاحي بما يضمن له مرونة في العمل لمواكبة التحولات والمستجدات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها، وإعادة هيكلة المؤسسات العامة واتباع سياسة نقدية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية، ومهما تعددت البرامج والخطط وتنوعت أساليب التنفيذ فإنها جميعا تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية الفلاحية الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي[1].

[1] قصوري ريم، الامن الغذائي والتنمية المستدامة-حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 137

وجاءت إصلاحات 1990 محاولة ايجاد مناخ ملائم للحد من الأثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للفلاحة، وقد سعت هذه السياسة الفلاحية إلى تحقيق الاهداف التالية[1]:

- ديمومة المستثمرات الفلاحية وحمايتها تماشيا مع الهياكل الفلاحية المكيفة والتي تسمح بتطورها المنتظم.
- مضاعفة الإنتاجية والتنافسية.
- تحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم.
- تحسين الثروة العقارية عن طريق تنظيم عقاري وكذا توسيعها وتثمينها بواسطة عمليات الاستصلاح.
- حماية القدرات الإنتاجية وحماية الأراضي والمياه.
- ديمومة وحماية الثروة الغابية والحفاظ على الطبيعة وتثمين الموارد الطبيعية والتنوع البيئي.
- تطوير المواد الوراثية الحيوانية والنباتية (بذور وشتلات).
- تعزيز التنظيم الاقتصادي للأسواق عن طريق ضبط الإنتاج ونوعية المنتوجات الفلاحية.
- منح إعانات من الدولة تسمح بتوجيه وتشجيع الاستثمار والإنتاج.

لقد بدأ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر منذ عام 1990 الذي يعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد وهذا في إطار برنامج الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ويمكن ايجاز اهم آليات التكييف الهيكلي في النقاط التالية:

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي.
- إعادة الأراضي المؤممة اثناء الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين.
- تحرير الإنتاج الفلاحي وأسعار السلع الفلاحية ما عدا بعض المحاصيل الاستراتيجية.
- خوصصة القطاع الفلاحي.
- رفع أسعار مدخلات الإنتاج بإزالة الدعم على جميع المستلزمات ما عدا البذور المحسنة والتي يقدر الدعم بها 10% إلى 20 %.
- إنشاء الغرفة الفلاحية لزيادة التقارب والتشاور مع الفلاحين.
- إلغاء احتكار الدولة في التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية.

[1] نادية لويزي، انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص:36

- **أثر سياسة التعديل الهيكلي على القطاع الفلاحي:**

حقق القطاع الفلاحي في سنة 1998 نسبة 12.8 % من القيمة الاجمالية المضافة بعدما كان في سنة 1987 بنسبة 8.7 % وحقق ما مقداره 147 مليون دينار سنة 1993 مقابل 120 مليون دينار حققه القطاع الصناعي في نفس الفترة، اما في الفترة 1984-1993 خلقت 30.000 منصب شغل.

وفي سنة 1994 شرع في تحرير معظم الأسعار والغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي حيث ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية التي كانت مدعمة ارتفاعا كبيرا الشيء الذي كان له الأثر السلبي على مستوى معيشة شرائح اجتماعية واسعة، وبعد هذا الارتفاع استقرت الأسعار حتى إن بعض السلع انخفضت أسعرها نتيجة لانخفاضها دوليا، كذلك في ظل برنامج التعديل الهيكلي اصبحت التجارة الخارجية الفلاحية جزءا من التجارة الدولية وبالتالي تم فتح قطاع التجارة للاستيراد والتصدير من السلع ومستلزمات الإنتاج حيث أثر هذا التحرير على انتاج العديد من السلع.

إذا النتيجة المترتبة عن سياسة التعديل الهيكلي لم تكن مرضية لأنها لم تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الفلاحي، رغم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة للنهوض بهذا القطاع خاصة سياسة تحرير الأسعار التي لم تعطي ثمارها، كما أدت سياسات الغاء الدعم على مكونات الإنتاج الفلاحي، ورفع أسعار المنتجات الفلاحية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت في وتيرة الإنتاج الفلاحي وأدت إلى افقار الكثير من الفئات السكانية وتجنبا لذلك توجب استبدال استراتيجية التنمية الفلاحية تلك بسياسة ملائمة، وهذا ما حاول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تداركه[1].

## ثالثا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لقد كانت هناك عدة دوافع داخلية وأخرى خارجية التي دفعت السلطات الجزائرية لاقتراح هذا المخطط ضمن جملة الإصلاحات الموجهة للقطاع الفلاحي من أجل النهوض به على وجه يسهم في عملية التنمية الاقتصادية بشكل فعال.

### 1- دوافع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

- عدم تناسق أهداف مخططات التنمية الفلاحية والوسائل الهائلة المرصودة لها من جهة، وبين السياسة الفلاحية العامة من جهة اخرى.
- عدم اهتمام الفلاحين بأشكال الإنتاج غير المربحة أي الاقبال على إنتاج السلع الاستهلاكية المربحة والاستثمار فيها.

[1] نادية لويزي، انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي، مرجع سبق ذكره، ص 43

- عدم اعطاء الاهمية الكافية للصناعات الغذائية.
- ضعف مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، إذ كان هذا الناتج يمثل نسبة 9.88% سنة 1987 ثم ارتفع إلى 11.15% سنة 1988 ثم عاود الانخفاض إلى 10.45% سنة 1999.
- التصرفات اللاعقلانية في عملية إنتاج الحبوب في كل مكان وعدم مراعاة الخصائص الجغرافية والمناخية في عملية الإنتاج.
- إضافة إلى رغبة الانضمام للتكتلات العالمية (الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية OMC) واقامة التبادلات الحرة واقامة الاتحادات والتكتلات الاقتصادية.

كل هذا دفع الجزائر إلى إحداث تغييرات على مجالات التنمية وخاصة على القطاع الفلاحي.
ومنه تم اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كمسعى للتجديد ولتأهيل القطاع الفلاحي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج والإنتاجية وبالتالي اضطلاعه بشكل كامل بمتطلبات المنافسة الدولية[1].

## 2- اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لقد تضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مجموعة من التوجهات الأساسية، حيث استهدف تحسين الأمن الغذائي بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا و كذا تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات إنتاج المدخلات الفلاحية من بذور وشتائل والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف إنجاز تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة كما تتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاث مستويات: الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي وفي هذا الاطار يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل[2]:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وادماج الصناعات الغذائية حسب الفروع
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب، أو المتروكة بورا وهي مهددة بالتدهور) بتحويلها صالحة لزراعة الاشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالية.
- مكافحة التصحر وازالة الغابات.

[1] عبد الرزاق بوعزيز، محأولة تقييم أثر الاصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 48

[2] قصوري ريم، الامن الغذائي والتنمية المستدامة-حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 140

- تطوير الإنتاج الفلاحي والحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.
- الحفاظ على العمالة الفلاحية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين الأمن الغذائي للعائلات الريفية مع إعطاء الأولوية للعائلات القاطنة في المناطق المعزولة.
- تعزيز تصدير المنتجات الفلاحية ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية لا سيما المنتجات الفلاحية البيولوجية.
- العمل على زيادة مساحة الأرضي الفلاحية بواسطة استصلاحها عن طريق الامتياز، هذه الطريقة تسمح بالمحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها.
- رفع مستوى الإنتاجية باستعمال كل الإمكانيات الوطنية وهذه الزيادة يجب أن تكون ضمن إطار التنمية المستدامة وذلك بالالتزام بالقيود الطبيعية والمحافظة على البيئة من أجل الاجيال القادمة.

### 3- نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من خلال برامجه والسياسات المتضمنة فيه، ترك آثار واضحة على الجهاز الإنتاجي بصفة خاصة وعلى القطاع الفلاحي بصفة عامة، حيث بلغت مساحة الأرضي الفلاحية المستصلحة 2.752.000 هكتار خلال فترة (2000-2006) في حين بلغت عملية التشجير في المناطق الرعوية ما يقارب مساحة 193.500 هكتار ما بين سنتي 2000 و 2006، كما شملت أنظمة السقي بالتقطير في بداية تطبيقها مساحة قدرت بـ 177.300 هكتار، أما تطور المساحة المسقية بالتقطير فكانت في نهاية سنة 2006 حوالي 186.100 هكتار، ضف إلى ذلك فقد بلغ حجم الدعم من أجل الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية على امتداد الست سنوات المذكورة لكل مستثمرة حسب الالتزام المبرم في ( PNDAR ) قيمة 1.017.000 دج.

كما عمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على توفير عدد كبير من الإنتاج الحيواني أو النباتي حيث تشير الاحصائيات انه قد زادت الاهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الفلاحية والغذائية لتنتقل من 32% خلال الفترة 1996-2000، لتصل إلى 40 % للفترة الممتدة من 2000 إلى 2003 وقد مكن المخطط من رفع نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي اذ حقق حوالي 747 ألف منصب شغل منها 336 ألف بصفة دائمة، كما انه في سنة 2001 حقق معدل النمو حوالي 16%.[1]

[1] قصوري ريم، الامن الغذائي والتنمية المستدامة-حالة الجزائر، ص: 144

## المبحث الثالث: آليات تمويل ودعم القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر التمويل حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الإنتاجية في وقتها لأن التمويل الذاتي لا يكفي في بعض الأحيان فيكون اللجوء إلى توفير مصادر تمويل ودعم، والقطاع الفلاحي على اعتباره العصب الحساس في اقتصاديات مختلف بلدان العالم ومنها الجزائر، وجب توفير أفضل الآليات وأحسنها لتمويل ودعم هذا القطاع وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

### المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي وأهم مخاطره

هناك العديد من التعاريف للتمويل تتباين من تعريف لآخر:

- مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الاموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة أو القطاع وتحديد المزيج التمويلي الأمثل لمصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.
- الامداد بالأموال في أوقات الحاجة[1].
- إنتاج سلعة أو تقديم خدمة مع ضرورة تعيين عمال ومديرين وشراء خدمات وآلات وتجهيز الموقع للإنتاج وهو ما يسمى بالاستثمار في الاصول كالمخزون والآلات والأراضي والمباني وغيرها من الأصول المختلفة ويقابل ذلك توفير الأموال اللازمة من مصادر مختلفة لتمويل الاستثمارات[2].
- التمويل هو توفير الاموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[3].

**أولا: تعريف التمويل الفلاحي**

يعتبر التمويل حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الإنتاجية في وقتها لأن التمويل الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لإنجازه، فتتوجه إلى طلب التمويل من جهات خارجية، والقطاع الفلاحي هو الآخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات لنهوض بهذا القطاع وازدهاره.

التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة[4].

---

[1] طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2002، ص 21

[2] حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، مكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2005، ص 2

[3] ميثم صاحب عجام، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الاردن، 2002، ص 23

[4] شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية وتقييمية، مرجع سبق ذكره، ص: 23

**ثانيا: مصادر التمويل الفلاحي**

في كثير من الأوقات يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى الاقتراض حيث أن مصادر هذا الاقتراض متعددة ومختلفة من بلد لآخر ومن نظام إلى آخر، إلا أنها على العموم، تتم في الأشكال التالية[1]:

أ) **الافراد:** هناك كثير من الأفراد في حوزتهم مبالغ مالية يبحثون عن تشغيل هذه الأموال، بدل تجميدها لهذا تقدم كقروض للفلاحين بفوائد كبيرة، لأنهم يبحثون عن أكبر عائد ممكن من تشغيل الأموال المتاحة لديهم.

ب) **التجار:** حيث يقوم التجار بإقراض الفلاحين بشرط أن عملية استرجاع القرض تكون عن طريق بيع المنتوج لهذه الفئة من التجار بشروط معينة وحتى فائدة القرض تسدد عن طريق بيع المنتوج للتاجر المقرض.

ج) **البنوك التجارية:** في بعض الأحيان تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض إلى الفلاحين، إلا أنها لا تُقبِل على ذلك كثيرا لأسباب عديدة منها:

- دورة الإنتاج الفلاحي تستغرق وقتا أطول من الإنتاج الصناعي، وعليه فالفائدة من العملية الفلاحية أقل من الفائدة في العملية الصناعية.
- يتعرض الإنتاج الفلاحي إلى مخاطر أكثر مما يتعرض له الإنتاج الصناعي، وذلك لأن الإنتاج الفلاحي يعتمد بالدرجة الأولى على الظروف الطبيعية المناخية.

د) **البنوك الحكومية:** هناك كثير من البنوك الحكومية الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي، حيث أنشأ خصيصا بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R) في 13 مارس 1982 لأداء هذه المهمة وهي تمويل الفلاحين حسب احتياجاتهم المالية، وبأقل تكلفة ممكنة حيث تفرض أسعار فائدة منخفضة، وفي كثير من الأحيان تكون معدومة.

ه) **المؤسسات شبه الحكومية:** تقوم هذه المؤسسات بنفس دور البنوك الحكومية، عدا الفائدة على القروض في مثل هذه المؤسسات، تكون موجودة إن لم نقل مضمونة، من طرف الحكومة، كما أن رأس المال لهذه المؤسسات يكون مشترك بين الحكومة ومختلف الشركات والأفراد.

و) **التمويل عن طريق التعاونيات:** تعتبر التعاونيات المتخصصة في التمويل الفلاحي أحسن مصدر للتمويل لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم القروض على أسس صالحة ومقبولة لجميع الفلاحين مهما كانت حيازاتهم، ومهما كانت طبيعتهم، وحتى الفلاحين نجدهم يفضلون التعامل مع التعاونيات على غيرها من أشكال التمويل، لأن هذا النوع من

[1] بودلال علي، القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان،2000، ص ص: 61-62

مؤسسات التمويل تعتمد على البساطة في تقديم القروض، ولا تتطلب كثيرا من الضمانات لأنها على دراية بمستوى كل متعاون معها، وإلى جانب ذلك فالهدف من التمويل التعاوني هو زيادة الإنتاج الفلاحي، ومساعدة الفلاحين، والعمل على رفع مستوياتهم سواء كانت المهنية أو المعيشية.

**ثالثا: أنواع مؤسسات التمويل الفلاحي**

هناك نوعان من مؤسسات التمويل الفلاحي[1]:

1- **المؤسسات التي تمول الفلاحة عينا:** تقوم هذه المؤسسات بتقديم قروض عينية للفلاحين، وخاصة المواد التي يكون الفلاح في حاجة لها ومن هذه المؤسسات الشركة الزراعية للاحتياط، والتعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات، حيث تقدم هذه المؤسسات القروض في شكل عيني" في صورة بذور أو أسمدة، أو خدمات، حرث وغيرها...، وتقدم مثل هذه القروض في موسم الحرث والزرع، وكذلك في موسم بيع المحاصيل الفلاحية، ويعتبر في الحقيقة هذا النوع من القروض شكلا من أشكال التموين بالنسبة للفلاح لأنه لا يتحصل على النقود وإنما يتحصل فقط على مواد عينية أو خدمات، ومن ثم فإن نوع التدفق الدائم بين هذا الشخص والشركة الزراعية للاحتياط هو تدفق عيني فقط ولكن الذي أعطى هذه العملية صفة القرض هو أنها مسجلة على حساب المستفيد كقرض نقدي بفائدة 4.5 %.

كما يمكن أن تكون مثل هذه القروض في شكل تقديم الماشية أو الابقار في فترة معينة مع تقديم كل المتطلبات من كلأ وعلف حيث تحسب على المستفيد بسعر معين للكلغ الواحد، ثم تشترى عليه بنفس السعر أو بزيادة قليلة لأن الماشية أو الابقار التي تقدم للفلاح من طرف التعاونية، إما أن تكون صغيرة أو ضعيفة، وعليه فالفائدة العائدة على الفلاح من هذه العملية تتمثل في فرق الوزن الذي تكتسبه الماشية من عملية التسمين بعد خصم كل مصاريف الكلأ والعلف.

2- **المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا:**

هناك كثير من المؤسسات المالية التي تختص في تقديم قروض نقدية للفلاحين لأن الفلاح في كثير من الأحيان يجد نفسه في حاجة إلى سيولة نقدية لعملياته اليومية، كشراء بعض حاجياته الخاصة بالعملية الإنتاجية أو لدفع أجور بعض العمال الذين يحتاجهم خلال الموسم، أو حتى لقضاء حاجاته الاستهلاكية ومن أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر" البنك الوطني الجزائري BNA" من سنة 1968 إلى 1982، بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R ابتداء من سنة 1982، زيادة على القروض المالية التي يقدمها هذا الأخير فإنه يقدم أيضا اعتمادات مالية خاصة بشراء الآلات الكبيرة أو بناء الاسطبلات وتجهيزها بكل احتياجاتها، وحتى بالماشية أو الابقار أو الدجاج.

وتختلف قروض هذه المؤسسات فقط في فترة استردادها منها:

[1] بودلال علي، القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 66-67

- **قروض قصيرة المدى**: وهي تلك القروض التي يجب استرجاعها في فترة قصيرة، عادة ما تكون موسم فلاحي وتسمى مثل هذه القروض، بقروض الحملة أو مصاريف الحملة وكما هو معروف، فإن الموسم الفلاحي يبدا من أول أكتوبر وينتهي في 31 ديسمبر من السنة الموالية.
- **قروض متوسطة الأجل**: تبقى عند المستفيد لفترة تدوم من 2 إلى 5 سنوات وتتمثل هذه القروض في قروض تجهيزية، كشراء الجرارات وآلات السقي وغيرها.
- **قروض طويلة الأجل**: هي تلك القروض التي لا ترد إلا لفترة طويلة تدوم بعض الأحيان حتى 25 سنة وتعتبر هذه القروض تجهيزية ولكن قيمتها المالية كبيرة، حيث تتمثل في القروض الخاصة بغرس بساتين الفواكه، بناء الاسطبلات وتجهيزها.

**رابعا: مخاطر التمويل الفلاحي**

للتمويل الفلاحي مخاطر عديدة نذكر منها[1]:

- طول الدورة الإنتاجية الفلاحية، تستلزم بقاء القرض عند الفلاح فترة طويلة، وطول هذه الفترة ليست في صالح المؤسسة المقرضة التي تسعى إلى تحقيق الدوران السريع للأموال ليعود عليها بأكثر فائدة.
- يتعرض الإنتاج الفلاحي إلى مخاطر عديدة، لا يستطيع الفلاح التحكم فيها، كالجفاف، سقوط الصقيع وهبوب رياح السيروكو، كل هذه المخاطر تؤثر سلبيا على المحصول، مما يؤدي إلى التقليل من ايرادات الفلاح، وبالتالي عجزه عن تسديد ما عليه من التزامات مالية.
- لا يستطيع الفلاح التحكم في الإنتاج، حيث تبقى كمية الإنتاج مرهونة بما تدره الأرض من جهة والظروف الطبيعية الملائمة، ومن جهة أخرى لا يستطيع الفلاح السيطرة على الإنتاج ولا يستطيع بالتالي السيطرة على الأسعار، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري، وقد يتدفق العرض فينزل السعر، ولا حيلة للفلاح في الاحتفاظ بمحصوله لأنها عادة محاصيل سريعة التلف وكيف يستطيع الفلاح سداد التزاماته إذا نزلت الأسعار بشكل كبيرا.
- من الصعب على مؤسسات التمويل الفلاحي فرض رقابة على الفلاح، في كيفية استخدام القروض في الاغراض الإنتاجية أو غير الإنتاجية، وفي نفس الوقت لا تستطيع مثل هذه المؤسسات إلزام الفلاح بطريقة معينة في كيفية استخدام الأرض، لأنه في كثير من الأحيان تصرف هذه القروض في اغراض استهلاكية.

[1] ALFA، منتدى المهندسين الزراعيين على الموقع http://alfassociation.blogspot.com/2012/10/blog-post_2302.html اطلع عليه يوم 2016/04/16 على الساعة 19:49

**خامسا: الشروط الواجب توفيرها لنجاح سياسة التمويل الفلاحي**

لنجاح سياسة التمويل الفلاحي لابد من توفر بعض الشروط نذكر منها[1]:

- يعتبر القرض وسيلة من الوسائل التي يمكن للفلاح بواسطتها زيادة إنتاجه وحتى يتمكن القرض من تحقيق هذا الهدف يجب أن تكون تكلفة القرض اقل ما يمكن، اذ تهدف إلى تشجيع الفلاح في استخدام مثل هذه القروض والنهوض بإنتاجه الفلاحي.
- على المؤسسات المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الاقراض حتى يستطيع كل فلاح وخاصة صغار الفلاحين الاستفادة من هذه القروض، وفي الوقت الذي تطلب فيه، دون أي عرقلة حتى يتمكن الفلاح من استخدام القرض في الوقت المناسب.
- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الاقراض ويمكن لهم ذلك عن طريق اتباعهم لأساليب الإنتاج سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي، وادخال مختلف تقنيات الإنتاج، وكذلك عن طريق التسويق المنظم للمنتجات، ويتم هذا التنظيم عن طريق بناء المخازن المكيفة.
- إن عملية تأمين المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة يمكن أن تخفف من الأخطار التي تصيب المحاصيل الفلاحية ومن ثم يمكن للمؤسسة المقرضة أن تمول الفلاحين بدون أخطار على أموالها، وإن وجدت بعض الأخطار قد تكون خفيفة.
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة تراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقرضين وهذا التنظيم، يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان، حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة، وخاصة بالنسبة إلى صغار الفلاحين.
- يجب استخدام القروض الفلاحية في الاغراض التي صرفت من أجلها، لأن القروض الفلاحية لا تستخدم كلها في الإنتاج الفلاحي، بل جزء منها يصرف لأغراض استهلاكية ترفيهية، لا علاقة لها بالإنتاج، ومع كل ذلك، فإن مؤسسات التمويل تبقى عاجزة أمام هذه الظاهرة.
- على مؤسسات التمويل الفلاحي ان لا تتخصص في تقديم القروض الفلاحية للفلاحين فقط، قصد تنمية القطاع الفلاحي ولكن على مثل هذه المؤسسات أن تخدم الفلاحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كتقديم القروض المالية لمختلف الصناعات التي لها علاقة بالفلاحة" الصناعات الفلاحية " لأن مثل هذه الصناعات لها أيضا أهميتها الخاصة في مجال التنمية الفلاحية.

[1]بودلال علي، القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية، مرجع سبق ذكره، ص 64-65

## المطلب الثاني: الدعم الفلاحي وآثاره على القطاع الفلاحي في الجزائر

يتمثل الدعم الفلاحي في المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وهي تشجيع الفلاحين على الاستثمار وتحدد قيمة هذه المساهمة على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبة المالية للمشروع:

**الاستثمار الكلي= المساهمة الذاتية+ القرض البنكي+ الدعم المقدم من طرف الصندوق**

### أولا: الظروف التي مر بها الدعم الفلاحي

تميز دعم الدولة للقطاع بين التكفل التام باحتياجاته في مجال الاستغلال والاستثمار، وذلك بين مزارع القطاع العام العمومي وبين الدعم المباشر من خلال أسعار عوامل الإنتاج والدعم غير المباشر من خلال معدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية بالنسبة للقطاع الخاص، ورغم هذا فقد عجز قطاع الفلاحة على تغطية الطلب الوطني من المنتوجات الفلاحية خاصة السلع الغذائية الأساسية (كالحبوب، البقول الجافة الحليب) حيث بلغت الفجوة الغذائية ذروتها بالقيمة والكمية.

أما في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي الأولى عام 1981 منحت المزارع حرية تسويق منتوجاتها، الا أنه بقيت نسبة 75% من المزارع عاجزة إلى غاية 1986 بمبلغ قدره 1821مليون دج في السنة تتحمله الدولة في كل مرة، أما في منتصف الثمانينات فكانت الجزائر تعيش أزمة مالية مما جعل الدولة غير قادرة على الاستمرار في سياسة الدعم العام للإنتاج والاستهلاك، حيث شرعت في عدة اصلاحات اقتصادية من أجل تقليص الانفاق العام وتخفيض عجز الموازن في هذا القطاع الفلاحي من خلال المرسوم الرئاسي رقم 09 جانفي 1982 المتضمن التحرير التدريجي لأسعار المنتوجات ومستلزمات الإنتاج الفلاحي، وفي سنة 1983 بموجب هذا المرسوم تم الشروع في تقليص دعم الدولة للقطاع الفلاحي، حيث استمرت إرادة الدولة في التخلي عن دعم القطاع إلى غاية إصلاح 1987 المتضمن إعادة الفلاحين المنتجين بها باستثناء الأرض التي بقيت ملكا للدولة حيث منحت الفلاحين حق الانتفاع بها مقابل دفع إتاوة يحددها سنويا قانون المالية وبهذا الإصلاح تخلصت الدولة من عبء القطاع العام.

ثم جاء قانون رقم 89-12 بتاريخ 5 جويلية 1989 المتضمن شروط أسعار السلع، الخدمات وآليات الضبط الاقتصادي بواسطة الأسعار والذي نص بالنسبة لقطاع الفلاحة على الانتقال كليا إلى الأسعار الحقيقية بالنسبة لعوامل الإنتاج فكانت سنة 1991نهاية دعم الدولة لأسعارها، ولكن دعم الدولة للقطاع تواصل من خلال هذا القانون المتمثل في آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج الذي شمل 07 سلع بالنظر

إلى أهميتها الغذائية، وفي 3 جويلية 1991 وقعت الجزائر اتفاقية مع صندوق النقد الدولي ثم اتفاق ستاندباي في أفريل 1994 أدى بالدولة إلى الإلغاء التام للدعم في نهاية 1995(إلا الخبز والحليب)[1].

**ثانيا: أثر الغاء الدعم الفلاحي**

لإلغاء الدعم الفلاحي تأثير على مجموعة من المؤشرات نذكر منها[2]:

1-**أسعار وسائل ومستلزمات الإنتاج:** عرفت أسعار جميع مستلزمات الإنتاج (بذور، أسمدة...) ارتفاعا متواصلا منذ بداية سنة 1983 ليصبح الارتفاع مهولا بداية سنة 1991 التي اقترح فيها إلغاء الدعم نهائيا والانتقال إلى الأسعار الحقيقية بتخفيض الدينار بحوالي 97 %

**جدول رقم (3-1)**: تطور رقم الأرقام القياسية لأسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي للفترة 83-1992

| السنوات / البيان | 83 | 84 | 85 | 86 | 87 | 88 | 89 | 90 | 91 | 92 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بذور الحبوب | 133 | 133 | 183 | 190 | 190 | 192 | 215 | 259 | 273 | 554 |
| البقول الجافة | 120 | 120 | 175 | 175 | 175 | 188 | 205 | 219 | 239 | 434 |
| شتلات الفواكه | 100 | 114 | 118 | 137 | 138 | 143 | 143 | 143 | 173 | 220 |
| الاسمدة | 95 | 103 | 147 | 181 | 202 | 221 | 221 | 266 | 681 | 648 |
| اغذية الدواجن | 90 | 92 | 106 | 117 | 124 | 126 | 126 | 148 | 202 | 331 |
| اغذية المواشي | 100 | 100 | 108 | 155 | 155 | 170 | 170 | 188 | 228 | 375 |

**المصدر**: رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، نفس المرجع السابق، ص 202

كما شهدت أسعار وسائل الإنتاج (آلات، معدات...) ارتفاعا حادا وبمعدلات أكبر من أسعار مستلزمات الإنتاج الوسيطة بحيث تم رفع أسعار معظم أنواع العتاد الفلاحي مرتين خلال سنة 1991، مما جعل المؤسسة الوطنية لإنتاج العتاد الفلاحي تشكو من كساد منتوجاتها التي لم تعد أسعارها في متناول القدرة الشرائية للفلاحين رغم حاجتهم الماسة إليها والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2003، ص: 193

[2] رابح زبيري، نفس المرجع السابق، ص ص: 195-196

**الجدول رقم (4-1)**: تطورات الأرقام القياسية لأسعار العتاد الفلاحي للفترة 83-1992

| السنوات / البيان | 83 | 84 | 85 | 86 | 87 | 88 | 89 | 90 | 91 | 92 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جرارات | 100 | 133 | 133 | 198 | 242 | 242 | 329 | 561 | 747 | 1062 |
| آلات الحصاد | 100 | 192 | 192 | 241 | 316 | 316 | 379 | 568 | 1075 | 1075 |
| آلات البذر | 100 | 223 | 223 | 283 | 454 | 454 | 545 | 958 | 1037 | 1037 |
| عتاد الخدمة | 100 | 210 | 210 | 255 | 361 | 361 | 433 | 761 | 823 | 823 |
| عتاد العلاج | 100 | 146 | 146 | 183 | 240 | 240 | 209 | 249 | 557 | 233 |

**المصدر**: رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص: 203

2-**التمويل والقرض الفلاحي**: ترجم تقليص دعم الدولة لقطاع الفلاحة على مستوى التمويل بالإجرائيين التاليين:

أ- حصر التمويل بقروض الخزينة 1987 في الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب في إطار اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح الفلاحي للمناطق الجبلية أما تمويل المستثمرات فأصبح يعتمد على الموارد الخاصة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي أصبح يتعامل معها وفق قواعد تجارية محصنة ترتب عنها انخفاض مستمر في القروض الممنوحة والمخصصة.

ب- وفق العمل بمعدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية التي عرفت ابتداء من 1990/05/02 ارتفاعا عنيفا ومفاجئا بحيث اصبحت تتراوح بين 4%و6% لجميع أنواع القروض خلال الفترة 1986-1990.

3-**الجباية الفلاحية**: بعد إعفاء السنوات طويلة من الجباية، شهد قطاع الإنتاج الفلاحي تطبيق ضريبي مباشر على دخل المستثمرات أنشأها قانون المالية لسنة 1984 في شكل مساهمة وحدة فلاحية بمعدل 4% من الدخل السنوي الصافي الذي يفوق 60 الف دج، وفي مجال الجباية غير المباشرة اخضعت جميع وسائل ومستلزمات الإنتاج الفلاحية لإتاوة جزافية وأخرى جمركية بنسبة2% و 4% على الترتيب حسب الحالات وتبعا لأحكام قانون المالية (حقوق الجمارك)، أدت هذه الأحكام والقوانين إلى صعوبات جمة، وإقران هذه القوانين من الرسومات بالتخفيضات المتتالية لقيمة الدينار في بداية التسعينات وارتفاع الأسعار العالمية أدى إلى تضخم مهول لتكاليف الإنتاج الفلاحي حيث لم يسمح لكثير من الفلاحين الوصول إلى جزء هذه الوسائل.

**4-استخدام تقنيات ومستلزمات الفلاحة العصرية:**

انخفاض متوسط كمية الأسمدة المستعملة سنويا 517 ألف طن خلال 1986/08/04 إلى 290 ألف طن خلال 1992-1994.

انخفاض نسبة البن المحسنة من نوع البن المسلمة للفلاحين من 56% خلال الموسم 81/80 إلى 27% خلال 1994/1993.

انخفاض نسبة المساحة المزروعة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة من 47.1% خلال 87/83 إلى 40.9% خلال 1993/1990.

**ثالثا: أثر العودة إلى الدعم الفلاحي**

نتيجة للآثار السلبية الناتجة عن إلغاء الدعم الفلاحي والاستجابة لنداء الفلاحين قررت الدولة العودة إلى دعم القطاع الفلاحي وفق سياسة جديدة تقوم على توجيه الدعم مباشرة للفلاحين المنتجين عوض تقديم الدعم للجميع ويظهر هذا من خلال[1]:

1- **تخفيض نسبة الفوائد على القروض:** بدأ العمل بهذا الإجراء بموجب قانون المالية لسنة 1993 الذي نص على تخصيص مبلغ مالي بمبلغ مليار دينار جزائري لتحمل نسبة من الفوائد على القروض الفلاحية إزاء البنك قدرها 15.5% للقروض قصيرة الأجل و17.5% للقروض متوسطة الأجل على أن يتحمل الفلاح المقترض 8% و6% على الترتيب ثم تدعم هذه الإجراء بإعادة جدولة ديون الفلاحين ( في جويلية 1994 وماي 97) وتحمل لجزء من الفوائد المستحقة عليهم للبنك، أما في إطار تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تم توسيع وتكييف دعم الدولة المالي المباشر للفلاحة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ليشمل هذا الصندوق منح القروض بدون فوائد وتقديم إعانات نهائية للفلاحين الذين يلتزمون بإنجاز برامج ونشاطات تندرج في المحور التالية:

- تطوير الإنتاج والإنتاجية في مختلف فروعه.
- تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.
- استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الدعم.

2-**إنشاء صناديق متخصصة للدعم:** من بين أثار العودة إلى الدعم الفلاحي تم انشاء مجموعة من الصناديق بلغ عددها 9 صناديق متخصصة في دعم نختلف نشاطات فروع الإنتاج الفلاحي، حيث تتلقى سنويا اغلفة مالية من ميزانية الدولة تقوم بصرفها كدعم على الفلاحين.

[1]شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية وتقييمية، مرجع سبق ذكره، ص: 66

3-**الإعانات (الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية)**: في إطار تشغيل الشباب وتشجيعه على امتهان النشاط الفلاحي قامت الدولة بتقديم تسهيلات جبائية وشبه جبائية للمؤسسات المصغرة والوحدات الفلاحية المتخصصة وذلك من خلال مرحلتي تنفيذ المشروع كما يلي:

أ- خلال تنفيذ المشروع: يستفسد أصحاب المشروع من:

- الإعفاء من TVA لشراء تجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع.
- تطبيق المعدل المنخفض فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع.
- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية لـ 8% على الاكتساب العقاري.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات الصغيرة.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات واضافات البناء.

ب- خلال مرحلة استغلال المشروع: يستفيد المشروع ابتداء من تاريخ انطلاقه لمدة تمتد من 3 إلى 6 سنوات من تسهيلات التالية:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.
- الاستفادة من 7% المعدل المنخفض لاشتراكات أصحاب العمل فيما يخص المرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسة الصغيرة.

## خلاصة الفصل

الفلاحة هي مجموع الأنشطة المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحيواني الموجه للتغذية والتصنيع، كما أنها العصب الرئيسي في اقتصاديات الدول، لما توفره من أمن غذائي ورفع في الاداء الاقتصادي ككل، ومع ذكر الجزائر تناولنا مختلف مقدراتها الطبيعية والبشرية الهائلة التي يظهر أنها لم تستغل أحسن استغلال، مما جعل هذا القطاع لا يراوح مكانه ولا يقدم الاضافة المرجوة منه، ما جعل البلاد تشهد عدة اصلاحات قانونية وتمويلية تمثلت في المرحلة الأولى في التسيير الذاتي الذي جاء مباشرة بعد استقلال البلاد، وبعده جاءت الثورة الزراعية في فترة السبعينات من القرن الماضي لمواصلة مسار الإصلاح وانتهاج الأسلوب الاشتراكي، أما في مطلع ثمانينات فقد اعتمد اصلاح أطلق عليه اسم إعادة الهيكلة وهو لتصحيح مسار الثورة الزراعية والخروج من الطابع الاشتراكي، وفي سنة 1987 جاء التعديل الهيكلي في نفس السياق مع محاولة حل مشكل العقار الفلاحي ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مع مطلع الالفية الجديدة، تصب اهداف كل هذه الإصلاحات وما صرف عليها من تمويل بنكي ودعم من الدولة في مجرى واحد وهو تحقيق تنمية في القطاع الفلاحي والريفي ومنه في سائر الاقتصاد الوطني.

# الفصل الثاني

# عموميات حول برنامج التجديد الفلاحي والريفي

## تمهيد

مواصلة لسعي الدولة الجزائرية في البحث عن بدائل اقتصادية للخروج من التبعية الريعية، ومحاولة منها لتحقيق الأمن الغذائي والرفع من المستوى المعيشي للمواطنين والمحافظة على القدرة الشرائية، جاء برنامج التجديد الفلاحي والريفي في نفس مسار الاصلاحات السابقة في القطاع الفلاحي، ولكن بأهداف أكبر وتطلعات أفضل، ومشاركة عامة تجمع بين جميع الفاعلين في هذا القطاع.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، سنخصص المبحث الأول لنشأة برنامج التجديد الفلاحي والريفي والتعريف به وذكر مراحل ظهوره، فيما سنتكلم في المبحث الثاني عن محتويات هذا البرنامج وأليات تنفيذه وكيفية تمويله، أما المبحث الثالث فسيخصص لواقع وأفاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي أي مدى تطبيق البرنامج على أرض الواقع والأهداف المستقبلية المرجوة منه مطلع 2019.

# المبحث الاول: نشأة برنامج التجديد الفلاحي والريفي

ظهرت فكرة برنامج التجديد الفلاحي والريفي لمواصلة مسار الاصلاحات في القطاع الفلاحي، وكتحضير للاستراتيجية المتبعة انطلاقا من سنة 2007، أي بعد الخروج من الفترة المخصصة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وقد ارتكز هذا البرنامج على ثلاثة ركائز أساسية، تجديد فلاحي، تجديد ريفي، برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

## المطلب الأول: تعريف برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وخصائصه

التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا في اوت 2008، تؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962، أي" التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة الى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل"، وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا. وتهدف الى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي[1].

وتقوم هذه السياسة في مجملها على ثلاثة ركائز رئيسية:

### اولا: التجديد الفلاحي

يهدف التجديد الفلاحي إلى تعزيز قدرات إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، وتعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، حيث يعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية:

- وحدات الاستبيان الحلقية؛
- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)؛
- المهارات والبنيات التحتية؛
- التكوين؛

[1] أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص 17

إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، وقد تم اعتبار حوالي عشرة فروع للإنتاج على انها ذات أولوية: الحبوب والبقول الجافة الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل والمورثات[1].

**الشكل رقم (1-2)**: برنامج التجديد الفلاحي

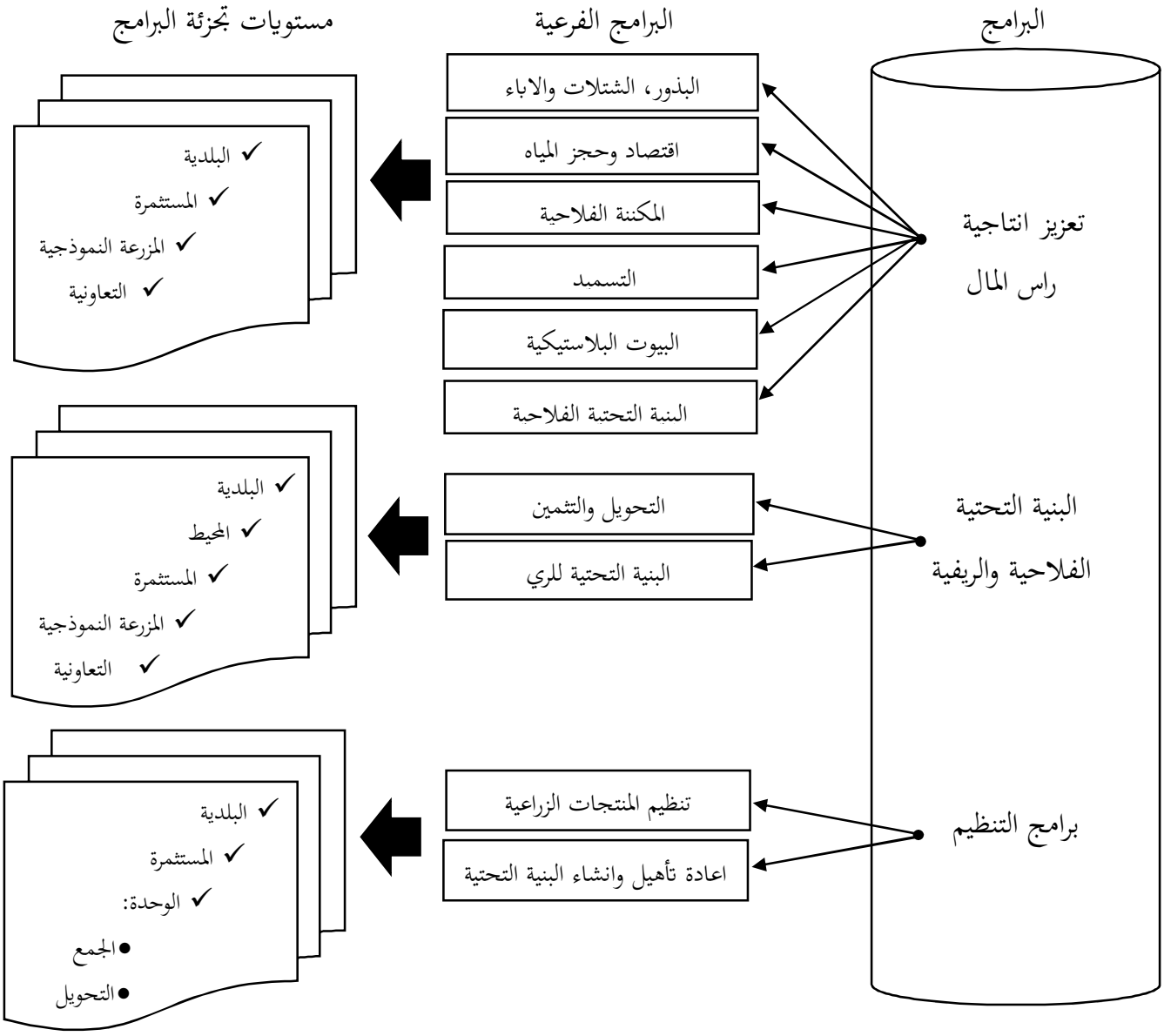


**المصدر**: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر 2010، ص 02

[1] وليد حمدي باشا، "دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2010/2000، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2014، ص 85

**ثانيا: التجديد الريفي**

تهدف هذه السياسة إلى ضمان التسيير الدائم للموارد الطبيعية وتكفل الفاعلين المحليين في الميدان بالأعمال التالية: حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي. ولم تعد هذه السياسة سياسة قطاعية فقط، بل وطنية من خلال اتصالها بـ 21 وزارة ممثلة في اللجنة الوطنية، ومصادقة الحكومة على المخطط جاءت في سياق مواصلة الأهداف المسطرة للنهوض بالريف الجزائري الذي خصصت له وزارة الفلاحة 60 مليار دينار سنويا وهو ما يمثل 20% من الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي، حيث تم فتح مشاريع محلية للتنمية الريفية المتكاملة تشمل ما يلي[1]:

- تحديث وإعادة تأهيل القرى، مع تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية؛
- حماية وتعزيز الموارد الطبيعية؛
- حماية وتعزيز الثروات الريفية الملموسة وغير الملموسة، ومن أجل مزيد من العقلانية والفعالية يتم في هذا الإطار إعادة تركيز البرامج على حماية الموارد الطبيعية، السهلية والصحراوية، بما في ذلك الغابات.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، ماي 2012، ص 7

**الشكل رقم (2-2):** برنامج التجديد الريفي

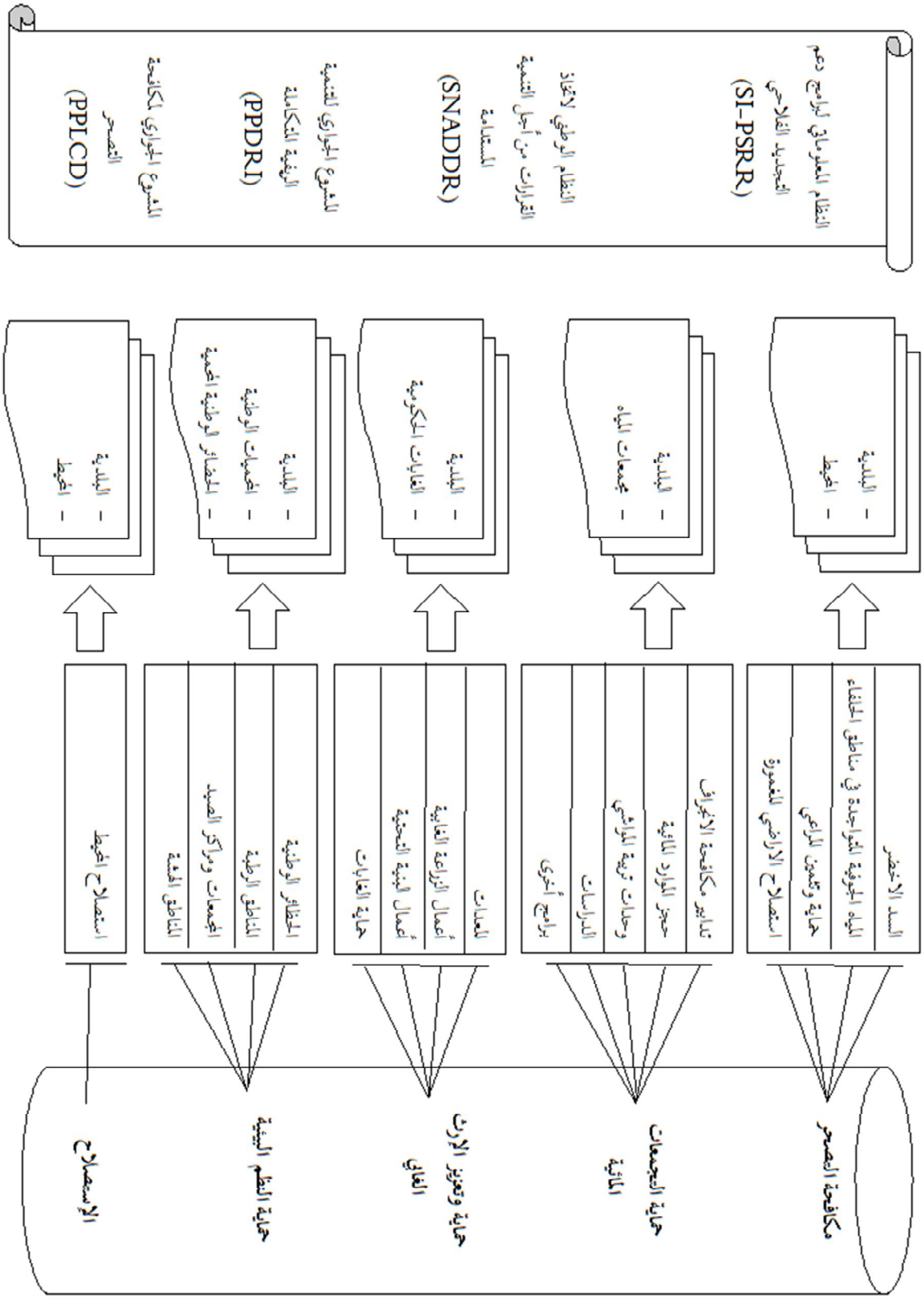


**المصدر**: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر2010، ص 02

## ثالثا: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، ومن أهدافه[1]:

- ❖ عصرنة مناهج الادارة الفلاحية؛
- ❖ استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الانتاجي؛
- ❖ تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- ❖ تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات؛

كما يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، ويتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية[2]:

- خبرة استشارية متخصصة؛
- مرافقة جوارية مدعمة ومستهدفة؛
- تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير وعصرنة الاشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع؛
- أنظمة الإعلام الاحصائي؛
- دراسات، بحث وتنمية؛
- اليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر؛
- الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف وللمساهمة في الحوار السياسي؛

[1] [1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، مصدر سبق ذكره، ص ص:7-8

[2] وليد حمدي باشا، "دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2010/2000، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR" مرجع سبق ذكره، ص 89

**الشكل رقم (3-2)**: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية

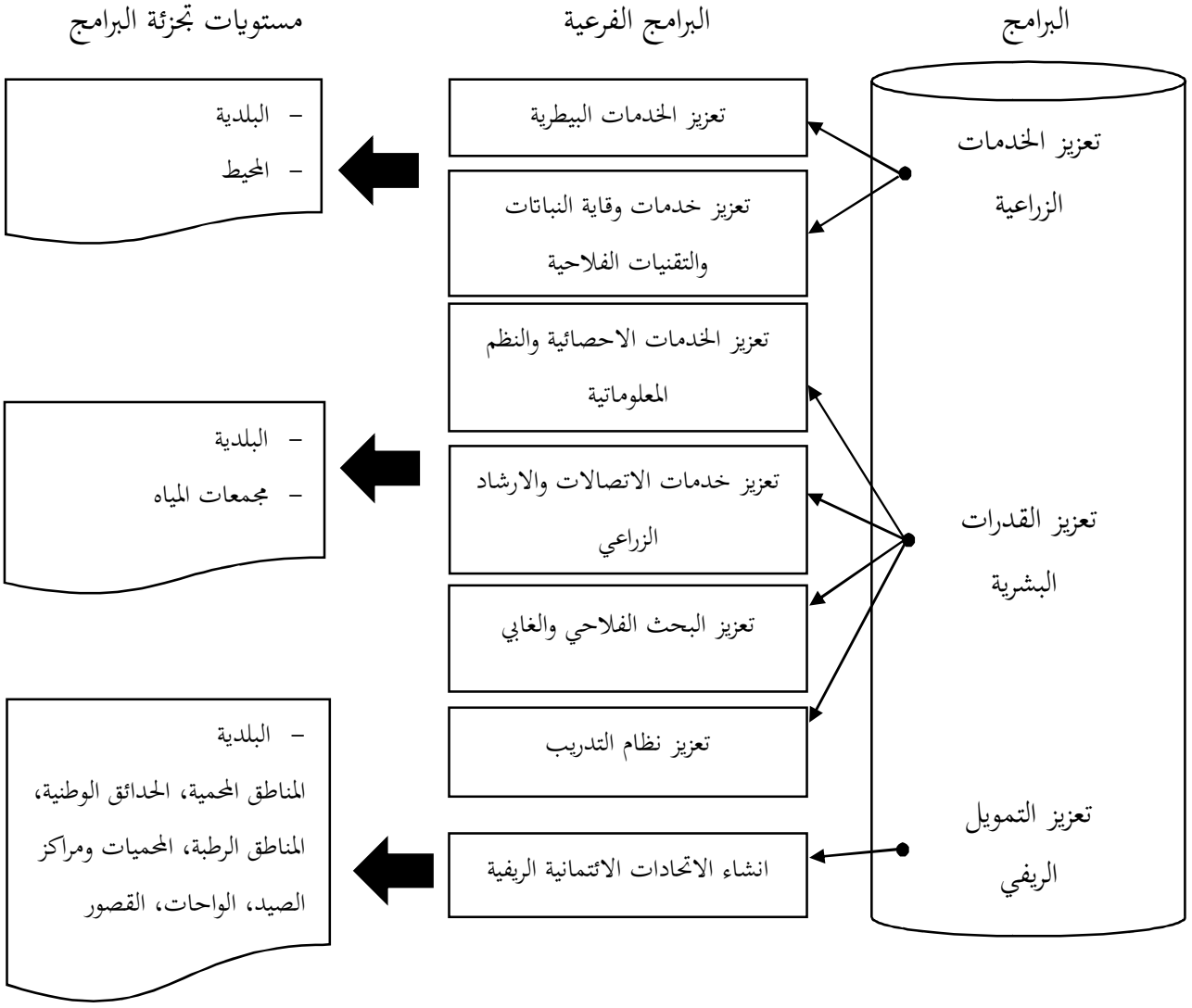


**المصدر**: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، 2010، ص 03

## المطلب الثاني: مراحل ظهور برنامج التجديد الفلاحي والريفي

بُني هذا البرنامج على ثلاث مبادئ، تتمثل في:

- الريف مستقبل وقدرات للاكتشاف والتثمين.
- التنمية لن تكون كاملة وشاملة ومستدامة، إلا إذا مست جميع المناطق بالتساوي.
- لا يوجد قطاع بدون مستقبل، البحث عن قدرات كل القطاعات، وأن نجعل من هذه القطاعات اقتصادية.

**اولا: الخطوات التمهيدية لانطلاقة برنامج التجديد الفلاحي والريفي**

لقد مر برنامج التجديد الريفي بالعديد من المراحل، قبل أن يعلن عن الشروع في تنفيذه سنة 2007 بدءا من مرحلة التشخيص وصولا إلى مرحلة المصادقة على المشروع، وهذه المراحل كما يلي[1]:

**1-المرحلة الأولى 2002-2003:**

تشخيص واستشارة (دراسات ميدانية، وسبر آراء وزيارات ميدانية وتحديد حاجات وآمال السكان ...) تقديم النتائج لمجلس الحكومة في جويلية 2003.

**2-المرحلة الثانية 2003-2004:**

صياغة مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2004، مقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية.

**3-المرحلة الثالثة 2004-2005:**

- التنفيذ على أساس تجريبي للاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.
- إنجاز الولايات لاستراتيجيتها للتنمية الريفية المستدامة.
- استغلال معلومات المرحلة التجريبية.

**4-المرحلة الرابعة 2006:**

- عرض سياسة التجديد الريفي (الرهانات، المفاهيم، المبادئ، الاجراءات، المقاربات وأدوات التنفيذ والمتابعة، التقييم والبرمجة).
- تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و48 خلية لتنشيط التنمية للولايات مارس 2006.
- ندوة الحكومة والولاة جوان 2006.
- إنجاز وثيقة التجديد الريفي أوت 2006.

**5-المرحلة الخامسة 1 اكتوبر 2006:**

المصادقة على سياسة التجديد الريفي وتعليمة الحكومة لإقامة برنامج لدعم التجديد الريفي وبعثه في أقرب الآجال، إذ تمت صياغة سياسة التجديد الريفي وتدعيم تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2005-2015 كأداة لتطبيق سياسة التجديد الريفي، وقد تم عرض هذه الاستراتيجية على مجلس الحكومة مرتين الاولى جويلية 2003، لعرض أسسها، والثانية في فيفري 2006 في صيغتها النهائية.

[1] بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية-العدد الثالث عشر جوان 2013، جامعة خميس مليانة –الجزائر، 2013، ص 194

وبعد فترة تجريبية 2003-2005، تم فيها اختيار طرقها ومناهجها ومدى نجاعتها عبر 48 ولاية، وفي خضم ذلك قامت كل ولاية بإعداد استراتيجيتها الخاصة، في ظل التشاور حسب خصوصياتها المحلية.

تتمركز محاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية حول أربعة محاور هي:

- إقامة شراكة محلية بين مختلف الفاعلين في التنمية.
- المساعدة على استحداث أنشطة اقتصادية تجديدية.
- تثمين متوازن وإدارة مستدامة لموارد الاقليم وتراثه.
- تضافر القوى الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق العمليات.

## ثانيا: الرزنامة العملية لمشروع التجديد الفلاحي والريفي

بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، التي تم إعدادها من طرف خبراء محليين وأجانب، الى جانب المعنيين بالتنمية الريفية من فلاحين وسلطات محلية، تم بعث برنامج التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2007-2013، وقد وضعت الشروط التالية كأساس لإنجاح هذه السياسة[1]:

- تحسين الأمن والاستقرار في الوسط الريفي.
- توسيع سياسة اللامركزية.
- دعم المساواة والعدل في الحصول على الموارد.

### المرحلة الأولى: مرحلة الترسيخ بداية من سنة 2008

حيث تم التركيز خلال هذه المرحلة على تنفيذ برنامج وطني لتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية خلال الفترة 2008-2010 من خلال تجنيد خبراء وأساتذة جامعيين يكلفون بتبليغ المعارف من أجل التجديد الفلاحي والريفي، وتدعى كل ولاية إلى تحديد خبرائها بالاعتماد على الجامعات المحلية ومراكز التكوين والخبراء وكذا الفاعلين الرائدين في مجال التنمية.

### المرحلة الثانية: مرحلة التعميم لبرنامج دعم التجديد الفلاحي والريفي 2009-2013

يتم العمل في هذه الفترة على إعداد وتنفيذ أكبر عدد من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والتي تعد أدوات للتهيئة الفعالة للأقاليم الريفية.

[1] بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص:196

**والمقصود هنا بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية:**

كل مشروع يتضمن أعمالا تقوم بها المجموعات الريفية، من أجل القيام بما يلي[1]:

- الاستغلال الأمثل والتثمين الأفضل للموارد الطبيعية.
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع وتأدية الخدمات.
- ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي.
- تحسين الأمن الغذائي للأسر.
- تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية "الزراعية، الغابية، الرعوية".
- ترقية النشاطات الدائمة، تحسين مستويات المعيشة في إطار التنمية البشرية.

يتمثل هذا المشروع في مسعى خاص لمرافقة سكان الريف، لا سيما على المستوى التقني، التنظيمي، والمالي في مجهوداتهم التي تهدف الى جعل نشاطاتهم الاقتصادية دائمة، جالبة للمداخيل المتواصلة، ومن شأنه ان يتضمن لهم أمنا غذائيا أفضلا وظروفا معيشية أحسن.

إن المعنيين بهذا المشروع مجموعة من الأسر التي تعيش في الوسط الريفي أو التي ترغب في الرجوع إليه لممارسة نشاط اقتصادي فيه، يمول المشروع عن طريق مختلف الموارد العمومية " الميزانيات القطاعية، الميزانيات المحلية، الصناديق القطاعية للمساعدة والدعم" القروض البنكية ذات الفوائد المنخفضة"، إلى جانب المساهمات الشخصية لأعضاء المجموعات.

[1] طالبي رياض، استراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، 2011، ص: 5

## المبحث الثاني: محتويات برنامج التجديد الفلاحي والريفي

سعت الجزائر دائما إلى تحقيق تنمية في القطاع الفلاحي الذي يمثل العصب الحساس في اقتصادها، وهذا راجع لأهمية الفلاحة كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة، لهذا فقد حددت الجزائر ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي، مخصصات مالية معتبرة سعت إلى توظيفها في مشاريع واستثمارات في العنصر المادي والبشري على حد سواء، فوفرت التمويل اللازم ووظفت البحث والتطوير، مركزة على تعزيز دور ادارة المعرفة في تحسين مستوى الاداء في هذا القطاع.

### المطلب الاول: آليات تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي

من أجل تحقيق أهداف برنامج التجديد الفلاحي والريفي تم تحديد أربع برامج تستند على الأدوات التالية[1]:

أ) نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.

ب) النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.

ج) المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة اخرى وقد أسفرت هذه السياسة على توقيع عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن.

د) عقد كفاءة للتنمية الفلاحية تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الفلاحية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

ه) عقد كفاءة للتنمية الريفية تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع، تحديد الأثر على حماية وتثمين الموارد الطبيعية

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 2

تقييم الاداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المقررة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم استحداثها.

وتترجم هذه السياسة على أرض الواقع من خلال تطبيق سلسلة من برامج التنمية حسب كل قسم كما يلي[1]:

أ) **برنامج تكثيف الإنتاج:** يهدف هذا البرنامج خلال الفترة 2010-2014 إلى تحقيق إنتاج حبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار، 34.4 مليون قنطار منها تكون من منتوج القمح. فهذا البرنامج يسعى أساسا الى تحقيق زيادة الإنتاج والإنتاجية وتكامل القطاع.

ب) **البرنامج المتخصص (البذور والشتلات):** يسعى هذا البرنامج الى تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان معدل تغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة تستطيع تلبية احتياجات مختلف برامج التكثيف؛
- إفادة الفلاحين من التطور الجيني، عن طريق توفير الأنواع الفعالة والبذور ذات النوعية الجيدة؛
- ضمان مخزون الأمان، عن طريق إنشاء احتياطات استراتيجية من المواد النباتية للانطلاق.

ج) **برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه:** يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461 ألف هكتار، تتكون من 278 ألف هكتار تحيل النظم التقليدية و183 ألف هكتار مخططات جديدة.

د) **برنامج التجديد الريفي:** أهم المشاريع المبرمجة تنفيذها في هذا المجال والمقدر بـ 10200 مشروع للتجديد الريفي للفترة 2010-2014 تتم من خلال ما يلي:

**الجدول رقم (1-2):** مشاريع التجديد الريفي المبرمجة للفترة 2010-2014

| البلديات | المواقع | الاسر | السكان المعنيين | مناصب الشغل | المساحات المعالجة (هكتار) | الاستصلاح عن طريق الامتياز (هكتار) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1.169 | 2.174 | 726.820 | 4.470.900 | 1.000.000 | 8.192.000 | 250.000 |

**المصدر:** أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح مرجع سبق ذكره، ص 21

[1] أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، مرجع سبق ذكره، ص 21

هـ) برامج اخرى: إلى جانب البرامج التي سبق ذكرها، تتكون هذه السياسة الجديدة من برامج أخرى تتمثل فيما يلي:

- برنامج إنتاج الحليب؛
- برنامج متخصص لتكثيف إنتاج البقوليات الغذائية؛
- برنامج تنمية وتطوير إنتاج البطاطا؛
- برنامج تنمية وتطوير إنتاج الطماطم الصناعية؛
- برنامج تنمية وتطوير إنتاج الزيتون؛
- برنامج تنمية وتطوير زراعة النخيل؛

أما بالنسبة لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني فقد أوكلت مهمة تنفيذه لمختلف معاهد التكوين التابعة للدولة والمقدرة بـ 13 معهدا متخصصا، حيث سيتم إعداد برامج تكوينية لصالح هذه الفئات بهدف تقوية معارفهم ورفع مستوى الأداء والممارسات، وذلك بالموازاة مع دمج هذه العملية في جهاز الإرشاد الفلاحي، حيث ستستفيد الفئات المعنية من لقاءات تحسيسية وتوعوية واسداء المشورة للفلاحين، كما يعتمد برنامج تأهيل القدرات البشرية والدعم التقني أيضا على القطاعات التكوينية الأخرى على غرار التكوين المهني والتعليم العالي وذلك ضمن خطة مندمجة تساهم في رفع مستوى الأداء التطبيقي للتقنيات الفلاحية والتسييرية كما ترتكز الخطة على المعاهد التقنية بمختلف محطاتها البالغ عددها 67 محطة على المستوى الوطني بما في ذلك المرشدين الفلاحيين البالغ عددهم 1371 مرشد على المستوى الوطني، وكذا المنشطين التابعين للمصالح الغابات المقدر عددهم بـ 1059 منشط والذين يتولون عملية متابعة وتسهيل إنجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية[1].

ومنذ ذلك التاريخ شهدت الجزائر إطلاق سلسلة من التدابير والاجراءات المرافقة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وهذا من خلال وضع الآليات الضرورية لتأمين مولدي الثروات فيما يخص العقار والتمويل من خلال إنشاء أليات قانونية لتأطير العقار الفلاحي وأدوات تسهل استفادة المتعاملين من التمويل البنكي.

فمن المقرر أن يعمل التغيير في نمط استغلال الأراضي الفلاحية الذي انتقل من حق التمتع إلى الامتياز على إنعاش القطاع بصفة مستديمة. كما يزيح القانون الجديد عراقيل عديدة أمام الاستثمار والشراكة بغية تنويع الإنتاج الفلاحي وضمان اندماج أفضل في الاقتصاد الوطني، ويحمي القانون الأراضي الفلاحية من

[1] عمر دلال، وزارة الفلاحة تستحدث مخططا جديدا لتطوير الانتاج الوطني، جريدة الاحرار، العدد 3829، 14 سبتمبر 2010، ص 5

النهب ويكرس حق الامتياز من خلال عقود الامتياز التي تدوم صلاحيتها 40 سنة، كنمط استغلال للأراضي الفلاحية الجماعية والمستثمرات الفلاحية الفردية المنشأة منذ سنة 1987، حيث تشير احصائيات الوزارة إلى أن الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الخاصة للدولة تتربع على مساحة 2.8 مليون هكتار أي 35% من المساحة الفلاحية الصالحة، وتم منح أكثر من 2.5 مليون هكتار لما يزيد عن 218.000 منتج ينتمون إلى 96.629 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية، ويعتبر الملاحظون أن هذا القانون يضع حدا للنقاش الطويل حول مصير الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الخاصة للدولة الذي استغرق مدة طويلة تم خلالها تحويل هذه الأراضي لاستعمالها لأغراض أخرى وبيعها بأثمان رخيصة في سوق العقار الفلاحي.[1]

## المطلب الثاني: تمويل برنامج التجديد الفلاحي والريفي

فيما يتعلق بتمويل برنامج التجديد الفلاحي والريفي، فإنه وبناءً على التدابير التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2008، قررت الحكومة ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية دعم استحداث مجموعة من القروض البنكية الجديدة نذكر منها: قرض الرفيق (قرض موسمي)، قرض التحدي (خاص بالتجهيز)، قرض السكن الريفي.

### اولا: القرض الرفيق

منتوج بنكي دخل حيز التنفيذ في العاشر من شهر اوت سنة 2008.

من مميزات هذا القرض الذي تمنحه بنوك متعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري)، أن الفوائد تتكفل بها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ومدة القرض تدوم سنة واحدة قابلة للتمديد بـ:06 أشهر في حالة الظروف القاهرة. علما بأن المستفيدون هم المستثمرون الفلاحيون بمفهوم قانون التوجيه الفلاحي، من فلاحين، ومربي حيوانات، بصفة فردية أو منتظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات أو فدراليات، وحدات الخدمات الفلاحية، والقائمون بتخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع[2].

[1] عمر دلال، وزارة الفلاحة تستحدث مخططا جديدا لتطوير الانتاج الوطني، مرجع سبق ذكره، ص: 5

[2] فاطمة الزهراء طبة، " القرض الرفيق" جهاز تمويل فاعل للقطاع الفلاحي، جريدة الشعب، يوم 15-08-2011، الجزائر

ويشمل قرض الرفيق[1]:

- اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتائل، أسمدة ومواد الصحة النباتية).
- اقتناء الأغذية بالنسبة للحيوانات (كل الأصناف) ووسائل الشرب ومنتجات الأدوية البيطرية.
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.
- تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية وتحسين نظام السقي (التجميع والاستعمال المقتصد للمياه).
- اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع بالإيجار للمنتجات المصنعة في الجزائر.
- بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء وإقامة البيوت البلاستيكية متعددة القبب، مع إعادة تعمير الإسطبلات والحظائر الحيوانية والمرابض.

وللإشارة، فإن كل مستفيد من قرض الرفيق لا يسدد مستحقاته في أجلٍ مدته سنة واحدة (ممددة بـ: 06 أشهر في حالة القوة القاهرة) يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض وإمكانية الاستفادة من قروض جديدة. علما بأن الوزارة الوصية قد أخذت على عاتقها مهمة الفوائد المترتبة عن هذا القرض وكذا الحصول على قرض آخر بنفس الصيغة في السنة الموالية، في حالة تسديد كل مستفيد مستحقاته في أجل قدره سنة كاملة.

**ثانيا: قرض التحدي**

في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، فتحت قروض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية «بدر بنك» بالتنسيق مع مديرية الفلاحة ومصالحها في كل ولاية من ولايات الجزائر بحيث تمثلت هذه القروض الجديدة في قرض التحدي الميسر، الموجه للاستثمار في المجال الفلاحي وتطوير المستثمرات الفلاحية، وهو عبارة عن قرض يمنح من طرف "بنك بدر" للفلاح أو المستثمرة الفلاحية لتمويل مشاريعهم الاستثمارية بعد إنجاز دراسة خاصة بالمشروع من طرف الفلاح، والتي تقوم بها مكاتب الدراسات الفلاحية في أغلب الأحيان. تقدم هذه الدراسة إلى مديرية الفلاحة والتنمية الريفية التي تقوم مصالحها بإعادة دراستها لإبداء الرأي فيها بالموافقة من عدمها حسب طبيعة كل مشروع ومطابقته للعتاد والقرض المطلوبين، وبعد منح هذه الأخيرة الموافقة يودع الملف من طرف صاحبه في البنك لتمويله مباشرة، والذي تبقى مراقبته ومتابعته خاضعة لمصالح مديرية الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دورية ومستمرة، ويتضمن محتوى القرض منح 100 مليون سنتيم لكل

[1] موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية http://www.minagri.dz/pdf/ONTA/RFIG.pdf اطلع عليه يوم 2016/04/17 على الساعة 16:50

هكتار وهو قرض طويل المدى بحيث يصل إلى 7 سنوات وهو بدون فائدة في الثلاث سنوات الأولى لتصبح نسبة الفائدة 1% في الفترة الممتدة ما بين 3 سنوات إلى 5 سنوات أما إذا تجاوزت الخمس سنوات فتصبح نسبة الفائدة 3% كحد أقصى، وهو يشمل جميع الشعب والاختصاصات الفلاحية بشروط معينة واجب توفرها كبطاقة الفلاح وعقود الأراضي الفلاحية، وعدم وجود دين في البنك للمقترض، كما فتح البنك قرضا آخر خاصا بأصحاب المصانع والمحولات سيما منها المحولات الغذائية كمصانع تحويل الطماطم التي تستفيد من قروض النجاعة كالقرض المسمى "القرض الفدرالي crédit fédératif " الذي يمنح من طرف "بنك بدر" لهاته المصانع من أجل تمويل الفلاح بطريقة مباشرة وبسيطة دون عراقيل إدارية قد تعرقل من عملية الإنتاج الخاصة بالفلاح، بحيث يبرم هذا الأخير مع المصنع عقدا بموجبه يتم التمويل بضمان الإنتاج الذي يستقبله المصنع من طرف الفلاح في نهاية الموسم وهو قرض بدون فائدة[1].

**ثالثا: قرض السكن الريفي**

تتمثل الصيغة الجديدة التي تم اعتمادها من طرف البنك في منح قروض سكنية لتمويل السكن الريفي بنسبة 50 بالمائة لفائدة الراغبين في بناء سكن ريفي يتم تسديدها في 15 سنة، بدون أن يقدم المستفيد أي ضمانات أو رهون، على أن يدفع المستفيد تأمينا على القرض لدى وكالات التأمين، كشرط أساسي ليقبض القرض، شرط أن يكون سن المستفيد أقل من 65 سنة، وأن يقدم وثائق تثبت أنه يملك دخلا مستقرا ومنتظما على الأقل 15الف دينار جزائري كحد أدنى، وبمجرد أن يتحصل المستفيد على قرار منح من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية والفلاحية، ويقدمه للصندوق الوطني للسكن يستلم من الصندوق إعانة من الدولة قدرها 700 الف دينار جزائري، و تتمثل مشاركة المستفيد في هذه الحالة، في توفير قطعة أرض تكون ملكه، ومشاركته في تنفيذ وإنجاز العمل للاستفادة من إعانة الدولة لبناء سكن ريفي، في إطار ترقية كل أشكال تمويل السكن.

ويحدد حجم القرض على أساس قدرة التسديد الدورية للمستفيد، ويشترط هنا ألا تقل قيمة الحصص التي يسددها المستفيد شهريا عن 33% من دخله الشهري.

كما يشترط ألا يتجاوز القرض 50 بالمائة من قيمة السكن الذي يرغب الزبون في بنائه أو شرائه أو تهيئته، وتقدر نسبة الفوائد بـ 6,5%، وتقدر المدة القصوى لتسديد القرض بـ 15 سنة، غير أنها تخضع لقدرة المستفيد على التسديد، وسن المستفيد الذي لا يجب أن يتجاوز 65 سنة.

[1] موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية http://www.minagri.dz/pdf/ONTA/ETTAHADI.pdf اطلع عليه يوم 2016/04/17 على الساعة 17:15

ويسدد المستفيد 10 آلاف دينار بالنسبة للمستفيدين الذين يختارون تسديد القرض خلال 10 سنوات و15 ألف دينار بالنسبة للمستفيدين الذين يختارون تسديده خلال 15 سنة[1].

شروط الاستفادة من قرض السكن الريفي:

كل شخص طبيعي منخرط في مختلف برامج التنمية الفلاحية او يقيم او يعمل في المناطق الريفية يمكن أن يستفيد من دعم الدولة للسكن الريفي بمبلغ 700 ألف دينار جزائري.

- إثبات أن دخل الزوجين يكون ما بين 1 و6 أضعاف الحد الادنى للأجور.
- لم يستفد من قبل من تنازل عن مسكن ملك للدولة أو من دعم الدولة للإسكان.
- لا يملك أي منزل للاستخدام السكني.
- لم يستفد من سكن عمومي ايجاري، إلا في حالة الالتزام المسبق بإعادة هذا المسكن.
- لا يملك أرض للبناء ما عدا إذا كان الغرض منه استيعاب البناء الريفي موضوع المساعدة.

[1] ليلى شرفاوي، "بدر" يشرع في منح قروض لتمويل شراء وبناء سكنات ريفية، جريدة الشروق، يوم 23-01-2009 على الموقع http://www.echoroukonline.com/ara/?news=31946 اطلع عليه يوم 2016/03/17 على الساعة 11:00

## المبحث الثالث: واقع وأفاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي

إن كل سياسة أو برنامج مطبق لا بدى من إجراء تقييم له ومعرفة مدى تطبيقه للمواصلة فيه ومحاولة حل المشاكل التي تعترضه، وتسطير الأهداف المستقبلية المنتظرة في إطار هذه السياسة أو البرنامج، وهو ما سنقوم به في هذا المبحث

### المطلب الاول: مدى تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي

تم خلال فترة تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي حتى الأن تحقيق نتائج قيمة مع أنه لم يصل بعد للمستويات المطلوبة والمقررة في عقود النجاعة وفيها ما تجاوز المتوقع، حيث أن الجدير بالذكر انه سنة 2011 تم استحداث 213.848 منصب عمل في القطاع الفلاحي وحده، منها 22.239 منصب دائم و191.609 منصب معادل لمنصب دائم وقدرت قيمة الاستثمار المنجزة خلال سنة 2011 والبالغ عددها 24.350 مشروع بـ 47.369 مليون دينار.

ولقد تم خلال نفس السنة غرس أشجار فواكه وكروم على مساحة 45.455 هكتار بالإضافة إلى ترقية حوالي 13.000 مستثمرة فلاحية، زراعات رعوية على مساحة 8.833 هكتار، فك العزلة من خلال فتح طرقات على طول 645 كلم، بالإضافة الى 686 مشروع لمكافحة التصحر، ومساحة 39.595 غابات.

وسجلت المساحة المسقية ارتفاعا محسوسا من 936.862 هكتار سنة 2009 الى 1.004.530 هكتار سنة 2011 أي بزيادة تقدر بـ 67.668 هكتار، مع العلم انه كان من المقرر ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي بلوغ المساحة المسقية مساحة 1.6 مليون هكتار في سنة 2014[1].

هذا ما ساهم في التطور الجيد للمنتوج الفلاحي عموما، حيث انتقلت قيمة الانتاج الفلاحي الكلي من 500 مليار دينار سنة 2001 الى 1600 مليار دينار سنة 2011، الشيء الذي أثر إيجابا على قيمة الصادرات الغذائية حيث بلغ سنتي 2010 و 2011 ما قيمته 315 مليون دولار أمريكي و 355 مليون دولار أمريكي على التوالي، وهي قيمة جيدة لم يتوصل إليها طيلة العشر سنوات السابقة، حيث حققت نسبة صادرات المواد الزراعية مقارنة بالواردات قفزة نوعية حيث وصلت في هتين السنتين الى 5.2% و 3.6% على التوالي من واردات المواد الغذائية، مقابل 1.9% سنة 2009، إلا أنها لم ترق بعد إلى مستويات طموحات سياسة التجديد الفلاحي والريفي، مما يعني أن الجزائر ما زالت دائما تحت رحمة التبعية الغذائية للخارج.

[1] أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، مرجع سبق ذكره، ص 23

**الجدول رقم (2-2)**: تطور إنتاج أهم المنتجات النباتية والحيوانية خلال الفترة (2009-2011)

| السنة | | متوسط الفترة (2000-2008) | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب | (مليون قنطار) | 29.7 | 61.2 | 45.6 | 42.5 |
| الحليب | (مليار لتر) | 2 | 2.39 | 2.7 | 2.93 |
| البطاطس | (مليون قنطار) | 17 | 26.8 | 33 | 38.6 |
| الحمضيات | (مليون قنطار) | 5.8 | 8.44 | 7.88 | 11.1 |
| التمور | (مليون قنطار) | 4.72 | 6.01 | 6.45 | 7.24 |
| الزيتون | (مليون قنطار) | 2.5 | 4.75 | 3.11 | 6.1 |
| اللحوم الحمراء | (مليون قنطار) | 2.6 | 3.46 | 3.82 | 4.2 |
| اللحوم البيضاء | (مليون قنطار) | 1.95 | 2.09 | 2.85 | 3.36 |

**المصدر**: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، مصدر سبق ذكره، ص4

ويبين تحليل تطور نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي أنه ارتفع ما بين سنتي 2001 و2011 بـ 7.3% يسلط هذا النمو الضوء على الحيوية المدعمة للقطاع الفلاحي، فحجم معظم المواد قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات، غير أن هذا التحليل يخفي التغيرات الهامة من سنة إلى أخرى (7.4-% سنة 2008 و31.5+% سنة 2009). والجدير بالذكر أن نسبة النمو المسجل بالحجم للفترة (2009-2011) كالتالي 31.5 % سنة 2009 و8.5% سنة 2010 و10.6% سنة 2011، وهي نسبة جيدة بالمقارنة بالمعدل المرجو تحقيقه من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي والمقدر بـ 8.33%.

**الشكل رقم (2-4)**: تطور إنتاج الحبوب بين الأهداف والانجازات

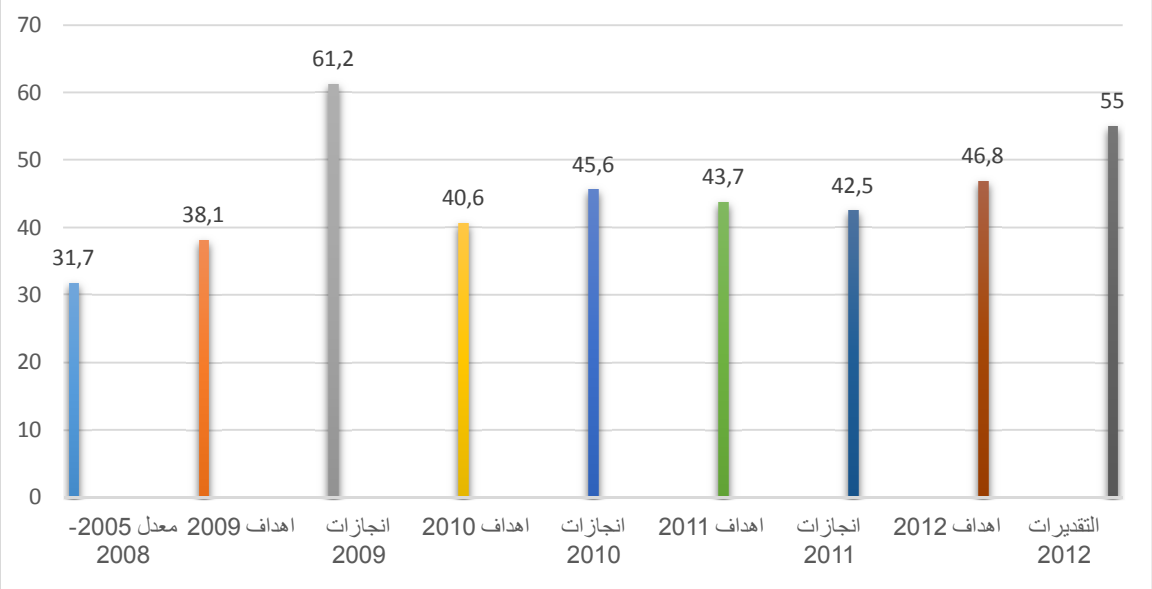


**المصدر**: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وافاق.

إن الوفرة الغذائية من حيث الحجم في تزايد مستمر، فخلال خمسين سنة تضاعفت (1758 حريرة في اليوم لكل نسهة سنة 1962 إلى 3500 سنة 2011). وعلى إعتبار أن السكان تضاعفو أربع مرات خلال نفس الفترة فإن الوفرة الغذائية تضاعفت 8 مرات، ولمواجهة هذا الطلب المتزايد فإن الإنتاج الوطني عرف نموا مستقرا (7 % سنويا في المتوسط خلال العشر سنوات الاخيرة) ويغطي قيمة 70% من الوفرة الغذائية، أما 30 % المتبقية يلجأ لتغطيتها من الإستيراد.

أما بالنسبة للتنمية الريفية فقد تمت الموافقة على 6059 مشروع جواري من بينها 4163 تم الشروع فيها، يخص 1241 بلدية، واستحدثت 133.880 منصب شغل، واستفادت منها 681.200 أسرة ريفية.

ومن خلال تقييم حصيلة القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة اتضح أن المنتجين أصبحوا أكثر وعيا فيما يخص التحدي المرفوع لتحقيق الأمن الغذائي، لا سيما فيما يخص الحبوب، إذ أن منتجي الحبوب حققوا نتائج إيجابية ملحوظة ومشجعة في العديد من المناطق، حيث وصل المردود المتوسط الوطني لزراعة الحبوب في الموسم الفلاحي 2009/2008 إلى 17 قنطار في الهكتار و16 قنطار في الهكتار في الموسم 2010/2009 وهو معدل لم يتحقق منذ سنة 2003، وهو ما دفع إلى إنشاء " نادي الـ 50 قنطار" الذي يضم منتجي الحبوب المحققين لمردود تجاوز عتبة الخمسين قنطار في الهكتار الواحد، اذ اصبح عددهم في سنة 2012 (173) منتج في حين لم يتجاوز عددهم عام 2011 (48) منتجا و 17 فقط في العام الذي قبله.

هذه الأمور مجتمعة أدت إلى زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام سنة 2009 حيث وصل إلى حوالي 10.6% ورغم أنه انخفض في السنة الموالية إلى 9.7% إلا أنه استقر عند هذا المعدل حتى سنة 2011 وهو مؤشر جيد إلى حد ما[1].

إن النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الثلاثة ( 2009،2010،2011) تعد هامة إذا ما نظرنا للتغيرات الحاصلة في البوادي وتحسن التغذية لجموع السكان، إن هذا التقدم يمكن أن يضاف إلى حساب تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى المعيشة، غير أن هناك عراقيل لازالت تقف في طريق تطوير القطاع الفلاحي تتعلق أساسا بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكذا التغيرات المناخية، إذ لا زال لها تاثير قوي على القطاع الفلاحي، رغم النتائج الجيدة المحققة، إذ يجب الإستعداد لها والتفكير في التدابير للتاقلم معها والقليص منها، فأي أزمة مالية أو تحولات ظرفية ونظرا للتبعية القوية للمواد النفطية، يمكن أن تشرع في

[1] عمر دلال، اصلاحات بوتفليقة احدثت ثورة جديدة في القطاع الفلاحي، جريدة صوت الاحرار، يومية اخبارية جزائرية، 2012/10/13

تقليص أو توقيف كيفيات دعم القطاع للفئات المعينة والإضرار بتنفيذ برامج التجديد الفلاحي والريفي والجدير بالذكر أنه هناك نقص في المعطيات المقدمة للمستثمرين والفروع الشيء الذي يعيق متابعة المداخيل التي تدرها المشاريع ومرافقة حاملي المشاريع في التسيير الدائم لنشاطهم، مما يستدعي ضرورة تعزيز قدرات تحليل النمو الاقتصادي على المستوى المحلي، وعليه ونظرا لأهمية وضخامة المشاريع المبرمجة ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي والأظرفة المالية التي تدعمها ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) فإنه أصبح من الضروري على المسؤولين وكل الفاعلين في القطاع الفلاحي دعم وتنفيذ هذه السياسة بمرونة وصرامة مع توافر روح الإبداع اللازمة لذلك، وهذا ما يبرز أهمية وضرورة تقوية ودعم برنامج تعزيز القدرات البشرية والمرافقة التقنية.

ويمكن حصر أهم الاخفاقات التي سجلت على تطبيق برناج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني فيما يلي[1]:

- صعوبة السيطرة على تدفق التدريب والإرشاد؛
- مشاكل التشاور والتنظيم على مستوى القاعدة (على المستوى المحلي)؛
- عدم التفاعل بين مديريات الفلاحة وبعض الغرف الفلاحية للولايات؛
- وجود إنحراف في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني؛
- عدم وجود حافز (جزئيا) في تأطير أنشطة التوعية وتدابير الدعم المقدم في إطار هذا البرنامج؛
- عدم وجود تقييم أثر التدريب والإرشاد؛
- عدم الكفاءة في التمكن من شبكات المعلومات والإتصال؛

[1]أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، مرجع سبق ذكره، ص:26

## المطلب الثاني: الأهداف المرجوة من برنامج التجديد الفلاحي والريفي مطلع 2019

تحدد التنمية الفلاحية والريفية وتنمية الصيد والموارد البحرية، بصفة حاسمة القدرات لرفع تحدي الأمن الغذائي بما سيسمح بتغطية الحاجيات الأساسية عن طريق الإنتاج الوطني وتطوير مرونة ناجعة في مواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن الاختلالات المتتالية للنظام المالي الدولي، وكذا الاضطرابات التي تؤثر دوريا على السوق الفلاحية الدولية.

إن الأزمات الغذائية التي تعاقبت خلال العشريات الأخيرة، خاصة الأزمة الغذائية لعامي 2007-2008 أكدت حساسية وتعقيد قضية الأمن الغذائي وعلاقاتها الوثيقة بمسألة الأمن والسيادة الوطنية للبلدان الضعيفة.

ان التنمية الفلاحية والريفية وتنمية الصيد والموارد البحرية، تنطلق من هذه النظرة إلى مصيرنا الوطني وتحتل مكانة بارزة ضمن سلم الأولويات الوطنية.

ولقد تأكد هذا المسعى خلال الندوة الوطنية للفلاحة والتنمية الريفية التي نظمت ببسكرة في فيفري 2009 إذ أشير الى الدور الاستراتيجي للفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي، مع التأكيد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة بفضل تكثيف الإنتاج في الشعب الزراعية الغذائية الاستراتيجية وكذلك بفضل ترقية التنمية المتكاملة لكل الأقاليم الريفية.

وهذا ما تم تجسيده على أرض الواقع منذ عام 2009 بإعادة تنظيم السياسة الفلاحية الريفية، اعتمادا على إعادة تصويب الأهداف العملياتية المقررة للقطاع، واختيار مقاربة الشُعب كمنهج تنظيم لسلسلة القيم وتحديد الشُعب الفلاحية الاستراتيجية التي من شأنها السماح بتقوية الأسس الإنتاجية للأمن الغذائي للبلاد والمساهمة المعتبرة في النمو الاقتصادي[1].

كما تم تجسيدها أيضا سنة 2014، في إطار برنامج رئيس الجمهورية، وذلك بالتأكيد على ضرورة السهر والمحافظة على التراث البحري الوطني، باحترام المعايير البيئية وحماية القدرة الشرائية للمستهلك.

وقد تم تبني هذه النظرة في برنامج الحكومة في 2014 وجعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019 وهذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السياسات الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015، ص 2

وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي وإيلاء الدور الهام المنوط بالقطاع في الاقتصاد الوطني أهمية أكبر.

إن قطاع الفلاحة والصيد البحري، مطالبين اليوم أكثر من أي وقت مضى، على ضرورة المساهمة أكثر في تغطية حاجياتنا الغذائية الأساسية بزيادة معتبرة للعرض الوطني وبتنويع أوسع للاقتصاد الوطني، فضلا عن المساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات.

في هذا الإطار، تعي وزارة الفلاحية والتنمية الريفية والصيد البحري أن زيادة العرض الوطني وتطوير الشُعب للتصدير، لا يتم إلا في إطار حركية قوية للاستثمارات، التي تتطلب تجنيد رؤوس الأموال الخاصة في إطار الشراكة العمومية–الخاصة والخاصة–الخاصة، والوطنية–الاجنبية.

إن هذا المسعى الذي تم اعتماده في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019، يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء (إتاحة وتسهيل الحصول على العقار الفلاحي، استصلاح أراضي جديدة، عصرنة المستثمرات الفلاحية وعصرنة الوحدات والبنى التحتية للصيد ...الخ)[1].

كما يقتضي أيضا التشاور الدائم مع فاعلي التنمية (فلاحين، مربي الماشية، صيادين ومتعاملين اقتصاديين) لمعرفة تطلعاتهم ومتطلباتهم واتخاذ تدابير لازمة لتضمن لهم تقديم تسهيلات نافعة وتأمين أكيد لجميع الفاعلين.

من هذا المنظور أطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري برنامجا يهدف إلى تذليل العقبات القانونية للاستثمار وتأطير إنجاز الفلاحين والصيادين، للبنى التحتية الضرورية لنشاطاتهم وتطوير الجهاز الوطني للضبط، إن تحقيق هذه الأهداف سيسمح، بلا شك، بتحسين كفاءة أجهزة الدعم للنشاط الفلاحي والصيد وبالتالي تشجيع التنمية.

بعد التطرق إلى النظرة والمسعى الذين يوجهان عمل السلطات العمومية، لا بد من تسليط الضوء بصفة موجزة على المحاور الاستراتيجية التي تقوم عليها سياسة قطاع الفلاحة والصيد البحري، وعلى الأهداف العملياتية التي يتبعها وعلى آليات التنفيذ التي تم إعتمادها أو تعتزم وضعها لآفاق 2019.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السياسات الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مرجع سبق ذكره، ص:3

**أولا: المحاور الاستراتيجية لسياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيد**

تتمحور سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري، حول خمسة محاور استراتيجية تتمثل في[1]:

❖ **المحور الاول:**

المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسؤول وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيد.

❖ **المحور الثاني:**

مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيد التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشُعب الاستراتيجية وتكثيف سياسة الدعم والتمويل، وبالتسيير العقلاني وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البُنى التحتية الفلاحية والريفية والصيد، وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة وتثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية.

❖ **المحور الثالث:**

تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل: التسيير المستدام للغابات ومعالجة الأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة، كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني والمقتصد للمياه، والصيد المسؤول، للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية وتطوير وسائل الوقاية ومكافحة التلوث البحري.

❖ **المحور الرابع:**

تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق: توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية، ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.

❖ **المحور الخامس:**

إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى فلاحة.

[1] موقع الوزارة الاولى الجزائرية .http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources اطلع عليه يوم 2016/04/17 على الساعة 10:55

**ثانيا: الأهداف المرجوة وآليات التنفيذ**

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج يرتكز على ثلاث ركائز هي: الفلاحة وتربية الماشية، الصيد وتربية المائيات الغابات والأحواض المائية المنحدرة[1].

❖ **الركيزة الاولى: الفلاحة وتربية الماشية**

الاهداف المتوقعة:

تتمثل مستويات الإنتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الأساسية في الآتي:

- 67.3 مليون قنطار من الحبوب.
- 157 مليون قنطار من الخضر الطازجة.
- 10.2 مليون قنطار من التمور.
- 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء.
- 5.8 مليون قنطار من اللحوم البيضاء.
- 4.3 مليار لتر من الحليب الطازج.
- 200 ألف طن من منتجات الصيد وتربية المائية.
- معدل النمو السنوي المتوقع للفترة 2015-2019 يقدر بـ 5 %

آليات التنفيذ:

تتم عملية مواصلة مشاريع القطاع في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 عبر:

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1 مليون هكتار من المساحة المسقية.
- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصادات، الجرارات والعتاد المرافق لها.
- تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة الحاجيات المقدرة بـ 500 ألف طن سنويا.
- زيادة إنتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات ومحاصيل خضر والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم.
- تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر، إعادة تهيئة مراكز التسمين وإنشاء مراكز جديدة، تحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها، تهيئة ظلل الماشية والاسطبلات، توفير وسائل تربية المواشي والتجهيزات الخاصة بحلب الابقار والتبريد.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السياسات الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مرجع سبق ذكره، ص ص:5-6

- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع ومخازن تبريد)، تقوية برنامج نظام ضبط المنتجات الفلاحية الطازجة ذات الاستهلاك الواسع SYRPALAC وتطوير البنى التحتية لتثمين المنتجات الفلاحية والصيد.

❖ **الركيزة الثانية: الصيد وتربية المائيات**

الأهداف المتوقعة:

يتمثل الهدف الأساسي في رفع الإنتاج الوطني في الصيد وتربية المائيات إلى الضعف، أي ما يعادل 200 ألف طن.

آليات التنفيذ:

- المرافقة لإنجاز ما يعادل 5000 مشروع استثمار خاص في مختلف شُعب الصيد وتربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاصة بتربية الأحياء المائية البحرية ومصايد الأسماك الداخلية وأحواض الاستزراع السمكي القاري.
- إنجاز وتهيئة وتوسيع واستلام 38 مشروع لتطوير الموانئ وملاجئ الصيد (11 شاطئ للجنوح).
- إنجاز 45 بنية تحتية لاستلام وتسويق منتجات الصيد بالجملة.
- إنجاز وتنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و29 منطقة نشاط تربية المائيات على مستوى الوطن.
- تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة واستغلال المرجان.

❖ **الركيزة الثالثة: الغابات والاحواض المائية المنحدرة**

الأهداف المبرمجة:

يهتم البرنامج الخماسي 2015-2019 بحماية الموارد الطبيعية وإشراك السكان الريفيين في تنفيذ مشاريع التنمية.

آليات التنفيذ:

- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة بـ 172 ألف هكتار، تابعة لعشر (10) ولايات ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة بـ 413 ألف هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية.
- معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة لـ 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعادل 5.3 مليون هكتار، بما في ذلك 1.3 هكتار سيتم معالجتها.

- تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية مع إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر والغابات السهبية بمباشرة عمليات تشجير على مساحة تقدر بـ 55 ألف هكتار.
- إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال على مساحة 246 ألف هكتار، وترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس وإدراج الأصناف محل اهتمام السكان.

**ثالثا: إجراءات المرافَقة**

للوصول إلى مجموعة الأهداف المسطرة لابد من إجراءات مرافقة كالتالي[1]:

- **تدعيم البيئة التحفيزية**

سيتم تعزيز إجراءات المرافقة الموجودة بفضل: إتمام عملية التأمين العقاري، تطهير الوضعية المتعلقة بالحصول على ملكية العقار الفلاحي، تكييف إجراءات دعم التمويل، تحسين وتطوير دوائر التموين بالمدخلات الزراعية، مواصلة عملية عصرنة التأمينات الفلاحية، مواصلة مشاريع الشراكة العامة-الخاصة في إطار المزارع النموذجية، اعتماد إجراءات قانونية للتأمين الاجتماعي تتلاءم مع خصوصيات العالم الفلاحي وترقية القروض المصغرة من طرف صندوق التعاون الفلاحي كوسيلة خاصة لتمويل نشاطات الفلاحين ومربي الماشية والصيادين.

- **دعم تنظيم المهن:**

بالنسبة للفلاحة، يتعلق الأمر بتعزيز تنظيم المهن الفلاحية بتزويد مختلف الشُعب بالمجالس ما بين المهن عملياتية من شأنها العمل على إنشاء أقطاب فلاحية متكاملة حقيقية.

أما بالنسبة للصيد، العمل على تنظيم مهنتي الصيد وتربية المائيات وتحفيزهم على التحول التدريجي نحو إطار تعاوني.

- **حماية الصحة والصحة النباتية:**

تتم متابعة هذا الهدف عبر: تقوية وعصرنة المصالح البيطرية لضمان السلامة الصحية للمواشي وتوفير مناخ صحي ملائم لتطوير تربية الماشية واستقرار المربين، مطابقة الادارة للمعايير الدولية، اعتماد اجراءات الرقابة على سلامة منتجات الصيد وتربية المائيات، كما سيتم متابعة هذا الهدف عن طريق تقوية وعصرنة مصالح الصحة النباتية والمراقبة التقنية لتأمين المنتجات الفلاحية ومطابقتها مع المعايير الدولية.

[1] موقع الوزارة الاولى الجزائرية .http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources، مرجع سبق ذكره.

- **الكفاءات البشرية والدعم التقني الأكثر ملائمة:**

في مجال التكوين لا بد من تكييف التكوين الموجه للمستثمرين الفلاحيين لتقوية قدراتهم على تنفيذ بعض النشاطات المتعلقة بتطبيق تقنية أو ممارسة نشاط معين في مكان عملهم.

أما فيما يخص التنشيط والإعلام والاتصال تبقى الغاية المرجوة هي العمل على تحويل السلوكات، وتطوير القدرات وزيادة المعارف، يقوم المنهج المتبع على بيداغوجية الفريق، الجماعة أو الوسط ويهدف إلى تطوير الاتصال وهيكلة الحياة الاجتماعية بطريقة غير موجهة.

أما بخصوص البحث التطبيقي وتثمين المكتسبات، فالمسعى يهدف إلى وضع النتائج تحت تصرف الفلاحين ومربي الماشية والصيادين، وعليه سيتم تكريس أكبر عدد من المواقع التجريبية لبلوغ هذا الهدف.

**التوقعات فيما يخص إنشاء مناصب الشغل:**

فيما يخص خلق مناصب الشغل، تتمثل الأهداف المرجوة في آفاق 2019 على إنشاء ما يقارب 1.500.000 منصب شغل دائم في الفلاحة والصيد والغابات.

## خلاصة الفصل

يمكن أن نستنتج مما سبق أن برنامج التجديد الفلاحي والريفي جاء في نفس إطار برامج الاصلاحات السابقة التي طبقت في القطاع الفلاحي، وقد جاء هذا البرنامج بثلاث محاور أساسية في القطاع الفلاحي وهي التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، وتهدف هذه المحاور إلى رفع القدرات الفلاحية عن طريق الزيادة الكمية والنوعية في المحاصيل مع محاولة عصرنة وتطوير أساليب الإنتاج بالاهتمام بتكوين العنصر البشري، وكذا رفع مستوى المعيشة على مستوى الأرياف عن طريق البرامج الجوارية للتنمية الريفية، ولكن ما يعاب على هذا البرنامج أنه جاء بنفس العقليات التي عايشت الاصلاحات السابقة، وتعرض المستفيدين منه للبيروقراطية والتعنت الإداري، ما جعل منه برنامجا لم يحقق الأهداف المسطرة ولم يساهم كثيرا في الاقتصاد الوطني رغم أنه ساهم في خفض الفاتورة الغذائية للفترة الممتدة من 2008 الى 2013، إلا أنه لم يأخذ المجرى المراد منه ولم يصل إلى حد تحقيق الاهداف المرجوة، المتمثلة في الخروج من التبعية الغذائية للخارج، وكذا التبعية الريعية، وهذا يعود إلى مشاكل تعترض هذه الاصلاحات وفي محتويات البرنامج التي غالبا لم تطبق بحذافيرها.

# الفصل الثالث

# دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية تيارت

## تمهيد

لولاية تيارت إمكانية كبيرة لتحقيق التنمية في جميع القطاعات، وخاصة في القطاع الفلاحي لما تزخر به من موارد طبيعية وبشرية ومادية، ما يؤهلها لاحتلال مراكز ريادية في هذا القطاع، وهو ما عمل عليه برنامج التجديد الفلاحي والريفي من خلال الإجراءات والتدابير التي وضعت تحت تصرف أهم الفاعلين في القطاع لتحقيق التنمية الريفية، وتثبيت سكان الأرياف، ومحاربة ظاهرة البطالة، وتوفير الدعم اللازم للمنتجين الفلاحيين مع محاولة إنتاج شُعب جديدة لم تكن تنتج في الولاية، ووضع خطط واستراتيجيات لبلوغ أهداف مسطرة من قبل.

ومحاولة منا تسليط الضوء على ولاية تيارت في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي، سنخصص الحديث في المبحث الأول عن ولاية تيارت وأهم تقسيماتها الإدارية، فيما سنتكلم في المبحث الثاني عن أهم الهيئات الفاعلة في القطاع الفلاحي في الولاية، وسنتناول في المبحث الثالث النتائج المحققة ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي عبر تراب الولاية كما سنتطرق إلى أهم الأهداف المسطرة آفاق 2019.

## المبحث الأول: تقديم ولاية تيارت

تتحدد التنمية الفلاحية بمجموعة من العوامل أهمها الأرض والماء، وهي موارد طبيعية أكثر أهمية وصعبة المعالجة والتحكم، إضافة إلى هذين العاملين تتوفر ولاية تيارت على عوامل أخرى تحدد الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، وهي الإمكانيات البشرية والمادية.

### المطلب الأول: التعريف بولاية تيارت وتقسيماتها الإدارية

**التسمية:**

اختلفت الروايات في تسمية الولاية حيث كانت تيارت في القديم مسماة باللغة البربرية تيهرت أي اللبؤة وكانت لها عدة تسميات تاهرت، تاقدمت، تاغزروت، وكانت مدينة تيارت مقر الرستميين نسبة لمؤسسها عبد الرحمن بن رستم، وهم سلالة من الإباضيين حكموا في الجزائر بين عامي 776 الى 908م ومنها جاءت تسمية تيارت.

**الموقع:**

تقع ولاية تيارت في شمال غرب الجزائر حيث أن لها موقع استراتيجي هام إذ تعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب في الجهة الغربية للبلاد، يحدها من الشمال كل من ولاية تسمسيلت في شمالها الشرقي وولاية غليزان في شمالها الغربي، ويحدها من الشرق كل من ولاية المدية في شمالها الشرقي وولاية الجلفة في جنوبها الشرقي كما يحدها من الجنوب كل من ولاية الأغواط في جنوبها الشرقي وولاية البيض في جنوبها الغربي، أما غربا فكلٌ من ولاية معسكر شمالا وولاية سعيدة جنوبا[1].

**التأسيس:**

ظهرت ولاية تيارت بمقتضى التقسيم الإداري سنة 1974 للجمهورية الجزائرية، ويبلغ عدد سكانها 917.411 حسب إحصائيات 2014، منهم 231.575 نسمة سكان المناطق الفلاحية وتبلغ الكثافة السكانية 40.96 نسمة/كم$^2$، وتقدر مساحة الولاية بـ 20.673 كلم$^2$، وهي تضم 14 دائرة و 42 بلدية رئيسية[2].

[1] موقع ولاية تيارت على الانترنت http://www.wilaya-tiaret.dz/tiaret-geo.php اطلع عليه يوم 19-03-2016 على الساعة 11:20

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 19جمادى الثانية 1394هـ الموافق لـ9 يوليو 1974، العدد 55، ص 754

**الجدول رقم(1-3)**: دوائر وبلديات ولاية تيارت

| الدوائر | البلديات |
|---|---|
| تيارت | تيارت |
| السوقر | السوقر، سي عبد الغاني، توسنينة، الفايجة |
| عين الذهب | عين الذهب، الشحيمة، النعيمة |
| عين كرمس | عين كرمس، جبيلة الرصفة، مادنة، سيدي عبد الرحمن، مدريسة |
| فرندة | فرندة، عين الحديد، تاخمارت |
| الدحموني | الدحموني، عين بوشقيف |
| مهدية | مهدية، عين دزاريت، الناظورة، السبعين |
| حمادية | حمادية، بوقرة، الرشايقة |
| قصر الشلالة | قصر الشلالة، سرغين، زمالة الأمير عبد القادر |
| مدروسة | مدروسة، ملاكو، سيدي بختي |
| مشرع الصفا | مشرع الصفا، الجيلالي بن عمار، تاقدمت |
| الرحوية | الرحوية، قرطوفة |
| وادليلي | واد ليلي، تيدة، سيدي علي ملال |
| مغيلة | مغيلة، السبت، سيدي حسني |

**المصدر**: من اعداد الطالب اعتمادا على موقع ولاية تيارت على الانترنت http://www.wilaya-tiaret.dz/dairas

## المطلب الثاني: إمكانيات ولاية تيارت (طبيعية، بشرية، مادية)

تزخر ولاية تيارت في القطاع الفلاحي بإمكانيات معتبرة، طبيعية وبشرية وحتى مادية يمكن إيجازها بـ:

### اولا: الموارد الطبيعية

أ- **الارض**: يمتد إقليم ولاية تيارت على مساحة تقدر بـ2.005.005 هكتار منها 1.608.200 هكتار مخصصة للقطاع الفلاحي، ما يعادل نسبة 80% من المساحة الكلية للولاية لكن لا يستعمل منها حاليا إلا 705.650 هكتار، أي 35% من المساحة الكلية للولاية المستغلة فعلا للزراعة وتخصص الغالبية العظمى منها لزراعة الحبوب، أي ما يقارب 44% من المساحة الكلية المستغلة للزراعة، ومن بين الحبوب التي تشتهر بها الولاية القمح بنوعيه الصلب واللين والذي يمثل أكثر من

28% من المساحة الكلية، بينما يخصص الباقي لزراعة الخضر والبقوليات والفواكه وغيرها، وتقدر المساحة الغابية بـ154.200 هكتار بنسبة 7.69% أما المساحة الرعوية قدرت بـ395.400 هكتار أي نسبة 19.7%، في حين تقدر مساحة الحلفاء 326.000 هكتار، نسبته 16.3% من المساحة الإجمالية للولاية[1].

الجدول التالي يبين كيفية توزيع الأراضي المستغلة في الزراعة في المواسم الزراعية (2008-2014).

**الجدول رقم (2-3)**: توزيع الأراضي المستغلة في الزراعة للمواسم (2008-2014)

| السنوات / المنتجات | | الحبوب | البقوليات | الخضروات | الفواكه والاشجار المثمرة |
|---|---|---|---|---|---|
| **2008** | المساحة/ هكتار | 94470 | 900 | 8560 | 4900.5 |
| | نسبة المساحة المستغلة | %13.38 | %0.12 | %1.21 | %0.69 |
| **2009** | المساحة/ هكتار | 309057 | 950 | 10250 | 6231 |
| | نسبة المساحة المستغلة | %43.79 | %0.13 | %1.45 | %0.88 |
| **2010** | المساحة/ هكتار | 315070 | 840 | 11230 | 6295 |
| | نسبة المساحة المستغلة | %44.64 | %0.11 | %1.59 | %0.89 |
| **2011** | المساحة/ هكتار | 264371 | 1020 | 11111 | 8186 |
| | نسبة المساحة المستغلة | %37.46 | %0.14 | %1.57 | %1.16 |
| **2012** | المساحة/ هكتار | 315607 | 1358 | 10560 | 8186 |
| | نسبة المساحة المستغلة | %44.72 | %0.19 | %1.49 | %1.16 |
| **2013** | المساحة/ هكتار | 316366 | 798 | 12588 | 8190 |
| | نسبة المساحة المستغلة | %44.83 | %0.11 | %1.78 | %1.16 |
| **2014** | المساحة/ هكتار | 225495 | 900 | 11474.8 | 8178 |
| | نسبة المساحة المستغلة | %31.95 | %0.12 | %1.62 | %1.15 |

**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية بولاية تيارت

يبين لنا الجدول أعلى نسبة من المساحة المستغلة احتلتها زراعة الحبوب بـ 44.83%، وتأتي في المرتبة الثانية الخضروات بنسبة 1.78%، لتليها زراعة الفواكه والاشجار المثمرة بنسبة 1.16%، وقد حققت هذه النسب

[1] وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

في نفس الموسم 2013، وتأتي زراعة البقوليات في الاخير بنسبة 0.19% من المساحة الاجمالية المستغلة للزراعة في موسم 2012، وتعتبر هذه النتائج نتائج قياسية في مجال استغلال الأراضي على مستوى ولاية تيارت، وكانت نتيجة استصلاح المزيد من الأراضي وتوزيعها على المستفيدين من برامج الدعم.

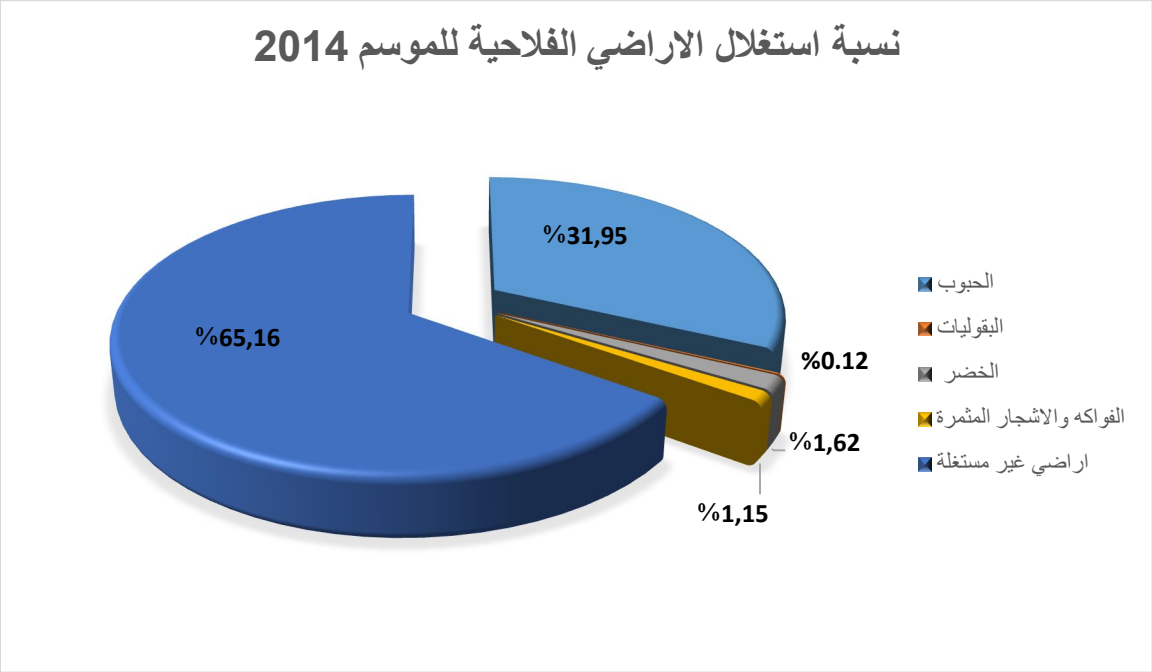


**المصدر**: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3)

بالنظر إلى الشكل أعلاه الذي يمثل توزيع الاراضي المستغلة بالولاية للموسم الفلاحي (2013-2014) نجد أن نسبة الاراضي الغير مستغلة بالولاية قد تجاوزت 65%، وما يفسر هذا تراجع في تطبيق برامج سياسة التجديد الفلاحي، هو تهاون الجهات المعنية إضافة إلى البيروقراطية المتبعة في الإدارات، وما يترتب عنها من عزوف لدى طالبي الدعم من الفلاحين.

**ب- الماء:**

كما هو الحال بالنسبة لمورد الأرض فإن الماء هو الآخر يعد من أهم العناصر لقيام الفلاحة فقد قدرت مساحة الأراضي المسقية بالولاية بـ 27.500 هكتار من المساحة المستغلة للزراعة، منها 2.300 هكتار مسقية من السدود، 4.350 هكتار مسقية من الأودية والمنابع المائية، و18.222 هكتار مسقية من الأبار والحسيان أما باقي المساحات الزراعية فيعتمد في ريها على الأمطار.

تعرف أودية ولاية تيارت على أنها ذات جريان غير منتظم وذلك نتيجة المميزات المناخية وتساقط الأمطار فتجدها جافة في فصل الصيف وغزيرة الجريان في فصل الشتاء حيث تحدث فيضانات ومن أهم هذه الاودية الموجودة في الولاية هي[1]:

- وادي الطويل: يسمح بإنشاء مشروع زراعي الذي يتربع على مساحة قدرها 850.000 هكتار ويضم ولايات (الاغواط، الجلفة، تيارت، المدية).
- وادي مينا: الذي انجز به سدا بحجم 50 مليون م$^3$، يسقي سهول ولاية غليزان وهو أيضا يمون عاصمة ولاية تيارت بالمياه الصالحة للشرب.
- وادي العابد: هذا الواد مستعمل خصيصا في سقي الأراضي الزراعية.
- نهر واصل: فوق هذا النهر تم إنجاز سدي الدحموني وبوقارة.

كما تتوفر الولاية على ثلاث سدود وهي:

- سد الدحموني: يقع ببلدية الدحموني والذي تبلغ سعته 13 مليون م$^3$، وهو مخصص للسقي فقط.
- سد بخدة: هو أكبر سد بولاية تيارت، يقع ببلدية مشرع الصفا، وتبلغ سعته 45 مليون م$^3$، مخصص لتزويد بلديات (تيارت، مشرع الصفا، الرحوية، تامدة، الخربة، الجيلالي بن عمار) بالمياه الصالحة للشرب.
- سد بوقارة: يقع ببلدية بوقارة، تقدر سعته 12 مليون م$^3$، مخصص للسقي (3000 هكتار بولاية تيارت، و9000 هكتار بولاية تيسمسيلت).

كذلك تتوفر الولاية على 16 حاجز مائي بسعة 11 مليون م$^3$، موجهة لسقي ما يقارب 8180 هكتار.

**ثانيا الموارد البشرية والهيكلية:**

إن المدخل الرئيسي لتحقيق التنمية الفلاحية المتواصلة والمتسارعة، ومن ثم وفرة الإنتاج واستقراره، وبالتالي الأمن الغذائي يمر حتما بتبني برنامج إنتاجي يقوم على الموارد والإمكانيات المتاحة، ويأخذ الإمكانيات البشرية والهيكلة بعين الاعتبار.

بحيث تتوفر ولاية تيارت على موارد بشرية لا بأس بها يمكنها أن تساهم في تطوير وتنمية الإنتاج، إذ يبلغ سكان الريف بالولاية 231.575 نسمة، بينما يبلغ عدد سكان ككل 917.411 نسمة سنة 2014

[1] وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

أي ما يقارب نسبة 25% من مجموع سكان الولاية، كما أن عدد العمال في القطاع الزراعي بالولاية قد يبلغ 161.180 لسنة 2014.

إن هذه النسبة من سكان الريف، وهذا العدد الذي لا بأس به من العمال في القطاع الفلاحي يخوله أن يكون عاملا ايجابيا في تنمية الفلاحة بالولاية، ولكن هذا يتحقق بتقرب الهيئات والإدارات من الفلاحين وتزويدهم بالمعلومات الضرورية والطرق الفعالة من أجل تنمية الإنتاج، ومن أهم الهيئات العاملة في هذا القطاع هيئات الدعم التقني المتمثلة في[1]:

- **مديرية المصالح الفلاحية:** تعمل على مستوى الولاية وتضم 13 فرعا فلاحيا موزعا على مستوى دوائر الولاية.
- **غرفة فلاحية:** تساعد الفلاحين على التقرب من الادارة الفلاحية.
- **تعاونيات الحبوب والخضر الجافة:** حيث تتوفر الولاية على ثلاث تعاونيات موزعة على بلديات: تيارت، فرندة، مهدية.
- **المعاهد التقنية:**
  - المعهد التقني للمحاصيل الكبرى موجود ببلدية السبعين (I.T.G.C).
  - المعهد التقني لتربية الحيوانات (I.T.E.L.VL) موجود ببلدية قصر الشلالة.
- **التأطير التقني:** يتكون من 87 مهندس دولة، 09 مهندس تقني، 40 تقني سامي، 40 تقني، 18 مساعد تقني، 43 طبيب بيطري.
- **الديوان الوطني لتغذية الأنعام** (**O**.N.A.B): موجود ببلدية الرحوية.
- **الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي** (**C**.R.M.A): تتوفر ولاية تيارت على ثلاث صناديق جهوية.
- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** (**B**.**A**.**D**.**R**): تتوفر الولاية على عدد من فروع هذا البنك موزعة على مختلف بلدياتها.

[1] وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

**ثالثا: الموارد المادية**

عرفت ولاية تيارت استعمالا ملحوظا للأسمدة الزراعية حيث سجلت حوالي 30.948 قنطار من أسمدة العمق المستعملة لسنة 2013، كما سجلت 570.834 قنطار من أسمدة التغطية لسنة 2014 *.

أما بالنسبة للمكننة الزراعية التي تسمح بإمكانية تقديم خدمات أفضل للأرض عن طريق التقليب المبكر للتربة لمعالجتها وتغذيتها بالأسمدة، وجميع العمليات الأخرى التي تحتاج إلى مختلف الأدوات الزراعية كالجرارات الحصادات وأدوات الحرث والتقليب الأخرى والتي تؤدي إلى تحسين الإنتاج.

فقد بلغ عدد الجرارات المتوفرة بولاية تيارت 4.595 جرار للموسم 2014، بينما بلغت أدوات الحرث والتقليب الأخرى والمكملة لمهمة الجرار منها المحراث 4.368 وآلات الزرع 2.223، أما عدد الحصادات فوصل الى 1.062 حاصدة لنفس الموسم.

*أسمدة العمق: هي الأسمدة التي تضاف للتربة قبل الزرع والتي يجب تغطيتها بالتربة عن طريق الحرث حتى نرفع من نسبة استعمالها وهي بصفة عامة الأسمدة المركبة والأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية.

*اسمدة التغطية: هي الاسمدة التي تغطي النباتات اثناء نموها.

## المبحث الثاني: أهم المؤسسات العمومية الفاعلة في القطاع الفلاحي بولاية تيارت

تتوفر كل ولاية من ولايات الوطن على مجموعة من الهيئات العمومية تكون فاعلة ومتحكمة في القطاع الفلاحي على المستوى المحلي ومن أهم هذه الهيئات: مديرية المصالح الفلاحية، الغرفة الفلاحية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث.

### المطب الأول: تقديم مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الاستعماري لكن بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 195/90 المؤرخ في 1990/06/23 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية المحددة لقواعد وتنظيم ومهام مديرية المصالح الفلاحية بالولاية[1].

**الشكل رقم (3-1)**: مخطط الهيكل الوظيفي لمديرية المصالح الفلاحية

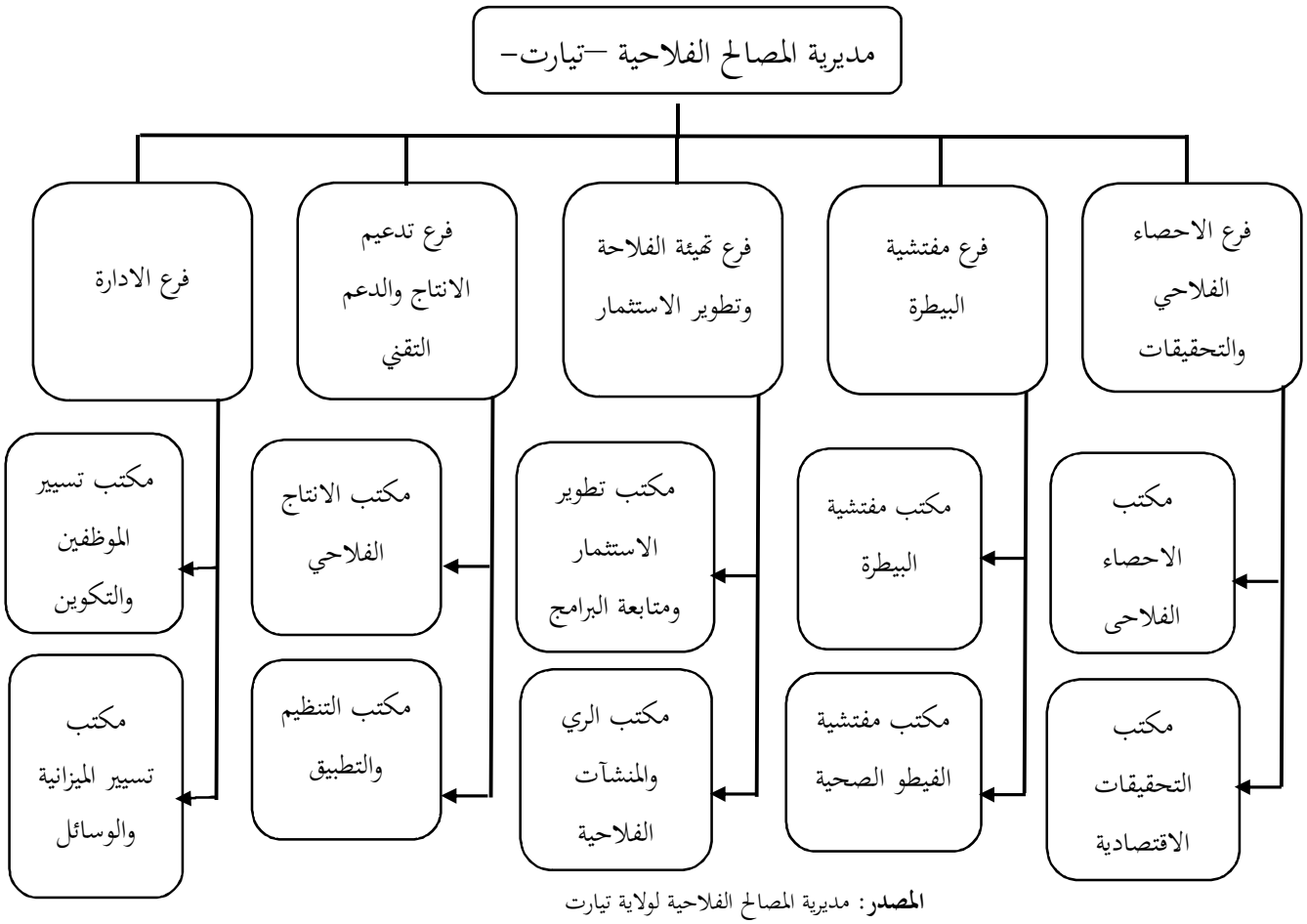


**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

[1] وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

**اولا: التقسيمات الرئيسية لمقر مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

تتكون مديرية المصالح الفلاحية من عدة فروع هي[1]:

**الفرع الاول**: فرع الإحصاء الفلاحي والتحقيقات الاقتصادية مكلف بـ:

- إنجاز برامج وتحقيقات احصائية فلاحية.
- إنجاز وتسيير مختلف الملفات (منتجين، مؤسسات فلاحية....).
- إنجاز مؤشرات اقتصادية حول حالة القطاع (مساحة، عدد حيوانات، الاستهلاكات...).

وهو يتكون من مكتبين: مكتب الاحصاء الفلاحي ومكتب تحقيقات اقتصادية.

**الفرع الثاني**: فرع مفتشية البيطرة مكلف بالسهر على تطبيق القوانين التنظيمية للحماية وتطوير الصحة الحيوانية ويتكون من مكتبين: مكتب مفتشية البيطرة، ومكتب مفتشية الفيطو صحية.

**الفرع الثالث**: فرع تهيئة الفلاحة وتطوير الاستثمار مكلف بالحفاظ على التراث العقاري وتنسيق المهام لإنشاء مشاريع في إطار التنمية الفلاحية ويتكون من ثلاث مكاتب: مكتب تنمية وتنظيم العقار، مكتب تطوير الاستثمار ومتابعة البرامج، ومكتب الري والمنشآت الريفية.

**الفرع الرابع**: فرع تنظيم الإنتاج والدعم التقني مكلف بتطوير نشاطات التنمية وتكثيف الإنتاج الفلاحي وعصرنتها ومتابعة تنفيذها وله ثلاث مكاتب: مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الفلاحية، مكتب التنظيم والتطبيق، ومكتب التكوين والتطوير والوظائف الفلاحية.

**الفرع الخامس**: فرع الإدارة مكلف بضمان تسيير الموظفين الإداريين والتقنيين وتنفيذ الميزانية وله مكتبين: مكتب تسيير الموظفين والتكوين، مكتب تسيير الميزانية والوسائل العامة.

**ثانيا: التقسيمات الفرعية الفلاحية للدوائر**

زيادة على المصالح الفلاحية المتواجدة على مستوى مقر مديرية المصالح الفلاحية، توجد مصالح فرعية على مستوى الدوائر والبلديات، من أجل تقريب الخدمات الفلاحية أكثر من الفلاح وللوقوف ميدانيا على متطلبات الفلاحة وطبيعة الخدمات التي يجب تقديمها للفلاح، حيث توجد على مستوى الولاية ثلاث عشر تقسيمة فرعية تغطي كامل أنحاء الولاية، تسهر وتحرص على متابعة وتطبيق البرامج التنموية الفلاحية:

[1] وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

- تقسيمة فرعية دائرة مدروسة
- تقسيمة فرعية دائرة واد ليلي
- تقسيمة فرعية دائرة الرحوية
- تقسيمة فرعية دائرة مشرع الصفا
- تقسيمة فرعية دائرة فرندة
- تقسيمة فرعية دائرة كرمس
- تقسيمة فرعية دائرة عين الذهب
- تقسيمة فرعية دائرة السوقر
- تقسيمة فرعية دائرة مهدية
- تقسيمة فرعية دائرة دحموني
- تقسيمة فرعية دائرة حمادية
- تقسيمة فرعية دائرة قصر الشلالة
- تقسيمة فرعية دائرة مغيلة

كما تتواجد على مستوى كل بلدية لجنة فلاحية بلدية أي تواجد على مستوى الولاية (42) لجنة.

**ثالثا: دور مديرية المصالح الفلاحية ضمن برنامج التجديد الفلاحي الريفي**

في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي دور مديرية المصالح الفلاحية يتضح أكثر بصفتها الهيكل الإداري المخول له:

- استقبال ملفات الفلاحين الراغبين في الانخراط في برنامج التجديد الفلاحي والريفي والحصول على الدعم بمختلف أشكاله، التي يقدمها من قبل المندوب الفلاحي.
- المراقبة والمتابعة الدائمة للمشاريع من حيث مدى تقدم في الإنجاز المالي والمادي للاستهلاك الموارد المائية والقروض الممنوحة.
- مدى توافق المشروع مع المخطط الترجيحي العام للولاية.
- عقد اللجنة التقنية للولاية.

## المطلب الثاني: مؤسسات عمومية أخرى فاعلة في القطاع الفلاحي بالولاية

هناك العديد من الهيآت العمومية الفاعلة في القطاع الفلاحي بولاية تيارت نذكر منها:

**اولا: الغرفة الفلاحية**

الغرفة الفلاحية هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91/118 المؤرخ في 1991/04/27 وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة حيث تضم هذه الغرف الفلاحين والجمعيات المهنية والتعاونيات الفلاحية وإتحاداتها، وكذا كل شخص معنوي آخر على علاقة بالقطاع، كما

تعتبر مكانا للاستشارة والتشاور بين السلطات الإدارية وممثلي المصالح المهنية للفلاحين، بحيث تسمح بالتنسيق والإعلام وتبادل المعلومات بين أعضائها، وبين الفلاحين والهيئات العمومية أو الخاصة التي تتصل نشاطاتها مباشرة أو بصفة غير مباشرة بالفلاحة، وتنحصر مهامها في[1]:

- تكلف هذه الغرف الفلاحية بتطوير الخدمات والأعمال المفيدة تجاه أعضائها المرتبطة بالنشاط الفلاحي والصحة الحيوانية.
- إضافة إلى تنظيم معارض وتظاهرات ومسابقات فلاحية.
- تسهيل نشر المعلومة العلمية والتقنية والاقتصادية.
- ملزمة بإقامة نظام إعلامي يكون هدفه إيصال المعلومات لفائدة الفلاحين.
- وضع نظام لرصد وتحليل حالة الفروع الفلاحية وأسواقها.
- وضع برامج تكوين بالتنسيق مع الإدارة الفلاحية والهيئات ومراكز التكوين الفلاحي موجهة للفلاحين والمربين.
- المساهمة في ترقية المنتجات الفلاحية والعلامات التجارية.
- تشجيع عمليات التصدير ومرافقتها.
- ترقية كل عمل من شأنه تحسين أداء المنتجين الفلاحين على مستوى الإنتاج وتسهيل توريد الخدمات التي يحتاجون إليها.
- يمكن للغرف الفلاحية إقامة علاقات مع الهيئات الوطنية التي لها علاقة بهذا المجال وإبرام اتفاقيات التعاون مع الهيئات الأجنبية التي لها نفس الهدف بعد أخذ رأي الغرفة الوطنية للفلاحة وموافقة الوزير المكلف بالفلاحة بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية.

**ثانيا: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**

أنشأت صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر 72/64 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، مارست منذ نشأتها عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمنتجين الفلاحيين.

التعاون الفلاحي مكون من عدة صناديق جهوية (CRMA) موزعة عبر التراب الوطني وكلها مجتمعة تشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

[1] سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 27

ومن أجل الاستجابة للتنظيمات الجديدة الخاصة بالإنتاج الفلاحي، مهمة التعاون الفلاحي دعمت بمهام وصلاحيات أخرى من طرف السلطات العمومية، لتشجيعها وجعلها بمثابة محرك حقيق لتطوير الفلاحة والإنتاج الفلاحي، وهذا بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 99/97 والمؤرخ في 1999/11/30 الخاص بقانون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والعلاقة القانونية والتنظيمية فيما بينهما، بحيث أصبحا بمثابة مؤسسات اقتصادية تخضع للقانون السياسي للمالية والقروض والتأمينات الاقتصادية[1].

فبهذه القوانين الجديدة جعلت وزارة الفلاحة من التعاون الفلاحي وسيلة للتكفل بمشكل تمويل القطاع الفلاحي والقروض الممنوحة من طرف البنوك والتي لم تكن تتكيف مع خصائص القطاع الفلاحي.

مهام الصندوق:

- تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين.
- يساهم في تطوير ودعم الإنتاج الفلاحي والتنمية الريفية.
- تطبيق التأمينات على الممتلكات الشخصية والأشخاص في القطاعات المعني بها قانونيا.

**ثالثا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 206/82 المؤرخ في 1982/05/13 وقد تولد عن إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، حيث أسندت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته، لإزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي[2].

مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تمويل جميع الاستغلالات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي، البياطرة، الصيادلة...الخ.
- يمنح قروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.

[1] وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، فرع ولاية تيارت

[2] وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فرع ولاية تيارت

**رابعا: تعاونية الحبوب والخضر الجافة**

تتكفل تعاونية الحبوب والخضر الجافة بجمع وتخزين وتكييف وتوزيع وتسويق الحبوب والبقول الجافة بالإضافة إلى تأطير ومساعدة المنتجين في مختلف العمليات الخاصة بإنتاج الحبوب وبذورها، وتعمل التعاونية تحت رقابة وتنظيم الديوان الوطني الجزائري الاحترافي للحبوب[1].

مهام التعاونية تتمثل في:

- جمع المحاصيل ومنتوج الحبوب والبقوليات من الفلاحين.
- عملية تكييف الحبوب أي القيام بجميع التدابير التقنية التي تجعل المنتوج أو السلعة قابلة للاستعمال سواء للاستهلاك أو البذر.
- كما تقوم بوظيفة تسويق القمح بنوعيه اللين والصلب للمطاحن وفقا لبرامج مسطرة من قبل الديوان الجزائري الاحترافي للحبوب، أما الشعير والخرطال فتسوقهما لمربي المواشي الذين تتوفر فيهم الشروط التي تحددها مديرية المصالح الفلاحية للولاية، أما البذور فتسوق لمنتجي الحبوب، وأما البقول الجافة فتسوق لجميع مستعمليها.
- تأطير ومساعدة المنتجين في مختلف العمليات الخاصة بإنتاج الحبوب فهي من مهام نيابة مديرية البذور وتدعيم الإنتاج، والتي تقوم بمساعدة الفلاحين وتوجيههم في فترتي الحرث والبذر والحصاد والدرس.

[1] تعاونية الحبوب والخضر الجافة، فرع ولاية تيارت

## المبحث الثالث: واقع وأهداف برنامج التجديد الفلاحي والريفي في ولاية تيارت

شهدت ولاية تيارت استفادة كبيرة من برنامج التجديد الفلاحي والريفي على مستوى المشاريع الجوارية التي مست الولاية، وكذا عدد المشاريع والاستثمارات الفلاحية المدعمة ضمن هذا البرنامج، وهو ما عاد بالنفع على الولاية بتحقيقها محاصيل بأحجام قياسية، واستكمالا لهذا البرنامج وضعت اهداف مستقبلية وجب بلوغها.

### المطلب الاول: النتائج المحققة ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي في ولاية تيارت

الإنتاج المحقق لمختلف الشعب ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي لولاية تيارت

**الجدول رقم (3-3)**: النتائج المحققة للإنتاج النباتي للفترة 2009-2015 الوحدة: ألف قنطار

| السنة / المنتوج | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قمح صلب | 1376.5 | 1659.74 | 1010.39 | 2280.6 | 2127.5 | 1579 | 2349 |
| قمح لين | 1015.2 | 1195.5 | 480.5 | 1280.4 | 1070.5 | 480.7 | 1359.2 |
| الشعير | 2213.4 | 1516.9 | 444.34 | 1650 | 2743 | 850 | 2247.68 |
| الخرطال | 148.05 | 201.43 | 70.26 | 149 | 182.22 | 90.3 | 178.06 |
| المجموع | 4753.15 | 4573.57 | 2005.49 | 5360 | 6123.2 | 3000 | 6133.94 |

**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

من خلال هذا الجدول نلاحظ تطور في مستوى الإنتاج من موسم 2009 إلى موسم 2010، بعدها شهدت هذه المستويات تراجع شديد في موسم 2011 إذ بلغ إجمالي الإنتاج النباتي 2 مليون قنطار، ويرجع سبب هذا التراجع إلى الجفاف الذي عرفته هذه السنة، ولكن في موسم 2013 عاد الإنتاج إلى مستواه المعهود فبلغ 5 مليون قنطار، إلى أن بدأ في التراجع موسم 2014 فبلغ 3 مليون قنطار، حيث كان من المتوقع أن يكون الإنتاج متوسطا لولا سقوط كميات معتبرة من الأمطار والتي كانت في غير موسمها، فأثّرت على المحاصيل الفلاحية، أضف إلى ذلك، الارتفاع الكبير لدرجات الحرارة.

**الجدول رقم (4–3)**: النتائج المحققة للإنتاج الاعلاف والبقوليات 2009-2015 الوحدة: ألف قنطار

| السنة / المنتوج | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العلف | 1470 | 1650 | 1770 | 1885 | 2000 | 2477.2 | 2732 |
| بقول جافة | 4.4 | 4.7 | 5.3 | 5.56 | 5.83 | 9.11 | 10.08 |
| البطاطا | 881 | 900 | 924.9 | 1147.9 | 1287.9 | 1581.1 | 1721 |
| الطماطم | 1100 | 1250 | 1330 | 1374 | 1397 | 1389 | 1398 |
| البصل | 1320 | 1430 | 1575 | 1790 | 2005.11 | 2227.9 | 2485.3 |

**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

يبين لنا الجدول أن مستويات الإنتاج في كل الشُعب المدرجة قد تضاعفت من سنة انطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009 إلى موسم 2015، ماعدا شُعبة الطماطم التي عرفت ارتفاع طفيف في إنتاجها عبر كل سنوات تطبيق البرنامج إذ بلغت 1.398.000 قنطار أي بارتفاع 200 ألف قنطار عن سنة المرجع 2009.

**الجدول رقم (5–3)**: النتائج المحققة الكروم والفواكه والحمضيات 2009-2015 الوحدة: ألف قنطار

| السنة / المنتوج | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكروم | 21.1 | 22.4 | 24.7 | 25.5 | 26.23 | 26.23 | 26.23 |
| فواكه | 194.4 | 209.5 | 239.4 | 301.7 | 364.1 | 364.1 | 364.1 |
| الزيتون | 8.1 | 8.5 | 11.7 | 23.6 | 35.5 | 37.31 | 39.34 |

**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

يظهر من خلال الجدول ارتفاع ملحوظ في جميع الشُعب، خاصة في شُعبة الزيتون التي بلغ إنتاج ولاية تيارت فيها 39.340 قنطار بكل أنواعه وهو ارتفاع محفز بالنسبة للفلاحين لتدخل بذلك ولاية تيارت في سوق الزيتون الذي كان حكرا على ولايات الشمال، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى اهتمام المصالح الفلاحي لولاية تيارت بتنويع محاصيلها من الشُعب المختلفة.

**الجدول رقم (6-3)**: النتائج المحققة اللحوم الحمراء والبيضاء 2009-2015 الوحدة: ألف قنطار

| السنة / المنتوج | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اللحوم الحمراء | 128.08 | 132.07 | 137.22 | 183.9 | 229.1 | 342.3 | 364.6 |
| لحوم بيضاء | 41 | 45 | 50.2 | 85.85 | 121.5 | 143 | 153.9 |

**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

نلاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر في كل شعب اللحوم، إذ بلغ إنتاج اللحوم الحمراء موسم (2015) 364.600 قنطار مقابل 128.080 قنطار موسم (2009)، فيما تضاعف إنتاج اللحوم البيضاء قرابة الأربع مرات في ظرف 7 سنوات، إذ كان موسم (2009) 41.000 قنطار فيما بلغ موسم (2015) الـ 153.900 قنطار، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى العدد الكبير من مشاريع تربية المواشي والطيور الممنوحة في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

الجدول رقم (7-3): النتائج المحققة انتاج الحليب 2009-2015 الوحدة:103 لتر

| السنة / المنتوج | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حليب البقر | 47810 | 51710 | 58140 | 61820 | 65500 | 67700 | 70100 |
| انواع اخرى | 15830 | 16290 | 16860 | 21530 | 26200 | 26400 | 26400 |
| مجموع الحليب | 63640 | 68000 | 75000 | 83300 | 91692 | 94100 | 96500 |

**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

إن شعبة إنتاج الحليب بصفة عامة في تحسن مستمر وهي في الاتجاه الصحيح بسب الاستراتيجية المتبعة من خلال استيراد وعملية تكثيف الأبقار الحلوب حيث بلغ مجموع الحليب المنتج على مستوى الولاية 9.939.500 لتر موسم 2015، مقابل 6.554.920 لتر الموسم 2009.

**الجدول رقم (8-3)**: النتائج المحققة في منتوجات أخرى 2009-2015

| السنة / المنتوج | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البيض (103 وحدة) | 12700 | 13500 | 14500 | 13400 | 11816 | 13900 | 15000 |
| العسل (قنطار) | 287 | 322 | 300 | 354 | 415 | 484 | 538 |
| الصوف (قنطار) | 13310 | 14370 | 15380 | 19088 | 21635 | 25866 | 28554 |

**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

يبين لنا الجدول وجود ارتفاع ملحوظ في إنتاج البيض إذ ارتفع إلى 15000 (103 وحدة)، بعدما كان موسم 2009 يصل الى 12700 (103وحدة)، فيما تضاعف إنتاج العسل ليبلغ 538 قنطار موسم 2015، أما منتوج الصوف هو الأخر عرف ارتفاع كبير فبلغ 28.554 قنطار بعد أن كان لا يتجاوز 13.310 موسم 2009، وتعود أسباب هذه النتائج الإيجابية إلى استفادة الكبيرة للفلاحين من مشاريع برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

بعض البرامج التي استفادت منها ولاية تيارت في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي

- فتح مسالك على مسافة 500كم$^2$ بـ 400 مليون دج.
- 40 مشروع جواري بـ 800 مليون دج
- مركز تلقيح اصطناعي بـ 700 مليون دج
- مذبح بلدي بـ 500 مليون دج
- الحرث العميق 15000 هكتار بـ 450000 مليون دج.
- تصحيح المجاري (مضاد لانجراف التربة) 75000 م$^2$.
- الكهرباء الموجه للنشاط الفلاحي 250 كم بـ 650 مليون دج.
- مشروع خاص بشق طرقات ريفية على مسافة 444 كم مقسم الى 20 فرع:

**الجدول رقم (9-3)**: تقسيم مشروع جواري لشق طريق ريفي بطول 444 كم على بلديات تيارت

| رقم | الطول (كم) | البلديات |
|---|---|---|
| 01 | 35 | تيارت، مدروسة، ملاكو، سيدي بختي |
| 02 | 21 | دحموني، بوشقيف، مغيلة، سيدي حسني |
| 03 | 20 | رحوية، قرطوفة |
| 04 | 40 | مشرع الصفا، تاقدمت |
| 05 | 25 | فرندة، عين الحديد |
| 06 | 15 | تاخمرت |
| 07 | 30 | رصفا، سيدي عبد الرحمن |
| 08 | 25 | مدريسة |
| 09 | 36 | عين الذهب، شحيمة، النعيمة |
| 10 | 25 | سوقر، سيدي عبد الغاني |
| 11 | 30 | توسنينة، الفايجة |
| 12 | 20 | عين دزاريت، مهدية |
| 13 | 30 | ناظورة، السبعين |
| 14 | 30 | حمادية، بوقارة |
| 15 | 26 | رشايقة، قصر الشلالة |
| 16 | 16 | سرقين |
| 17 | 20 | زمالة امير عبد القادر |
| 18 | 20 | وادي ليلي |
| 19 | 20 | تيدة |
| 20 | 16 | سيدي علي |

**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

يظهر من خلال الجدول استفادة البلديات من مشروع شق الطريق الريفي حسب احتياجات كل بلدية حيث جاءت في المقدمة بلديتي مشرع الصفا وتاقدمت بـ 40كم، فيما استفادت بلدية تاخمرت من اقل طول طريق ريفي بـ 15 كم.

## المطلب الثاني: الأهداف المسطرة للإنتاج ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي في ولاية تيارت آفاق 2019

تستهدف الخطط التنموية للقطاع الفلاحي تعظيم حجم الإنتاج الزراعي، ويتحدد مدى التأثير في قدرة تلك الخطط على استبدال العلاقات الإنتاجية السائدة بعلاقات إنتاجية تلاءم التطور الاقتصادي حيث كلما ارتفعت نسبة إجمالي المساحة التي تقوم على خدمتها الخطط، أدى ذلك إلى خلق قاعدة عريضة لعمليات اعادة تنظيم الإنتاج الزراعي وتخطيطه.

تعطي الإنتاجية الزراعية وتطورها دلالة مناسبة لقياس ظاهرة التنمية الاقتصادية الزراعية.

**الجدول رقم (10–3)**: النتائج المتوقعة للإنتاج النباتي آفاق 2019 الوحدة: قنطار

| السنة / المنتوج | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| قمح صلب | 2.373.000 | 2.397.000 | 2.420.000 | 2.445.000 |
| قمح لين | 1.538.900 | 1.564.000 | 1.662.000 | 1.804.000 |
| الشعير | 2.306.000 | 2.367.000 | 2.418.800 | 2.486.000 |
| الخرطال | 185.140 | 190.560 | 198.760 | 204.500 |
| المجموع | 6.403.039 | 6.518.559 | 6.700.260 | 6.939.500 |

**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

تستهدف ولاية تيارت كما يظهر من خلال الجدول رفع منتوجها من القمح الصلب الى 2.445.000 قنطار، و1.804.000 قنطار من القمح اللين، وبمجموع لحبوب بـ 6.939.500 قنطار كهدف لم يحقق من قبل.

**الجدول رقم (11–3)**: النتائج المتوقعة لإنتاج الاعلاف والبقوليات آفاق 2019 الوحدة: قنطار

| السنة / المنتوج | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| العلف | 2.908.529 | 3.075.446 | 3.336.945 | 3.611.000 |
| بقول جافة | 10.911 | 11.946 | 13.302 | 15.361 |
| بقول عادية | 8.232 | 9.403 | 10.566 | 12.735 |
| البطاطا | 1.874.831 | 2.036.900 | 2.222.900 | 2.409.100 |
| الطماطم | 117.800 | 131.900 | 140.900 | 159.600 |
| البصل | 2.635.200 | 2.859.800 | 3.027.900 | 3.206.400 |

**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

يظهر من خلال هذا الجدول اهتمام المصالح الفلاحية لولاية تيارت بزيادة الإنتاج من البقول والخضر خاصة منتوجي البطاطا والبصل بحيث يترقب أن يصل إنتاج الولاية من البطاطا حدود سنة 2019، أقصى إنتاج بـ 2.409.100 قنطار، و3.206.400 قنطار من منتوج البصل.

**الجدول رقم (12–3)**: الكروم والفواكه والحمضيات آفاق 2019 الوحدة: قنطار

| السنة / المنتوج | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| الكروم | 26.230 | 26.230 | 26.230 | 26.230 |
| فواكه | 364.100 | 364.100 | 364.100 | 364.100 |
| الزيتون | 41.715 | 44.045 | 46.105 | 48.285 |
| زيت الزيتون | 4.573 | 4.923 | 5.241 | 5.584 |

**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

من خلال الجدول، نرى اتباع المصالح الفلاحية لولاية تيارت سياسة تثبيت مستوى الانتاج لمحاصيل الكروم والفواكه عند حد 26.230 قنطار للكروم و364.100 للفواكه، مع انعدام إنتاج الحمضيات على مستوى الولاية، وترقب ارتفاع الإنتاج في شُعبة الزيتون.

**الجدول رقم (13–3)**: اللحوم الحمراء والبيضاء آفاق 2019 الوحدة: قنطار

| المنتوج / السنة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| لحوم الغنم | 260.007 | 277.976 | 299.173 | 321.248 |
| لحوم البقر | 23.146 | 24.251 | 25.116 | 27.007 |
| اللحوم الحمراء | 384.591 | 413.330 | 446.206 | 481.499 |
| لحوم بيضاء | 167.301 | 181.200 | 195.800 | 209.700 |

**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

يبين لنا الجدول طموح المصالح الفلاحية لولاية تيارت في زيادة الإنتاج من اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء وذلك بزيادة دعم الفلاحين المستفيدين من برامج دعم تربية المواشي، ليصل الإنتاج من اللحوم الحمراء بحلول سنة 2019 إلى 481.499 قنطار، وفيما يخص اللحوم البيضاء 209.700 قنطار.

**الجدول رقم (14–3)**: إنتاج الحليب آفاق 2019 الوحدة:103 لتر

| المنتوج / السنة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| حليب البقر | 73.100 | 75.700 | 77.800 | 80.800 |
| انواع اخرى | 25.400 | 25.200 | 25.200 | 23.801 |
| مجموع الحليب | 98.500 | 100.900 | 103.000 | 104.601 |

**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

تهدف المصالح الفلاحية لولاية تيارت إلى زيادة إنتاج الحليب على مستوى الولاية إلى 8.322.400 لتر من حليب البقر، إضافة إلى أنواع أخرى من الحليب بإجمالي يصل إلى 10.773.903 لتر.

**الجدول رقم (15–3)**: النتائج المتوقعة في منتوجات أخرى آفاق 2019

| المنتوج / السنة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| البيض (103 وحدة) | 15.500 | 16.196 | 16.705 | 17.404 |
| العسل (قنطار) | 574 | 631 | 678 | 716 |
| الصوف (قنطار) | 30657 | 32.143 | 33.104 | 35.504 |

**المصدر**: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

اما فيما يخص بعض المنتوجات التي تقدم المصالح الفلاحية لولاية تيارت فرصة الاستثمار فيها، فيتوقع أن يصل إنتاج البيض على مستوى الولاية 17.404 وحدة، اما العسل فقد يصل إنتاجه إلى 716 قنطار وبالنسبة للصوف فتهدف المصالح أن يحقق الإنتاج 35.504 قنطار بحدود سنة 2019.

## خلاصة الفصل

يعتبر القطاع الفلاحي المفتاح الأساسي لتحقيق تنمية ريفية مستدامة، وهو ما سعت إليه الدولة من خلال رصد أموال ضخمة، خصصت للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية، والتجديد الفلاحي، وهو ما لاحظناه من خلال دراستنا لحالة ولاية تيارت، حيث أننا استعرضنا نتائج مختلف الشُعب منذ الانطلاق في تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي إلى موسم 2015، حيث يظهر لنا أن البرنامج غني بالعديد من المشاريع وكذا المرافقة المالية، ولكن يبقى تطبيقه ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المطلوب وهذا ما ينطبق على كل ولايات الوطن تقريبا، ما يجعل النهوض بالقطاع والخروج من دائرة التبعية للغرب في مسألة الأمن الغذائي هدفا بعيد المنال، خاصة مع تراجع أسعار البترول وتهاوي قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، وهو الأمر الذي يجعلنا نتوقع ارتفاعا كبيرا في الفاتورة الغذائية للسنوات القادمة، وفي ظل هذه المشاكل المتلاحقة لابد من المزيد من الصرامة في تدخل السلطات في مجال الرقابة على الأموال التي توجه لمشاريع التنمية الفلاحية والريفية إضافة إلى تفعيل دور سكان الريف، وتحسيسهم بخطورة الوضع الراهن من خلال المشاركة والمساهمة في برامج التنمية الريفية وتجسيدها على أرض الواقع، حتى تتحقق الأهداف الرئيسية وهي الحد من النزوح الريفي وتحسين مستوى معيشتهم وتحقيق الأمن الغذائي.

# خاتمة

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا استراتيجيا، كما يعتبر خزانا لقدراة كبيرة لم تستغل بعدُ بصفة مناسبة إذ أنه يحتوي على إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة، تنتظر التفاتة جِدِية من السلطات لتقدم نتائج قياسية لم تسجل من قبل، ورغم أن القطاع عرف العديد من الاصلاحات المتعاقبة مست الجوانب الإدارية منه إلا أنها لم تحقق نتائج مرضية، ما كان يعجل في كل مرة باستبدال السياسة، وهو نفس السياق الذي جاء فيه برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي يعتمد على ثلاث ركائز أساسية أولها التجديد الفلاحي الذي يعتمد على زيادة إنتاج المحاصيل من الشُعب الاستراتيجية، ثانيا التجديد الريفي المتمثل في البرامج الجوارية المخصصة لتحقيق تنمية ريفية، وثالثا برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية والذي يتمثل في تقريب الإدارة من الفلاح وتوجيهه والمراقبة وتقديم يد العون في الأمور التقنية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من التبعية الريعية ويعد هذا الأمر بحد ذاته مشكل يأرق صانعي القرار الذين حاولوا إيجاد حلول لهذا المشكل، ومن بين جملة هذه الاجراءات الاعتماد على برنامج التجديد الفلاحي والريفي لنهوض بالقطاع الفلاحي، ولكن كما يبدو أن تحرك الجهات الوصية كان متأخرا خاصة مع سقوط أسعار البترول الذي كان يمثل المصدر الأول لتمويل كافة القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي قبل تحقيق التنمية المبتغاة.

وفي الأخير لا يجب أن نبخل برنامج التجديد الفلاحي والريفي حقه إذ وبعد الاطلاع على بعض النتائج المحققة من خلاله تظهر لنا عدة ايجابيا، منها تقليص الفاتورة الغذائية، وبداية تصدير بعض المنتوجات الزراعية تحقيق إكتفاء ذاتي في منتوجات أخرى، ولكن ما يعاب على هذا البرنامج أنه جاء في وقت متأخر، مع البطئ في تطبيقه.

**نتائج إختبار صحة الفرضيات:**

- تمتلك الجزائر إمكانيات وموارد طبيعية كبيرة بحكم موقعها وطبيعة مناخها وأراضيها الشاسعة، إضافة إلى موارد بشرية هائلة متمثلة في نسبة شباب تفوق 70%، ما يؤهلها التخصص في القطاع الفلاحي وليس فقط تحقيق تنمية فيه، ولكنها لم تستغل بشكل جيد وهذا ما ينفي صحة الفرضية الاولى.
- اعتمد برنامج التجديد الفلاحي والريفي لتحقيق عدة أهداف من بينها: الأمن الغذائي، تقليص ظاهرة البطالة، الخروج من التبعية الريعية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- مازال برنامج التجديد الفلاحي والريفي قيد التنفيذ، وكما يبدو من محتوى الدراسة أنه يوجد هنالك تفاوت في تحقيق النتائج على إختلاف الشُعب، ولكنه على العموم لم يحقق النتائج المنتظرة منه، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

**النتائج والتوصيات:**

من خلال دراستنا هذه بشقيها النظري والتطبيقي توصلنا لمجموعة من النتائج الموثقة بحقائق وأرقام تم استنتاجها من واقع البيانات والإحصائيات.

**1- النتائج:**

- لم تشهد الجزائر تعاقب سياسات تنمية فلاحية وريفية مختلفة، بل عرفت نفس السياسة بتسميات مختلفة على مدى الخمسين سنة الماضية، ولم تستفد من الثروة المالية والبشرية، ولهذا ظل التخلف في القطاع الفلاحي قائما.
- على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتوالية في القطاع الفلاحي، من خلال إطلاق جملة من الإصلاحات بأغلفة مالية ضخمة، والتي حققت بفضلها ارتفاعا بسيطا في معدلات النمو إلا أنها لم تخفف من حدة فقر الأرياف، ولم تحقق الاكتفاء الذاتي في الشُعب الاستراتيجية.
- عدم كفاية الخدمات المقدمة للمجتمع الريفي، وانخفاض مستوى الأداء فيها سواء كان ذلك في المجالات الصحية أو السكنية أو الثقافية، مما ينعكس سلبا على التحفيزات المقدمة في هذا القطاع.
- لن تعطي البرامج المقترحة من طرف الحكومة نتائج مرضي، في ظل إقصاء لرأي الفلاح المرتبط بشكل مباشر بالميدان التطبيقي.
- في أغلب الأحيان تكون البرامج المقترحة من طرف الحكومات محفزة، ومتفائلة بتحقيق أفضل النتائج لكن التطبيق يكون عكس ذلك، ما لم تقضي هذه الحكومات على البيروقراطية الممارسة في الهيئات العمومية، وحتى المحسوبية في منح المشاريع والدعم.

**2- التوصيات:**

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها في الدراسة، تبلورت لنا مجموعة من الحلول يمكن أن تؤدي الى نتائج أفضل من تلك المحققة:

- الاهتمام بالقطاع الفلاحي وجعله أولوية في عمل الحكومة، للخروج من التبعية البترولية.
- تنظيم العمل الفلاحي من خلال إنشاء جمعيات فلاحية.
- تقسيم العمل الفلاحي بين المناطق حسب الإمكانيات، ليعم الإنتاج جميع الشُعب.
- فك العزلة عن المناطق الريفية، من خلال زيادة البنى التحتية.
- زيادة التحفيزات الممنوحة في المجال الفلاحي، وفتح مسالك تسويق إضافية.
- إجراء مسح عام على مستوى كافة البلديات الريفية، لمعرفة الاحتياجات والتخصيص الأمثل للموارد مع مخاطبة الفلاح بصفة الشريك في تحقيق التنمية.

- إن نجاح البرامج المقترحة ومن بينها برنامج التجديد الفلاحي والريفي مرهون بالاعتماد على عنصر الشباب، فليس من المعقول أنه من خطط وعايش الثورة الزراعية لازال يخطط لبرامج التنمية الريفية في وقتنا الراهن.

**آفاق الدراسة:**

من خلال دراستنا هذه تبين لنا أنه لا يمكن حصر موضوع القطاع الفلاحي الجزائري في دراسة واحد. لذا يبقى هذا الموضوع مفتوح لمن يريد البحث فيه أكثر، وعليه يمكن طرح المواضيع التالية كآفاق للدراسة:

- متطلبات وتحديات تحقيق الأمن الغذائي –دراسة حالة الجزائر–.
- تحديات القطاع الفلاحي في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**


- حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، مكتبة الاكاديمية، القاهرة-مصر، 2005.
- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان –الاردن، 2002.
- محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، بيروت – لبنان، 1983.
- ميثم صاحب عجام، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الاردن، 2002.
- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت-لبنان، 2000.
- عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، الطبعة الأولى، بغداد –العراق، 1969.
- رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار اسامة للنشر، الطبعة الاولى، عمان-الاردن، 2013.
- خلف بن سليمان النمري، الاقتصاد الزراعي من منظور إسلامي، معهد البحوث العلمية/ جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، السعودية، 1995.


- **المذكرات:**


- بودلال علي، القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان،2000.
- وليد حمدي باشا، "دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2010/2000، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2014.
- زهير عمري، تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص

اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2014.

- نادية لويزي، انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
- عبد الرزاق بوعزيز، محاولة تقييم أثر الاصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- علي ربوح، الزراعة ودورها في الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالبيئة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري –قسنطينة، 2008.
- قصوري ريم، الامن الغذائي والتنمية المستدامة-حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012.
- شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية وتقييمية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2013.

- خزار بلال، السياسة الزراعية وآفاق تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2013.

- **المجلات:**

- بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية-العدد الثالث عشر جوان 2013، جامعة خميس مليانة – الجزائر، 2013.
- رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2003.

- **الجرائد:**

- ليلى شرفاوي، "بدر" يشرع في منح قروض لتمويل شراء وبناء سكنات ريفية، جريدة الشروق، يوم 23-01-2009.
- مازوز بوعيشة، من اجل النهوض بالقطاع وزارة الفلاحة تطلق قروضا جديدة بدون فائدة، جريدة اخر ساعة، يوم 21-01-2013.
- عمر دلال، اصلاحات بوتفليقة احدثت ثورة جديدة في القطاع الفلاحي، جريدة صوت الاحرار، يومية اخبارية جزائرية، 2012/10/13.
- عمر دلال، وزارة الفلاحة تستحدث مخططا جديدا لتطوير الانتاج الوطني، جريدة الاحرار، العدد 3829، 14 سبتمبر 2010.
- فاطمة الزهراء طبة، " القرض الرفيق" جهاز تمويل فاعل للقطاع الفلاحي، جريدة الشعب، يوم 15-08-2011، الجزائر.

- **الملتقيات:**

- أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، ابحاث المؤتمر الدولي: تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.

➢ طالبي رياض، استراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي، الملتقى الدولي حول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، 2011.

- **النشريات:**

➢ منشورات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر"، 2010.

➢ منشورات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السياسات الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015.

➢ منشورات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق"، ماي 2012.

- **المواقع الالكترونية:**

➢ موقع الوزارة الأولى الجزائرية http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources

➢ موقع ولاية تيارت http://www.wilaya-tiaret.dz/tiaret-geo.php

➢ جامعة الملك فيصل، السعودية http://faculty.ksu.edu.sa/13330/Pages/AF.aspx

➢ الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/-Demographie-.html

➢ منتدى المهندسين المزارعين http://alfassociation.blogspot.com/2012/.html

➢ موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية http://www.minagri.dz

**الملخص:**

سعت الجزائر منذ استقلالها للنهوض بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا، لما يتوفر عليه من إمكانيات (طبيعية وبشرية)، والذي يوفر إمكانية تحقيق الأمن الغذائي وكذا تحقيق ميزة نسبية في عدة منتوجات ولذلك قامت بعدة اصلاحات توالت بفترات زمنية، كان الهدف منها حل المشاكل التي يعرفها القطاع من توفير للدعم وتمويل، الى الحق في ملكية الاراضي، وقد جاء آخر هذه الاصلاحات تحت مسمى برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي أطلق سنة 2008، ولازال قيد التطبيق، يسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف كرفع مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني الخام وتقليص الفاتورة الغذائية، ومحاولة تحسين الظروف المعيشية للمجتمع الريفي وفك العزلة عنه، عن طريق تمويل المشاريع التنموية ودعم المشاريع الإنتاجية.

**الكلمات الدالة:** الاصلاحات الاقتصادية، البرامج التنموية، التجديد الفلاحي والريفي، الأمن الغذائي، المشاريع الجوارية.

## **Résumé** :

L'Algérie recherche depuis l'indépendance de développer le secteur agricole, qui est un secteur stratégique qui a des potentialités (naturel et humain), qui prévoit la possibilité de parvenir à la sécurité alimentaire, et des taux élevés dans plusieurs produits. Pour cela à fait plusieurs réformes dans des périodes dans le temps, le but de ces réformes de trouve des solutions pour les problèmes qui sont connus dans le secteur agricole, dans le domaine du soutien et financement des réformes, et aussi pour résoudre les problèmes de la propriété foncière. Le dernier de ces réformes venu sous le nom « Renouveau agricole et rural », qui a été lancé en 2008, et en coure et qui vise à atteindre une série d'objectifs, comme l'augmentation de la contribution du secteur agricole dans le PIB national, et de réduire la facture de la consommation et essayer d'améliorer les conditions de vie de la communauté rurale en soulevant l'isolement, en finançant les projets de développement et soutenir les projets productifs.

**Mots clé** : Les réformes économiques, les projets de développement, Renouveau agricole et rural, la sécurité alimentaire, projet de proximité